فريق باحثين

مسألة أكراد سورية

الواقع - التاريخ - الأسطرة



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

مسألة أكراد سورية

الواقع ـ التاريخ ـ الأسطرة

مسألة أكراد سورية

الواقع ـ التاريخ ـ الأسطرة

فريق باحثين

الغلاف: أطلال مدينة «نبي هوري»

في منطقة عفرين ـ سورية



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
مسألة أكراد سورية: الواقع ـ التاريخ ـ الأسطرة/ فريق باحثين.
١٩١ ص؛ ٢٢ سم.
يشتمل على ببليوغرافية (ص. ١٦١ ـ ١٧٣) وفهرس عام.
ISBN 978-9953-0-2541-4
١. الأكراد في سوريا ـ تاريخ. ٢. الأكراد في سوريا ـ النشاط السياسي.
٣. الحركات السياسية الكردية ـ سوريا.
305.891597095691

العنوان بالإنكليزية

The Question of Syria's Kurds:

Reality - History - Mythologisation

(A Team of Researchers)

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

شارع رقم: ٨٢٦ ـ منطقة ٦٦
المنطقة الدبلوماسية ـ الدفنة، ص. ب: ١٠٢٧٧ ـ الدوحة ـ قطر
هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ ـ ٠٠٩٧٤ فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ـ ٠٠٩٧٤

جادة الجنرال فؤاد شهاب ـ شارع سليم تقلا ـ بناية الصيفي ١٧٤
ص. ب: ٤٩٦٥ ـ ١١ ـ رياض الصلح ـ بيروت ٢١٨٠ ١١٠٧ ـ لبنان
هاتف: ٩ ـ ٨ ـ ٩٩١٨٣٧ ١ ـ ٠٠٩٦١
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣

المحتويـات

مقدّمــة

انطلقت الثورة السورية من خلفية محلية وطنية سورية متأثرة بالوقائع التي فرضتها ثورات الربيع العربي، ولا سيما الثورتين التونسيّة والمصريّة، ذلك أن دوافع ومسببات الاحتجاج في سورية بنيويًّا تتشابه والثورات العربيّة الأخرى لجهة وجود نظام تسلطي أغلق المجال العام السياسي، وحصر السلطة في قبضة تحالف طبقي ـ اجتماعي أوليغاركي تسلطي، يحتكر مصادر القوة والثروة والسلطة، ويحتجز التطور السياسي من خلال كبت الفضاء العام والضغط عليه.

تكمن إحدى أبرز مميزات الثورة السورية عن الثورات العربيّة الأخرى (مصر وتونس واليمن) في ناحية اجتماعية، هي «خصوصيّة» المجتمع السوريّ المركب إثنيًا، دينيًّا، وطائفيًّا، بالنسبة إلى الهوية المتجانسة نسبيًا التي نشهدها في المجتمعين التونسي والمصري، أو يمكن القول إن المجتمع السوري من ناحية الهوية يبدو مركب الهوية، بينما يبدو المجتمعان التونسي والمصري بسيطي الهوية.

ليست الشروخ التي يحدِثها التركيب المتنوع للهوية في حالة تسييس الهويات وتزبينها (أي إدماجها في نظام زبوني إثني يجعل

بعض الطوائف أو مجموعة منها من فئة أهل الدولة أو الحكم)، كما هو الحال في دول المشرق العربي، جديدة، لكنها تعلن عن نفسها بقوة خلال الأزمات الوطنيّة، وحرج المفاصل التاريخيّة لحياة شعوبها الشبيهة بالفسيفساء، فتتعمق شروخها الأهلية، وتتصادم وتتحارب بشكل جزئي أو كلّي، لا باعتبارها نوعًا مركب الهويّة. وينطوي تحول النظام المركّب الهويّة إلى نظام فسيفسائي قابل للانفجار أهليًا على مخاطر كبيرة، ليس على مستوى كيانية الدولة نفسها، بل وعلى مجمل الهيئة الاجتماعية. ويشكل نكوصًا تاريخيًا عن الحالة الوطنية الاندماجية الجامعة التي كونتها مرحلة النضال ضد الاستعمار، بوضع الهويات الفرعية الإثنية الاجتماعية الموروثة في إطار هوية وطنية جامعة، يشكل الاندماج الوطني، بغض النظر عن الفروقات الإثنية، مضمونها الجوهري.

حتى منتصف القرن العشرين كانت المدينة العربية بوتقة صهر للإثنيّات في ثقافة عربية متنوعة المصادر. وجرى الاندماج بين العرب والكرد والأتراك وما تبقى من المماليك وغيرهم بشكل طبيعي تدريجًا، في مجتمع المدينة التجاري والحرفي. وأخفقت الدولة القطريّة العربيّة (المشرقيّة) في مرحلة ما بعد الاستقلال ـ باعتبارها نظامًا ـ في الاستفادة من النزعة التوحيديّة لإنتاج هويّة وطنيّة جامعة بواسطة المواطنة في الدولة، ولجأت إلى الأيديولوجيا التوحيدية، وإلى القمع حيث لم تجدِ هذه، وفي حالة الإخفاق لجأت الدولة من دون الاعتراف بالإخفاق إلى اختراع آليات سياسيّة لإدارة التنوع في الهويات بمحاصصات، وفق الهوية، خفيّة قائمة على الزبونية السياسية والاجتماعية بدلاً منها، وغطّت الأنظمة السياسيّة إخفاقها بذرائع موضوعيّة أحيانًا، منها: عوامل خارجيّة تمثّلت في سياسات

الهيمنة والسيطرة الاستعماريّة، أو داخليّة مثّلتها أصوليّات دينية أيقظت عصبيّاتٍ وانقساماتٍ فرعيّةً، وأعادت إلى الخطاب الطائفيّ والمذهبيّ حضوره، أو أخرى قوميّة مثّلتها نزعات انفصاليّة شكّلت تهديدًا للكيان السياسي الموحد، وإلى ما هنالك من تأثيرات حقيقيّة وفاعلة، وكانت بذلك أبرز المخاطر الناجمة عن التنوع المجتمعيّ.

وضعت المعطيات السابقة الثورة السورية والقوى السياسيّة الفاعلة أمام تحديّات جمة كونها فتحت الباب لنقاشات وطروحات شذّت عن الأهداف التي رفعتها الثورة في الحريّة، والكرامة، والتحول الديمقراطي.

تعدُّ المسألة الكرديّة في سورية من أبرز أشكال هذا النوع من التحديات الآنية والمستقبلية التي تواجه الدولة والمجتمع السوريّ، باعتبارها مشكلة تتشابك فيها العوامل التاريخيّة، والديمغرافيّة، إضافة إلى التفاعلات السياسيّة الإقليمية والدوليّة المحيطة. تحمل هذه المسألة في طياتها مخاطر عديدة تتجلى في برامج تطرحها قوى سياسية، أو حزبية، أو شخصيات سياسيّة في سورية تستغل واقع الثورة السورية ومسارها الصعب مبلورةً روئ تقسيمية تتجاهل حالة الاندماج الوطنيّ والثقافيّ التي تجذرت في مرحلة النضال ضد الاستعمار ومرحلة بناء الدولة السورية ما بعد الاستقلال، وتقفز فوق الحقائق الديمغرافيّة والجغرافيّة الواضحة لتنسخ حالات ونماذج من خارج سورية يصار إلى استيرادها باعتبارها نموذجًا يحتذى به للتطبيق في الحالة السورية.

تبحث هذه الدراسة في حالة الأكراد في سورية، وما يطلق

عليه اسم المسألة الكردية. وتتناول في **قسمها الأول** تاريخ الأكراد الحديث في سورية ونشوء مجتمع كردي محلي جديد في منطقة الجزيرة السورية (محافظة الحسكة لاحقًا)، في السياق الديمغرافي، والجغرافي، والسياسي، باعتباره تاريخًا غير منفصل عن تاريخ سورية، وتحاول أن تتوخى الدقة العلمية في ذلك مستندة إلى أبحاث ودراسات أصيلة قام بها الباحث المقيم في المركز محمد جمال باروت، في مقابل النزعة المنتشرة لإخضاع البحث العلمي في هذا الموضوع للاتجاهات والانفعالات الأيديولوجية والمواقف السياسية. أما **القسم الثاني** فيركز على انطلاق الحركة السياسية الكرديّة في سورية، ونشوء أحزابها وتطوّرها وبرامجها وعلاقاتها بالقوى السياسية الأخرى في سورية. ويفصّل **القسم الثالث** حراك الأكراد في الثورة السورية، ودرجة مشاركتهم فيها وتقاطعهم معها وافتراقهم عنها، ويقارب الانخراط الشبابي ونشوء التنسيقيّات في مقابل التحفظ الحزبي عن المشاركة، كما يرصد هذا القسم أيضًا خريطة التحالفات الحزبيّة الكرديّة في الثورة وعلاقاتها بقوى المعارضة السورية. وتوجز **الخاتمة** نتائج ما توصلت إليه الدراسة وتورد بعض المقترحات للتعاطي مع هذه المسألة.

العمل من إنتاج فريق باحثين في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بعضوية عزمي بشارة وإشرافه، وكتب باروت المادة التاريخية وقدمها إلى الفريق بناء على كتاب من تأليفه حول تاريخ الجزيرة السورية، ونسّق العمل البحثي، وأعدّ الشق السياسيّ منه الباحث في المركز حمزة المصطفى، كما شارك في الفريق حازم نهار.

تعتمد هذه الدراسة في مصادرها على قائمة طويلة من الكتب الأكاديمية والعلمية، خصوصًا في الجزء التاريخيّ، أما الجزء السياسيّ والحزبيّ فالمصدر الرئيس للمعلومات الواردة فيه هو تقارير مراكز الأبحاث التي تعنى بالشأن الكردي، ومواقع الإنترنت: مواقع حزبية رسمية ومواقع إعلامية كرديّة والنشرات الإخبارية الإلكترونية للمركز الأوروبي للدراسات الكردية وغيرها.

القسم الأول

الأكراد في سورية: إطار تاريخي عام(*)

(*) كتب الباحث المقيم في المركز محمد جمال باروت هذا الجزء من الدراسة الذي يتضمن العرض والتحليل التاريخيين، معتمدًا بدرجة أساسية على كتاب من تأليفه قيد النشر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بعنوان: **التكوين التاريخي الحديث للجزيرة السورية: أسئلة وإشكاليات التحول من البدْونة إلى العمران الحضري.**

يتميّز ما بات يسمّى «المسألة الكردية» في سورية عن المسائل المماثلة في إيران والعراق وتركيا. وتعتبر المسألة الكردية «السورية» بمعناها الراهن من الناحية التاريخية الصرف مشكلة تركية تساقطت آثارها في سورية أكثر مما هي مشكلة سورية، وإن أعادت القوى السياسية الكردية في المراحل الزمنية السياسية اللاحقة صياغتها تدريجًا على شكل مشكلة كردية سورية. إذ نشأت المسألة الكردية في الأساس من تحطيم الكماليين لمعاهدة سيفر (١٩٢٠)، وإرغامهم الدول الكبرى على استبدالها بمعاهدة لوزان (١٩٢٣) التي صفّت الدولة العثمانية قانونيًّا، وكرّست قيام نظام الدول المستقلة أو المُخضَعَة لنظام الانتداب وفق قرارات «عصبة الأمم»، في ما يُشبه في بعض الوجوه نوعًا من معاهدة وستفاليا مشرقية أو تركية ـ عربية[1] شكلت خاتمة فصول ما عرف بـ «المسألة الشرقية»[2]، وشكَّلت

---

(١) وجيه كوثراني، «تمثلات الهوية لدى الأتراك والعرب (تعقيب على بحث سيار الجميل، وجهة نظر عربية في مسألة الهوية)،» في: اتيان محجوبيان [وآخرون]، **الحوار العربي ـ التركي بين الماضي والحاضر: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمؤسسة العربية للديمقراطية ومركز الاتجاهات السياسية العالمية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ٣٥٤.

(٢) فاضل حسين، **محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية** (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٨)، ص ٦٦.

أساس إعادة التشكيل الدولتي للشرق الأدنى[٣]. لكن لفهم المسألة الكردية التركية الجديدة لا بد من الإشارة إلى أن معاهدة لوزان حطّمت، على مستوى مصائر الشعوب، مشروعين أساسيين نصت معاهدة سيفر على قيامهما في أراضي ما سيشكل لاحقًا الجمهورية التركية، هما مشروع الدولة الأرمنية والكيان الكردي القابل للتطور خلال سنة من إبرام معاهدة فرساي إلى تقرير مصيره وإمكان التحول دولةً مستقلةً. وكانت أراضي هذين المشروعين اللذين نصت عليهما اتفاقية سيفر (١٩٢٠) تعتبر كرديّةً وجزءًا لا يتجزّأ من كردستان الشماليّة في منظور القوميّين الأكراد، بينما كانت تُعتبر أرمنيّةً وتشكّل جزءًا من مقاطعات أرمينيا الكبرى الجنوبيّة ـ الغربيّة في منظور القوميّين الأرمن[٤]،

---

(٣) مالكولم ياب، **نشوء الشرق الأدنى الحديث، ١٧٩٢ ـ ١٩٢٣**، ترجمة خالد الجبيلي (دمشق: دار الأهالي، ١٩٩٨)، ص ٣٢٢ ـ ٣٢٤.

(٤) أرشاك بولاديان، **الأكراد في حقبة الخلافة العباسية في القرنين ١٠ ـ ١١م**، ترجمه عن الأرمنية ألكسندر كشيشيان (دمشق: الدار الوطنية الجديدة، ٢٠٠٩)، ص ٣١ ـ ٣٢. تتحدد المواد المتعلقة بكردستان في معاهدة سيفر (١٠ آب/أغسطس ١٩٢٠) بالمواد (٦٢) و(٦٣) و(٦٤). وأشارت المادة (٦٢) إلى أنه خلال الستة أشهر التي تعقب توقيع هذه الاتفاقية، تقدم اللجنة [هي اللجنة المقيمة في القسطنطينية، ومؤلفة من ثلاثة أعضاء ترشحهم رسميًا حكومات بريطانيا وفرنسا وإيطاليا] المكلفة بإعداد «خطة للحكم الذاتي المحلي للمناطق التي تقطنها أغلبية كردية شرق نهر الفرات وجنوب الحدود الأرمنية، التي يمكن تحديدها في ما بعد، وشمال الحدود بين تركيا وسورية والعراق». وفي حال «أخفقت اللجنة في الوصول إلى قرار جماعي حول أي مسألة من المسائل يقوم كل عضو من أعضائها بطرح المسألة على حكومته»، و«تحقيقًا لهذا الغرض ستقوم لجنة تمثل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإيران والأكراد بزيارة هذه المناطق للتحري وإقرار التعديلات، في حال وجودها، التي يمكن إجراؤها على الحدود التركية، حسب شروط الاتفاقية المتعلقة بالحدود الفاصلة بينها وبين إيران». أما المادة (٦٣) فنصت على أن الحكومة التركية توافق بموجب بنود هذه المعاهدة على قبول تنفيذ القرارات المتخذة من =

في حين كانت تُعتبر تركِيةً بالنسبة إلى القوميين الأتراك، كما يُعتبر جزءٌ كبيرٌ منها جزءًا من منطقة الشام التاريخية، بالنسبة إلى القوميين العرب، وتحديدًا بالنسبة إلى النخبة القومية السورية التي قادت مشروع المملكة السورية العربية في عام ١٩٢٠. وكان نطاقا هذين المشروعين المتناقضين يقعان في أراضي الدولة القومية التركية الحديثة التي كرّستها معاهدة لوزان بدورها، والتي كانت تنفيهما، وتحول بموجبها مشروعا الدولة الأرمنية والكيان الكردي إلى قضية أقليات في إطار الدولة التركية.

سنحصر التحليل هنا بالمسألة الكردية التي تولّدت من قيام الجمهورية التركية باعتبارها دولةً قومية، إذ أدى تحطيم مشروع الكيان الكردي في كردستان تركيا، وقيام الجمهورية التركية الجديدة بقومنة مجالها البشري السيادي الجديد وتتريكه وفق نموذج الدولة ـ الأمة أو الدولة القومية الأوروبية النمطية إلى نشوب ثورات كردية عشائرية ضارية ضد سياسة الصهر القومية

= قبل اللجنتين المذكورتين في المادة (٦٢) «وذلك في غضون ثلاثة أشهر من إبلاغ القرارات الحكومية للحكومة المذكورة»، في حين نصت المادة (٦٤)، على «إذا حدث خلال سنة من تصديق هذه الاتفاقية أن تقدم الشعب الكردي القاطن في المناطق التي حددتها المادة (٦٢) إلى مجلس عصبة الأمم قائلين إن غالبية سكان هذه المناطق ينشدون الاستقلال عن تركيا، وفي حال اعتراف عصبة الأمم»، و«توصيتها بمنح هذا الاستقلال، فإن تركيا تتعهد بقبول هذه التوصية وتتخلى عن كل حق في هذه المناطق. وفي حال حصول التخلي، فإن الحلفاء لن يثيروا أي اعتراض ضد قيام أكراد ولاية الموصل بالانضمام الاختياري إلى هذه الدولة الكردية». المواد المتعلقة بكردستان، في معاهدة سيفر، في: ديفيد مكدول، **تاريخ الأكراد الحديث**، ترجمة راج آل محمد (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٧)، ص ٦٨٩ ـ ٦٩٠. حطم الكماليون هذه الاتفاقية برمتها خلال حرب الاستقلال الوطني، وفرضوا معاهدة لوزان الجديدة بدلًا منها.

التركية الجديدة. وبين عامي ١٩٢٥ و١٩٣٨ قام الأكراد في كردستان تركيا بسبع عشرة ثورة ضد تلك السياسة، بدأت بثورة الشيخ سعيد بيران في عام ١٩٢٥، وانتهت بثورة سيد رضا في عام ١٩٣٨ في درسيم[٥]، لتسجل هذه الثورة نهاية الثورات العشائرية الكردية ضد الحكومة التركية. ونتج من سحق ثورة النورسي (١٩٢٥)، ومن كل ثورةٍ كرديةٍ، تدفق هجرةٍ كرديةٍ جماعية جديدةٍ بالمئات والآلاف إلى سورية «الانتدابية». وتميزت هذه الهجرة بطبيعتها الإثنية القسرية، بمعنى أنها كانت نتاج سياسات القمع الإثني المنهجي الشديد التي قامت بها السلطات التركية في عقب كل ثورة تقوم بها العشائر الكردية. وتركّز معظم الهجرات في منطقة الجزيرة السورية الجديدة (أطلق عليها الفرنسيون اسم الجزيرة العليا)، أو في ما يغطيه التشكيل الإداري لمحافظة الجزيرة السورية التي سيتكرس اسمها لاحقًا باسم محافظة الحسكة. وبينما توجهت الهجرات الأرمنية القسرية والكبيرة، أكثر ما توجهت، إلى المدن السورية الداخلية[٦]،

(٥) محمد ثلجي، «أزمة الهوية في تركيا: طرق جديدة للمعالجة،» في: محمد عبد العاطي، محرر، **تركيا: بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠)، ص ٩٧.

(٦) قدّرت الهجرة الأرمنيّة بين عامي ١٩١٩ و١٩٤٠ إلى سورية وحدها بـ ١٥٧ ألف مهاجر أرمني، استقرّ قسم كبير منهم فيها، وبني هذا الرقم على أساس تقدير لونغريغ لعدد المهاجرين الأرمن بين عامي ١٩١٩ و١٩٣٢ بنحو ١٢٠ ألف مهاجر أرمني، بينهم نحو ١٠٠ مسيحي يوناني. انظر: ستيفن همسلي لونغريغ، **سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسيّ**، ترجمة بيار عقل (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٨)، ص ١٧٧ . واستوطن نحو ثلثهم في سورية، وإذا ما أضفنا إليه تقدير المفوض السامي الفرنسي بيو لعدد الأرمن المهجّرين عشيّة تسليم لواء الإسكندرون لتركيا في عام ١٩٣٩ من جبل موسى إلى كسب في سورية. كما وإذا ما أضفنا إليه تقديرات =

فإن أقلها توجه صوب الجزيرة السورية[٧].

١ ـ الهجرة الكبرى الأولى (١٩٢٥ ـ ١٩٣٩)

اتجهت الهجرات الكردية عمومًا من شمال الحدود السورية ـ التركية الجديدة (وضعتها اتفاقية فرانكلان بويون أو اتفاقية أنقرة الأولى ١٩٢١، وكرستها معاهدة لوزان باعتبارها حدودًا رسمية بين سورية وتركيا) إلى جنوبها، التي كان يحددها خط السكة الحديد الذي بقي في إطار السيادة التركية. وكان هذا الخط يمتد، في المنطقة، على طول خطّ قطار الشرق السريع فيها من أوروبا إلى إسطنبول، فحلب، مارًّا بنصيبين التي غدت ضمن الأراضي التركيّة. وكان هذا الخطّ الذي سيفصل لاحقًا بين الحدود السورية والتركيّة، يمر برأس العين، والدرباسيّة،

= فيليب خوري للهجرة خلال شهري حزيران/ يونيو ـ آب/ أغسطس ١٩٤٠ من تسليم لواء الإسكندرون، والمقدرة بـ ٢٢ ألف مهاجر، فإن مقدار الهجرة الأرمنية حتى شهر آب/ أغسطس ١٩٤٠ لن يقل خلال الفترة بين عامي ١٩١٩ و١٩٤٠ عن ١٥٧ ألف مهاجر. انظر: فيليب خوري، **سورية والانتداب الفرنسيّ: سياسة القومية العربية، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥**، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية (بيروت: [المؤسسة]، ١٩٩٧)، ص ٥٦٩. ويبدو هذا الرقم واقعيًّا إلى حد كبير، متطابقًا مع الرقم الذي يشير إليه عيساوي، وهو ٢٠٠ ألف أرمني في سورية ولبنان في أثناء الحرب العالمية الثانية. انظر: شارل عيساوي، **التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، ١٨٠٠ ـ ١٩١٤**، ترجمة رؤوف عباس حامد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٦٢.

(٧) بلغ العدد الأقصى للأرمن المسجّلين في الجزيرة حتى عام ١٩٤٣ نحو ٩٧٨٨ نسمة من أصل ١٤٦ ألف نسمة مثّلوا إجماليّ سكان الجزيرة المسجّلين في قيود السجل المدنيّ السوريّ، لمعرفة توزيع السكان بحسب المحافظات والديانات والمذاهب في آخر عام ١٩٤٣، انظر: **دليل الجمهورية السورية: يصدر سنويًا عن جريدتي الأخبار والنظام بدمشق، ١٩٣٩ ـ ١٩٤٠** (دمشق: مطبعة ألف باء الأديب، ١٩٤٠)، ص ٥٢٧.

وعامودا، والقامشلي، والقحطانيّة[٨]. أي إن الهجرات حدثت من شمال خط السكة إلى جنوبها. وكانت هذه الهجرات تعتبر قبل نشوء الحدود السيادية الجديدة نوعًا من حركة سكان داخلية بحت، لكنها باتت، بعد نشوء نظام الدول والحدود الدولتية ونظام الجنسية، هجرة من دولة إلى أخرى بالمفهوم المحدد للهجرة الخارجية الدولية.

شجعت السياسات الإثنية التي انتهجها الانتداب الفرنسي على الهجرة إلى الجزيرة السورية، وفتحت الأبواب على مصراعيها خلال الأعوام ١٩٢٥ ـ ١٩٤٣ لاستقبال المهاجرين ـ اللاجئين قسرًا، وقامت هذه السياسة كما هو معروف على تقسيم سورية إلى سلسلة دويلات على أساس إثني طائفي ديني أو مذهبي وفق نظام الاستقلال الذاتي (Autonomie)، وخلق أقضية مستقلة إثنية ـ إدارية، مستقلة في بعض أقضيتها، مثل قضاء إعزاز (وكان يضم منطقة جبل الأكراد في عفرين شمال حلب)، وقضاء جرابلس وغيرهما، وربط هذه الكيانات الإدارية الحدودية بها مباشرةً. وكانت الجزيرة السورية الكبرى (الرقة ودير الزور والحسكة) محل مشاريع إثنية فرنسية لتشكيل كيانات بدوية وكردية وكلدو ـ أشورية. وفي أواسط الثلاثينيّات دُمِجت هذه المشاريع فرنسيًّا في مشروع تشكيل كيان كلدو ـ أشوري وكردي وبدوي عربي في الجزيرة السورية لتقويض الحكم الوطني (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) الذي انبثق من المعاهدة الفرنسية ـ السورية.

أدت هذه الهجرات التي دامت نحو عقدين من الزمن إلى

---

(٨) أحمد شريف ماrديني، **محافظة الحسكة: دراسة طبيعية تاريخية بشرية اقتصادية تحولات وأفاق مستقبلية** (دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٨٦)، ص ٣٤٨.

الإعمار الحضري للجزيرة السورية (الحسكة). فحتى أوائل العشرينيّات انحصر الاستقرار الحضري (القروي) في الجزيرة ببؤر حضرية محدودة كان من أهمها بلدة عامودا وبعض البلدات الصغيرة الأخرى، مثل القرمانية والقرى وتل شعير ومناطق الآشيتية الكردية. . . وغيرها (ولا يدخل في عداد ذلك العشائر الكردية والعربية والعشائر الكردية ـ العربية المركبة نصف الجوالة التي كانت تتجول بحسب المصايف والمشاتي على طرفي سكة الحديد). بينما كان عدد السريان الذين يتخذون من بعض قراها مصايف لهم محدودًا للغاية، نتيجة الدمار الذي أحاق بالعمران الحضري والقرى السريانية في هذه المنطقة منذ أواخر القرن الرابع عشر.

شكلت الهجرة الخارجية (الداخلة) العامل الحاسم في ازدياد عدد السكان الحضر في الجزيرة السورية من بضعة آلاف نسمة، كان قسم كبير منهم رعويًا ـ زراعيًا يتجول على طرفي السكة الحديد، إلى نحو ١٠٥٥١٣ نسمة في عام ١٩٣٧[(٩)]، ولا يدخل في هذا العدد البدو الرحّل من العرب والأكراد، ولا المكتومون، بل المقيّدون حصرًا، ثم ارتفع هذا العدد إلى ١٤٦٠٠١ نسمة في عام ١٩٤٣ بمعدّل نمو مرتفع مسجّلٍ قدره ٥,٦ في المئة سنويًّا[(١٠)]. كان هذا أعلى معدّل نموٍ سكانيٍّ إقليميّ في سورية تحت الانتداب حتى عام ١٩٤٣، ويمثل تقريبًا خلال

---

(٩) سلمى مردم بك، **استقلال سوريا: أوراق جميل مردم بك** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤)، ص ٨١.

(١٠) استنادًا إلى الأرقام الرسمية لوزارة الداخلية عن عدد السكان في كل محافظة في أواخر عام ١٩٤٣، انظر: **دليل الجمهورية السورية في فجر السيادة والاستقلال** (دمشق: دار ومطبعة اليقظة العربية، [١٩٤٦])، ص ٥٢٤.

تلك الفترة أكثر من ثلاثة أمثال تقديرات معدل النمو السكاني العام. ويمكن اعتبار أن عدد السكان المسجّلين في الجزيرة السورية حتى حلول عام ١٩٤٣ تضمّن الهجرات التي استقرت في الجزيرة نتيجة سياسة الحكومات الانتدابية المنهجية في محاولة إقفال هذا الملف، بمنح الجنسية السورية للمهاجرين بطرائق شتى، وكان من أسهلها وأبسطها طريقة التسجيل في الجنسية السورية عن طريق تسجيل المكتومين وهو ما استفاد منه سكان الجزيرة المكتومون وفي عدادهم المهاجرون والبدو. لكن المهاجرين خلال الأعوام ١٩٢٥ ـ ١٩٤٣ كانوا أكثر من استفاد منه، بحكم اهتمامهم بحل مشكلة اكتساب الجنسية السورية أكثر من البدو العرب الذين ظل نمطهم البدوي والمكتوم من الناحية السكانية يهيمن عليهم حتى ذلك التاريخ، إذ لم تأخذ وتيرة تسجيل البدو العرب بالارتفاع إلا في النصف الثاني من الأربعينيّات.

٢ ـ من السياسة «التوسعية» إلى السياسة «التقييدية»: موجة الهجرة الكبرى الثانية (١٩٤٥ ـ ١٩٦٣)

اتّبعت الحكومة السورية إثر قيام عهد دستوري وطني في عام ١٩٤٣، وفور استلامها مصلحة «النفوس» أو «السجل المدني» من السلطات الفرنسية، في إطار تسلّم حكومتي سورية ولبنان «المصالح المشتركة» من المفوضية الفرنسية السابقة، سياسة تقييدية في مجال تسجيل المكتومين في الجزيرة السورية. وتحكمت بالحكومة الوطنية مخاوفها من احتمال استغلال القوات الفرنسية تسجيل المكتومين وهي لمّا تزل في سورية (لم يتم جلاؤها الكامل إلا في أوائل نيسان/ أبريل، واعتبر يوم ٧ نيسان/

أبريل ١٩٤٦ عيدًا للجلاء) لاستئناف المشروع الانفصالي الكلدو ـ أشوري ـ الكردي (الفرنساوي) الذي رعته تلك القوات في الأعوام ١٩٣٧ ـ ١٩٣٩. على الورق حدّت هذه السياسة التقييديّة في الفترة الانتقالية من الاستقلال إلى الجلاء (١٩٤٣ ـ ١٩٤٦) من عمليّة التسجيل تلك، لكنها لم تستطع أن تحدّ من التدفق الفعليّ الكبير والمستمر للمهاجرين، وبرز ذلك من الاطلاع على تاريخ السجلّ المدنيّ في هذه المرحلة الانتقاليّة من الاستقلال إلى الجلاء (١٩٤٣ ـ ١٩٤٦)، إذ إن معدّل الزيادة المسجّلة التي ارتفع فيها عدد سكان الجزيرة المسجّلين من ١٠٥٥١٣ نسمة في عام ١٩٣٧ إلى ١٤٦٠٠١ نسمة في عام ١٩٤٣، بمعدّل نمو مرتفع قدره ٥,٦ في المئة سنويًّا، انخفض خلال أعوام المرحلة الانتقاليّة بين الاستقلال والجلاء (١٩٤٣ ـ ١٩٤٧) إلى ١ في المئة فقط، لعدد من السكان بلغ ١٥١٩٤٦ نسمة في عام ١٩٤٧[(١١)]، ليشهد ارتفاعًا أعلى نسبيًّا خلال السنوات الخمس اللاحقة (١٩٤٧ ـ ١٩٥٢) بمعدّل نمو قدره ١,٣ في المئة لعدد من السكان قدره ١٦٢١٤٥ نسمة، وهو معدل نمو منخفض ودون معدل الزيادة الطبيعيّة المتوقعة في النمو السكّاني[(١٢)]. لكن معدل النمو السكاني المسجّل في الجزيرة كان معدلًا ورقيًا

(١١) استنادًا إلى الأرقام الرسميّة لوزارة الداخليّة عن عدد السكّان في كل محافظة في أواخر عام ١٩٤٣، انظر: **دليل الجمهورية السورية في فجر السيادة والاستقلال**، ص ٥٢٤. قارن بيانات عام ١٩٤٧ بتلك التي أصدرتها وزارة الداخليّة. انظر: عبد الله فايز حنا، **ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي، ونضالهم في القطر العربي السوري** (دمشق: دار البعث للطباعة، [د. ت.])، مج ٤، ص ٢٩٣.

(١٢) **السكّان والأحوال المدنية: عدد سكان الجمهورية السورية** (حلب: المجموعة الاقتصاديّة السنوية لغرفة تجارة حلب ومطبعة الضاد، ١٩٥٣)، ص ٢٠٩.

فحسب، ذلك أن عدد «المكتومين» فيه، وفي عدادهم أعداد كبيرة من المهاجرين، كان مستمرًا ومتعاظمًا بسبب ما كان يحدث في تركيا نفسها، إذ سار المهجرون الأكراد الذين أعادتهم السلطات التركية إلى قراهم الخربة في طريق الهجرة في عمق تركيا حتى نواحي إسطنبول وأنقرة، بينما استقر قسمٌ مهمٌ منهم ممن له روابط عشائرية وقرابية في سورية التي كانت تشهد بواكير انطلاق الثورة الزراعية، وارتفاع معدل نمو الصناعة التحويلية، وارتفاع الطلب على اليد العاملة، كما أن التجنيد الإلزامي التركي الشديد تسبب بفرار كثير من الشبان إلى سورية.

لتوضيح القضية، كانت ولاية ديار بكر بشكل خاص تتسم بالفيض السكاني على مقدار الطلب الذي تقلص بسبب السياسات التركية التي مكننت الزراعة، فانخفض عدد اليد العاملة الزراعية، بينما كانت الجزيرة السورية تشهد في الوقت نفسه ثورتها الزراعية الممكننة، كما كان النشاط الاقتصادي السوري عمومًا في سورية خلال النصف الأول من الخمسينيّات يعاني الشح في اليد العاملة، ولا سيما اليد العاملة الزراعية التي هاجر قسم كبير منها إلى معامل الصناعة التحويلية الناهضة في تلك الفترة، وكان التوسع في زراعة القطن قد حدث نتيجة ازدياد الطلب العالمي عليه بفعل الحرب الكورية، فاجتذب اليد العاملة المهاجرة من تركيا للعمل في نظام «البسْتنة» في زراعة القطن. وفي هذه الفترة أخذ عدد من رؤساء العشائر يترسمل بوتيرة مرتفعة، وذلك عن طريق الشراكات مع تجار المدن والمستثمرين الرأسماليين في الزراعة. وكان هؤلاء عربًا وأكرادًا وسريانًا، لكن الأكراد، وفي مقدمهم رؤساء العشيرتين الكبريين، الملية والهويركية، والعشائر الأخرى المنضوية في حلفهما، جذبوا مزيدًا من أكراد تركيا إلى

مشاريعهم. ويتنمذج ذلك في التحالف بين المشروع الاستثماري العصري الضخم لشركة «أصفر ونجار»، وزعماء اتحاد العشائر الملية، بشكل يمكن القول فيه إن لمّ الشمل (القرابي والعشائري الممتد) تصاعد عبر وساطة فرص العمل ومشاريع الثورة الزراعية في الجزيرة السورية الجاذبة للعمالة، بأفضل من ما كان متاحًا في كردستان تركيا أو ولايات الجنوب الشرقي من الأناضول بحسب التعبير التركي، وبات المهاجرون الجدد يعملون للحفاظ على وضعية قانونية للحصول على الجنسية السورية، حيث غدت سورية «فردوسًا» بالنسبة إلى «الجحيم» التركي في الولايات الجنوبية الشرقية من الأناضول.

اتبعت الحكومات السورية بعد الاستقلال حتى منتصف الخمسينيّات سياسة تقييدية على مستوى التسجيل بالنسبة إلى الجزيرة، كانت هذه السياسة مفتوحةً بالنسبة إلى البدو العرب «المكتومين» والمتحضرين حديثًا، بينما كانت تقييدية بالنسبة إلى المهاجرين الأكراد لمخاوف إثنية ـ سياسية، ولمعاناة الجيش السوري من كثرة المحترفين فيه الذين يخدمون بأسماء وهمية ليخفوا جنسيتهم التركية الأصلية، ولتصاعد مخاوف النظم العسكرية التي قامت في سورية خلال الأعوام ١٩٤٩ ـ ١٩٥٤، ولا سيما في فترة الشيشكلي بمرحلتيها (١٩٥٠ ـ ١٩٥٤)، من العلاقات الكردية ـ السوفياتية، ولتحول الأكراد في النصف الأول من الخمسينيّات إلى موئل لنشاط الحركة الشيوعية السورية في مرحلة الصراع على سورية في سياق الحرب الباردة.

مما لا ريب فيه أن فترة الخمسينيّات، ونصفها الأول بشكل خاص، شهدت من الناحية الرسمية تشديد السياسات «التقييدية»

السابقة التي اتبعت منذ عامي ١٩٤٣ و١٩٤٤، ما خلق ظاهرة انتشار «الهويات» الوهمية أو المزورة التي كان يجري الحصول عليها بطرق غير قانونية. وكي نفهم هذه الظاهرة في إطار مرحلة التحول الديمغرافي التي كان يمر بها المجتمع السكاني السوري، لا بد من لحظ تعقيدها وتناقضها الداخلي بين «المسجل» و«الواقعي»، حيث أخذ المجتمع السكاني يدخل بوتيرة مرتفعة نسبيًا في مرحلة النمو السكاني السريع (وهي مرحلة التحول الديمغرافي التي تلي مرحلة التوازن التقليدي بين الولادات والوفيات، أو مرحلة «أسنان المنشار» بحسب تعبير مجازي للمؤرخين الديمغرافيين التي تحصد فيها الوفيات الولادات)، فبدأ بالتسارع من فترة الأربعينيّات بفضل تقدّم الخدمات التعليمية والصحية والسيطرة النسبية على بعض الأوبئة أو الحدّ من تأثيرها، وبرزت نتائج هذا التحول في نمو عدد سكان سورية خلال الأعوام ١٩٤٧ ـ ١٩٦٠ بأكثر من مقداره في عام ١٩٠٥، وبما يعادل مرةً ونصف هذا العدد بالقياس على عام ١٩٤٧، بينما استغرق تضاعفه خلال النصف الأول من القرن العشرين نحو أربعين عامًا. وبذلك كان مقدار الزيادة السكانية المحققة خلال ثلاث عشرة عامًا (١٩٤٧ ـ ١٩٦٣) فقط يعادل تقريبًا مقدارها خلال أربعين عامًا (١٩٠٥ ـ ١٩٤٧)[١٣].

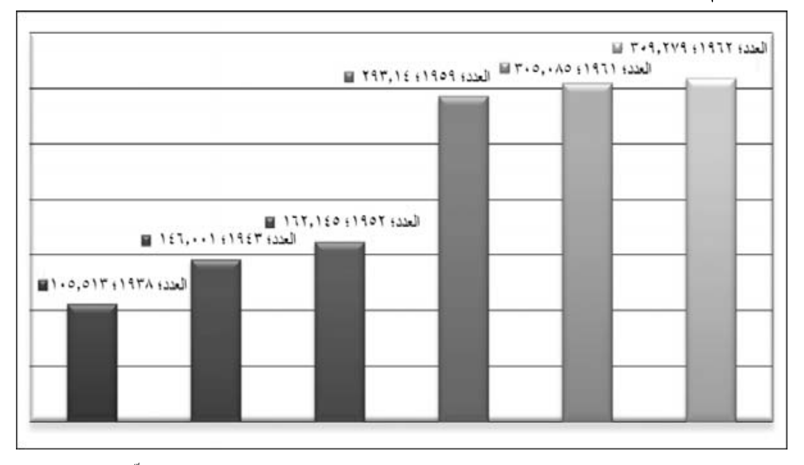
لكن ما أثار الارتياب هو أن حصة الجزيرة من ازدياد عدد السكان ستكون هي الأكبر بالنسبة إلى سائر المحافظات السورية

(١٣) محمد جمال باروت، **حالة سكان سورية: التقرير الوطني الأول، ٢٠٠٨** (دمشق: الهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٨)، ص ٦٢ ـ ٦٣.

الأخرى بين عامي ١٩٥٢ و١٩٦٣، إذ سيتضاعف عدد سكانها تقريبًا خلال هذه الأعوام، مرتفعًا من ١٦٢١٤٥ نسمة في عام ١٩٥٢ إلى ٢٩٣١٤٠ نسمة في عام ١٩٥٩، ثم سيقفز هذا العدد إلى ٣١٦٠٨٣ نسمة في عام ١٩٦٣، بمعدّل نموٍ قياسيٍّ غير مسبوقٍ قدره ٦,٣ في المئة خلال تلك السنوات[١٤]، وهو من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم كله، بينما كان وسطي معدل النمو السكاني العام خلال تلك الفترة نحو ٣,٧ في المئة[١٥]. وهو ما يبيّنه الشكل الرقم (١ ـ ١) بالنسبة إلى الجزيرة.

الشكل الرقم (١ ـ ١)

حجم سكان الجزيرة (١٩٣٨ ـ ١٩٦٢) وفق السجل المدني السوري



المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاستناد إلى بيانات السِّجل المدني السوري خلال أعوام متعددة.

---

(١٤) استنادًا إلى بيانات قيادة قوى الأمن الداخلي. انظر: سوريا، وزارة الداخلية، **تقرير عن حالة الأمن العام** (دمشق: الوزارة، ١٩٦٣)، ص ٢٣.

(١٥) باروت، المصدر نفسه، ص ٦٣.

لفهم ذلك، لا بد من التذكير بالتمييز المدرسي بين مفهومي سكان سورية والسكان السوريين، فسكان سورية هم جميع من يقيم فيها لحظة القيام بتعداد عام للسكان (أول تعداد علمي معتبر للسكان جرى في عام ١٩٦٠، إذ كان التعداد العام في عام ١٩٤٧ مشوبًا بعيوب خطرة)، بينما السكان السوريون هم السكان المقيدون رسميًا في السجل المدني. وبرزت المشكلة في سورية في ظاهرة الهويات الشخصية المزورة التي تم الحصول عليها بطريقة غير قانونية للتحايل على السياسات «التقييدية» المشددة في «تقييد» تسجيل المهاجرين، وقُصِدَ بهم في الأساس المهاجرون الأكراد للحيلولة دون اكتساب الجنسية السورية قبل مضي خمس سنوات، ثم عشر، على إقامتهم المتواصلة في سورية. وشمل ذلك بشكل خاص موجة المهاجرين الكبيرة التي تدفقت على سورية بين عامي ١٩٤٥ و١٩٦٢. وهنا ولدت قضية «الإحصاء الاستثنائي» في محافظة الحسكة (الجزيرة) التي وُجّهت بشكل منهجي ضد المجتمع الكردي في الجزيرة، الذي يمكن تمييزه عن المجتمعات الكردية المحلية «الشامية» المتعرِّبة أو شبه المتعرِّبة في سورية. وغدا هؤلاء من سكان سورية، لكنهم ليسوا سوريين.

٣ ـ الإحصاء الاستثنائي: نشوء مشكلة «أجانب تركيا» وبرنامج إصلاح الجزيرة

شهدت سورية في مرحلة تطبيق الإصلاح الزراعي (١٩٥٨ ـ ١٩٦١) إبان الجمهوريّة العربيّة المتحدة موجة هجرة جديدة من تركيا، للانتفاع من عملية توزيع الأراضي على الفلاحين، وهي الأراضي التي استولت عليها مؤسسة الإصلاح الزراعي. وقُدِّرت

أعداد المهاجرين بالألوف، وكانت الشرطة تسلّم بعضهم بموجب محاضر ضبط إلى القضاء الذي كان يحكم عليهم عادةً بوصفهم «مكتومين» بشهادة المختار وشاهدين آخرين. وأما من كان في سن الجندية فكان يسلّم نفسه إلى شعبة التجنيد، ويعود بعد ثلاث سنوات ومعه دفتر خدمة العلم(١٦). إذ كان المتسلّلون يؤدّون، بوصفهم «مكتومين»، الخدمة العسكرية الإلزامية ويحصلون على بطاقات عسكرية بذلك(١٧).

أدت أوضاع الأكراد الصعبة في قراهم التي كانت لا تزال مصابة بنتائج الخراب السابق في جنوب شرق الأناضول، وعدم تمييز حكومة الجمهورية العربية المتحدة في توزيع الأراضي المستولى عليها بين فلاح وآخر على أساس قومي(١٨)، وقيام تحالف قوي خلال العامين الأولين من الوحدة بين أجهزة وزارة الداخلية في الجمهورية العربية المتحدة والحزب الديمقراطي الكردي الذي أُسِّسَ في عام ١٩٥٧ في سورية، وسجل انطلاقة الحركة الكردية الحديثة في البلاد في مرحلة ما

---

(١٦) مقابلة شخصية أجريت في شباط/ فبراير ٢٠٠٩ مع عادل ميرو، محافظ الحسكة إلى حين تولي سعيد السيد مسؤولية المحافظ بدلًا منه لتطبيق قانون الإحصاء الاستثنائي الذي سنتوقف عنده بعد قليل.

(١٧) نور الدين زازا، **حياتي الكردية أو صرخة الشعب الكردي**، ترجمة روني محمد دملي (أربيل: دار فارس، ٢٠٠٠)، ص ١٢٧، وعصمت شريف وائلي، **المسألة الكردية في سورية** ([د. م.]: لجنة الدفاع عن حقوق الشعب الكردي، ١٩٦٨)، ص ١٣.

(١٨) وزعت مؤسسة الإصلاح الزراعي في عام ١٩٥٩ أراضي الدولة في مرحلة الجمهورية العربية المتحدة على الفلاحين الأكراد الذين يعملون في الأرض بغض النظر عن جنسيتهم. وكان في عدادها كثير من القرى مثل «تل جمالة ـ غور قافيق» و«غور زيارة». انظر: وائلي، ص ١٥.

بعد «خويبون» على أساس دعم الأجهزة نشاط الحزب مقابل قيامه بالعمل السياسي بين أكراد تركيا، وفُتح ركن كردي في راديو «صوت العرب»[١٩]، أدى هذا كله إلى بروز مشكلتهم، إثر تفكك هذا التعاون بسبب اتخاذ الحزب الديمقراطي الكردي موقفًا سلبيًا من قيام الجمهورية العربية المتحدة، فجرى تفكيكه، وتقديم كوادره إلى المحاكمة. وفي المحاكمات أثار نور الدين زازا، الأمين العام للحزب، أول مرة، ما سيغدو مشكلة «أجانب تركيا»، وحدَّد زازا المشكلة برفض السلطات منح الجنسية السورية «لعدد كبير من الكرد القاطنين في سورية منذ عدة أجيال»، وإهمال طلبات مئة ألف منهم في الأقبية[٢٠]. وادعى زازا أن أجهزة الإصلاح الزراعي ميّزت في توزيع أراضي الدولة في منطقة الرد (الواقعة في جنوب الحسكة، بين الحسكة وتل كوجك) ضد الأكراد، واقتصر توزيعها على أبناء العشائر العربية[٢١]. وكان هذا الادعاء سياسيًا، لأن هذه الأجهزة لم تقم

---

(١٩) يعود هذا التعاون إلى عام ١٩٥٧ حين أُسِّسَ الحزب، قارن: عبد الحميد درويش، **أضواء على الحركة الكردية في سورية: أحداث فترة، ١٩٥٦ ـ ١٩٨٣** ([د. م.: د. ن.]، ٢٠٠٥)، ص ١٦، وقدري جميل باشا، **مسألة كردستان: ٦٠ عاماً من النضال الكردي المسلح ضدّ العبوديَّة**، تنقيح وتقديم عز الدين مصطفى رسول، ط ٢ (بيروت: [د. ن.]، ١٩٩٧)، ص ١١.

(٢٠) زازا، ص ١٢٧ و١٣٩.

(٢١) انظر النص الكامل للمذكرة المقدمة من نور الدين زازا إلى رئيس محكمة أمن الدولة العسكرية العليا في أواخر عام ١٩٦٠، في: محمد ملا أحمد، **صفحات من تاريخ حركة التحرر الوطني الكردية في سوريا (أو تاريخ البارتي): المرحلة النضالية الأولى من مسيرة بارتي ديموقراطي كردستان سوريا، منذ التأسيس وحتى الانقسام الأول (١٩٥٧ ـ ١٩٦٥)**، ص ٩٢، قارنه بما ذكر عنها في: زازا، ص ١٢٧.

بأي تمييز، وكان ما فعلته في منطقة الرد هو توزيع الأراضي على الفلاحين الفعليين الشاغلين للأرض، وكانوا من عرب شمر الذين قطنوا تاريخيًا في هذه المنطقة، فكان ما قامت به هو نقل حيازة الأرض من الشيوخ الملاك إلى الفلاحين في مرحلة احتدام الصراع بين الفريقين على الأرض(٢٢).

في مرحلة الانفصال السوري (١٩٦١ ـ ١٩٦٣) أُلغيَ في المرحلة الأولى قانون الإصلاح الزراعي الذي سُنّ وطُبّق في مرحلة الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨ ـ ١٩٦١)، واستُبدِل بسياسة إخراج الفلاحين المنتفعين من الأراضي التي طبق فيها القانون، وتوزيع أراضي الدولة على الفلاحين المنتفعين، وطُرحت في هذا السياق سياسة توزيع السكان(٢٣)، بما يوحي بعزم الحكومة على تغيير التركيبة الديمغرافية في الجزيرة

---

(٢٢) كانت شمر الخرصة تقطن في ناحية اليعربية وجنوب الردّ في القامشلي، بينما تتواجد شمر الزور في جنوب الردّ والبادية، قارن مع: مارديني، ص ٨٦ ـ ٨٧. واعتمدت سياسة التوزيع منح حق الانتفاع للفلاحين بغض النظر عن قوميتهم، وبهذا الشكل وزعت أراضٍ واسعةٌ على فلاحين أكراد. قارن مع: وائلي، ص ١٥.

(٢٣) تمت عملية ربط توزيع أراضي الدولة بعملية إعادة «توزيع السكان» في مرحلة حكومة الدواليبي (٨ كانون الثاني/ يناير ـ ٢٨ آذار/ مارس ١٩٦٢)، وكانت غطاء لعملية «تهجير» أو «إخلاء» الفلاحين من الأراضي الموزعة بموجب قانون الإصلاح الزراعي الذي ألغي في عهد حكومة الدواليبي بحجة «تعديله»، ثم أعادت حكومة بشير العظمة (١٦ نيسان/ أبريل ـ ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢) العمل به مع تعديلات طفيفة. وارتبط تفكير حكومة الدواليبي بـ «توطين» الفلاحين الذين سيتم إخلاؤهم من الأرض بدوافع اقتصادية ـ طبقية بحت تحت عنوان «إعادة توزيع السكان» وليس بدوافع وطنية أو قومية. انظر: مداخلة بكري القباني (وزير الإصلاح الزراعي)، **الجريدة الرسمية**، مذاكرات المجلس النيابي والتأسيسي، الجلسة الحادية عشرة في ١٧ شباط/ فبراير ١٩٦٢، ص ٥٦٩.

السورية. وتفجرت المشكلة إبان قيام الحكومة بإخلاء بعض الفلاحين من أراضي «أبو راسين» التي يستأجرها عبد الباقي نظام الدين بدعوى أنهم أتراك. وكانوا بالفعل ينحدرون من الأكراد المهاجرين من تركيا، غير أنهم حصلوا على البطاقة الشخصية السورية. وتطورت إلى صدامات مسلحة دامية، فاضطرت الحكومة إلى الرجوع عن قرار تهجير الفلاحين الذي اتخذه وزير الزراعة سعيد السيد(٢٤). لكن بعد انقلاب ٢٨ آذار/ مارس ١٩٦٢ الذي قاده أقطاب ضباط الانفصال أنفسهم بقيادة العقيد عبد الكريم النحلاوي، قائد الحركة الانفصالية الأولى، وكان من ذرائعه إلغاء قانون الإصلاح الزراعي، واندلاع صدامات الجزيرة بين الفلاحين والملاك، أعادت حكومة بشير العظمة التقدمية وذات الاتجاهات الوحدوية مع مصر تطبيق القانون، وتوسّعت به.

تعرضت حكومة العظمة ذات الاتجاهات الوحدوية التقدمية، كما ذكرنا، إلى ضغط شديد من السعودية بسبب تأميمها البنك الأهلي السعودي، ورفض عودتها عن قرار تأميمه، ومن تحالف شركة «كونكورديا» للفوز بعقود استثمار النفط السوري المتدفق في الجزيرة، ورفضت حكومة العظمة منحها لها، وطرحت الاستثمار على مزايدة دولية، ومن غرفة تجارة دمشق التي تضررت مصالحها الاقتصادية بتوتر علاقات السعودية بحكومة العظمة، في سياق ارتفاع وتيرة التظاهرات الوحدوية التي تحولت إلى فعل يومي جماهيري في المدن والبلدات كافة.

---

(٢٤) لتفاصيل انظر: محمد جمال باروت، «كيف نشأت مشكلة أجانب تركيا في سورية،» **لوموند ديبلوماتيك** (النشرة العربية) (آب/ أغسطس ٢٠٠٩).

قاد خالد العظم الثالث في هذا السياق عملية الانقلاب السياسي على حكومة العظمة، وتمكن بمباركة سعودية ـ أميركية من ترحيلها تحت شعار إخماد الناصرية، والحيلولة دون عودتها إلى سورية. وجرى التحول الكبير في السياسة السورية تجاه أكراد الجزيرة في مرحلة حكومته بعد ثلاثة أسابيع تقريبًا من تأليفها، لأسباب «مركبة» يأتي في مقدمها مواجهة «الناصرية» بتعزيز الشرعية القومية لنظام الانفصال، في سياق العزلة الشعبية والسياسية اليومية والخانقة التي واجهتها حكومة العظم، وبروز أهمية النفط السوري المكتشف التي تجلت في تنافس الشركات النفطية على الفوز باستثماره، وإعادة النظر بتطبيق قانون الإصلاح الزراعي. كان التفكير بموضوع الإحصاء سابقًا لتأليف حكومة العظم[٢٥]، لكن حكومة العظم هي التي نفّذته فورًا، وسط ضوضاء قومية ـ طبقية صارخة. وفي مرحلة التفكير تلك قدرت مصادر المحافظة في حزيران/ يونيو ١٩٦٢ عدد المتسلّلين بشكل كبير، وصرحت أن عدد السكان الفعليين في الحسكة قد يصل إلى ٣٤٠ ألف نسمة، بينما العدد المسجل في سجلات الأحوال المدنية هو ٣٠٥ آلاف نسمة[٢٦].

في ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٢ قامت حكومة العظم بعملية إحصاء استثنائي للسكان في محافظة الجزيرة (الحسكة)[٢٧]،

(٢٥) مقابلة شخصية أجريت مع عادل ميرو، محافظ الحسكة، في شباط/ فبراير ٢٠٠٩.

(٢٦) قارن مع: مكدول، ص ٧٠٣.

(٢٧) كانت وزارة الداخلية وراء اتخاذ هذا القرار. وهذا ما يفسر قرار وزير الداخلية في ٦ أيلول/ سبتمبر بإصدار التعليمات التنفيذية للإحصاء. وتبع ذلك اتخاذ وزارة التخطيط القرار رقم (٥٧) تاريخ ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ بتحديد تاريخ إجراء =

وقضى قرار وزارة الداخلية التفصيلي بإنهاء سجلات الأحوال المدنية السابقة كافة المتعلقة بسكان المحافظة، وإجراء إحصاء عام جديد لسكان المحافظة سوريين و«أجانب»، واعتبار السوري هو كل من كان مسجّلاً في قيود الأحوال المدنية قبل عام ١٩٤٥[٢٨]. وبالتالي اعتُبر المهاجرون المقيدون رسميًا قبل هذا العام سوريين، وتم التوسع بتقييدهم، كما أشرنا سابقًا (ويشمل ذلك الأكراد الذين هاجروا الى منطقة الجزيرة قبل الاستقلال، كما ذكرنا آنفًا). وارتبط تحديد عام ١٩٤٥ باعتباره عامًا أساسيًا، بتقدير الحكومة السورية أن تدفق الهجرة الجديدة التي حاز أفرادها هويات شخصية بطرائق مختلفة وبمساعدة أقربائهم وعشائرهم بدأ في عام ١٩٤٥، واستقر هؤلاء على طول الحدود من رأس العين إلى المالكية[٢٩].

= الإحصاء العام للسكان في محافظة الحسكة في يوم الجمعة ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٢. كانت اللجنة فنية بحت، وكلفت بـ «تنظيم عملية الإحصاء الميدانية» (**الجريدة الرسمية** (دمشق)، العدد ٤٨ (١٩٦٢)، ص ٨٢٤٥)، صدر هذا القرار في وقت كانت فيه حكومة العظمة في وضعية المستقيلة، وبشكل محدد قبل أربعة أيام من تقديم استقالتها رسميًا. اتخذت هذه القرارات في الفترة الواقعة بين ٣ و٩ أيلول/ سبتمبر والتي لم تجتمع فيها حكومة العظمة سوى لتقديم الاستقالة، ولم تتخذ في هذه الفترة أي قرارات حكومية. محادثة مع أحمد عبد الكريم في ١٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٢.

(٢٨) اعتمدت عملية الإحصاء مؤشرًا أساسيًا في تثبيت الجنسية، يقوم على اعتبار كل من كان مسجّلاً في قيود الأحوال المدنية قبل عام ١٩٤٥، ومقيمًا في سورية منذ ذلك الوقت حتى إجراء الإحصاء سوريًا. وأمهلت وزارة الداخلية كل شخص مسجل في سجل الأحوال المدنية لكي يستحصل خلال مدة شهر من تاريخ صدور هذا القرار على صورة عن قيده، وصورة عن قيد عائلته لإبرازهما إلى موظفي الإحصاء المزمع إجراؤه في المحافظة كي يتم تثبيت تجنيسه. كان الهدف من ذلك التمييز بين السكان السوريين في الحسكة وسكان الحسكة، وحصر سكان الحسكة غير المسجلين في قيود الأحوال المدنية.

(٢٩) مكدول، ص ٧٠٣.

وبالتالي كان الهدف هو تحديد دفقة موجة الهجرة الجديدة.

أشرف على عملية الإحصاء سعيد السيد، محافظ الحسكة، وكان يصف نفسه في أواسط الخمسينيّات بـ «قومي عربي متطرف»[٣٠]، وهو شقيق جلال السيد، أحد مؤسسي حزب البعث، وممثل التيار القومي التقليدي فيه، وتعاون كلاهما مع حكومات الانفصال بصفتهما وزيرين للزراعة والإصلاح الزراعي، واستجاب كل منهما استجابة سريعة لمطالب كبار الملاك، وكانت استجابة السيّد الأكثر إثارة نظرًا إلى سرعتها[٣١]. وكان سعيد يشاطر شقيقه جلال رأيه في أن الإصلاح الزراعي الذي أصدره عبد الناصر وطبقه كان عبارة عن «سلب أراضي العرب»

(٣٠) مادة سعيد السيد، في: **من هم في العالم العربي** (دمشق: مكتب الدراسات السورية والعربية، ١٩٥٧)، ج ١: **سوريا**، ص ٣٢٣.

(٣١) حاول سعيد السيّد، وزير الإصلاح الزراعي في مرحلة حكومة مأمون الكزبري الانتقالية، أن يرغم الفلاحين كافة المنتفعين بموجب سندات من توزيع أراضي قرية «أبو راسين» على إخلاء الأرض، «مسجلين» في الأحوال المدنية أكانوا أم «مكتومين» (أكراد أتراك)، بوصفها من أملاك الدولة التي استأجرها نظام الدين. قبل السيد ادعاء نظام الدين بناء على تلاعب تلخص في أن نظام الدين قدّم وثيقة إلى الحكومة تمكّنها من الناحية الشكلية القانونية أن تعتبره بموجب القانون مستأجرًا لها مقابل ثلاثة آلاف ليرة سنويًا. وكان من الوثائق التي قبلتها الحكومة أنه اقترض بوصفه مستأجرًا هذه الأرض مبلغ أربعين ألف ليرة سورية من مصرف سورية والمهجر كي يثبّت حقه في استثمار الأرض وعدم هجرانها. الجلسة الحادية عشرة (مجلس النواب) في ١٧ شباط/ فبراير ١٩٦٢، في: **الجريدة الرسمية**، العدد ١٩ (١٩٦٢)، ص ٥١٩) بعد أن أخفقت محاولات نظام الدين في استعادة أراضي (أبو راسين) من الفلاحين توقف عن تسديد القرض، الأمر الذي دفع مؤسسة الإصلاح الزراعي في وقتٍ قريبٍ لاحقٍ، وتحديدًا في ٢٣/ ٩/ ١٩٦٢ إلى حجز ممتلكاته كافة بما في ذلك الأراضي التي يحق له الاحتفاظ بها، لمصلحة مصرف سورية والمهجر وقدرها خمسة وعشرون ألف ليرة سورية. انظر: **الجريدة الرسمية**، العدد ٥٠ (١٩٦٢)، ص ٨٧١٥.

في «مناطق الجزيرة» «بحجة الإصلاح الزراعي»، «مما جعل النفوذ العربي في الشمال وخاصةً في الجزيرة المحاذية للعراق وتركيا نفوذًا متهدمًا»[٣٢]. وكان يرى ضرورة بقاء العنصر العربي مسيطرًا على الأرض ليقف بوجه المد الكردي، وإن تعارض ذلك مع المبدأ الاشتراكي[٣٣].

تمخضت عملية الإحصاء عن تسجيل ٨٥ ألف «مقيمٍ» في محافظة الحسكة في يومٍ واحدٍ بصفة «أجانب أتراك»، وهو ما يعادل ٢٨ في المئة من سكّان المحافظة البالغ يومئذ ٣٠٢ ألف نسمة في ضوء نتائج التعداد العام الذي جرى في عام ١٩٦٠، والذي كان أول تعداد عام يجري في سورية وفق الضوابط العلمية للتعدادات العامة[٣٤]. وجرّد من الجنسية السورية عدد من كبار السياسيين والعسكريين السوريين مثل عبد الباقي نظام الدين، النائب والوزير في حكومات متعددة، وشقيقه اللواء توفيق نظام الدين، رئيس هيئة الأركان السورية (١٩٥٥ ـ ١٩٥٧)[٣٥]. وحدث في العائلة الواحدة أن اعتُبر واحد سوريًّا، وصُنّف ثانٍ في

---

(٣٢) جلال السيد، **حزب البعث العربي** (بيروت: دار النهار، ١٩٧٣)، ص ٢٥٨.

(٣٣) منصور سلطان الأطرش، **الجيل المدان: سيرة ذاتية: من أوراق منصور سلطان الأطرش**، إعداد ريم منصور الأطرش (بيروت: دار الريس، ٢٠٠٨)، ص ٢٢٣.

(٣٤) محمد جمال باروت [وآخرون]، **مشروع «سورية ٢٠٢٥»: اتجاهات التحول السكانية والمجالية المحتملة خلال العقدين القادمين** (دمشق: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة تخطيط الدولة، ٢٠٠٧)، ص ٤٠٢، استنادًا إلى حسابات البحث لبيانات المجموعة الإحصائية للأعوام ١٩٦٢ ـ ١٩٧٦، ومقارنتها ببيانات وزارة الداخلية حول عدد ما يعرف الآن تصنيفًا بـ«أجانب الحسكة»، المصدر المذكور، ص ٨٠.

(٣٥) قارن: محمد راشد شيخ الشباب، **سيرة المناضل الكردي عثمان صبري «آبو»** (بيروت: [المؤلف، ٢٠٠٠])، ص ٣٤، ومكدول، ص ٧٠٥.

خانة «أجانب تركيا». لكن تجريد نظام الدين، أحد الممثلين التاريخيين للكتلة الوطنية في الجزيرة منذ انتخابات عام ١٩٣٦، ورئيس الوفد الوطني الجزراوي (نسبة إلى الجزيرة) في مواجهة المفوض السامي الفرنسي غابرييل بيو، إبان حركة الجزيرة الانفصالية، والوزير والنائب طَوَال العهد البرلماني في سورية، ورئيس إحدى الكتل النيابية السياسية الكبرى في مجلس النواب السوري، كما تجريد شقيقه اللواء توفيق نظام الدين، رئيس هيئة الأركان السورية من الجنسية، أفقدا عملية الإحصاء أي صدقية، وصبغاها بطابع الانتقام.

في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢ استكملت حكومة العظم وضع مبادئ «برنامج إصلاح منطقة الجزيرة»، وتولى صوغه الأخير كلٌّ من سعيد السيد، محافظ الحسكة، الذي أشرف على عملية الإحصاء، واللواء عزيز عبد الكريم، وزير الداخلية، وذلك في ضوء المداولات بينهما وبين الوزراء، وكشف السيد عنوانه بأن «هجرة الأكراد الأتراك إلى سورية تشكّل خطرًا كبيرًا على سلامة سورية العربية»[٣٦]. وتمثل جوهر البرنامج في اعتماد سياسة «تعريب» الجزيرة[٣٧]. وفي تجميد

(٣٦) تصريح سعيد السيد، في: **الأيام**، ٦/ ١١/ ١٩٦٢.

(٣٧) اشتمل البرنامج على سياسة «تعريب» للمنطقة، وزيادة عدد المخافر، وتشكيل لواء حرس للحدود موثوق به «قوميًا»، وحصر توزيع الأراضي التي استولت عليها مؤسسة الإصلاح الزراعي، والعائدة إلى رؤساء العشائر العرب بأبناء العشائر العربية التي يتزعمها أولئك الرؤساء المشمولون بالاستيلاء، وإرجاء عمليات توزيع أراضي الإصلاح الزراعي حتى يتم البت بدعاوى الملاك التي كانت بالمئات، ويستغرق البت بها سنوات طويلة، تجعل من الإصلاح الزراعي حبرًا على ورق. قارن مع نص برنامج إصلاح منطقة الجزيرة، في: **الأيام**، ٧/ ١١/ ١٩٦٢.

تطبيق قانون الإصلاح الزراعي تحت دعوى أن «توزيع الأراضي لا يجري جزافًا وعلى كل طامعٍ، وإنما يجري التوزيع على قواعد ثابتةٍ محدّدةٍ، ولا يتناول إلا أبناء البلاد فقط، أما الغريب فلن يكون له أي نصيبٍ في الأراضي التي توزّع»[٣٨].

٤ ـ مشروع الحزام العربي: شعار وأسطورة

ما إن قامت حركة الثامن من آذار/ مارس ١٩٦٣ حتى أُعيد في غضون ثلاثة أسابيع الفلاحون كافة إلى الأراضي التي طُردوا منها، بما في ذلك محافظة الحسكة من دون أي تمييز قومي بين كردي وعربي. لكن قيادة فرع حزب البعث في محافظة الحسكة اعتمدت دراسة أعدها محمد طلب هلال، رئيس الشعبة السياسية في الحسكة، تحت عنوان «دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية، الاجتماعية، السياسية» لعرضها على المؤتمر القطري الأول، وكانت في العديد من نقاطها استكمالًا وتطويرًا لمشروع «إصلاح الجزيرة» الذي أخذت به حكومة خالد العظم قبل سقوط العظم الأخير، بل إن هلال استأنس في دراسته بعرّاب مشروع «إصلاح الجزيرة» أو «تعريبها»، وهو محافظها سعيد السيد.

طرحت الدراسة استئصال «المشكلة الكردية» في الحسكة من خلال برنامج تعريب شاملٍ يقوم على: «تهجير السكان الأكراد إلى الداخل وتوزيعهم، واعتماد سياسة التجهيل، أي عدم إنشاء مدارس أو معاهد علمية في المنطقة». وإجلاء كل من لم تثبت جنسيته، وتسليم كل مزدوجي الجنسية إلى بلدان جنسيتهم

(٣٨) تصريح سعيد السيد، في: **الأيام**، ٨/ ١١/ ١٩٦٢.

الأصلية، وخنق المهاجرين الأكراد اقتصاديًا بعدم تأجيرهم أو تمليكهم أي أراض من أراضي الإصلاح الزراعي، وشن حملة ضدهم لـ «خلخلة وضعهم»، واستبدال المشايخ الأكراد بمشايخ عرب، وضرب الأكراد بعضهم ببعض، وإسكان عناصر من عشيرة شمر في المناطق الكردية الحدودية، و«جعل الشريط الشمالي للجزيرة منطقة عسكرية كمنطقة الجبهة، بحيث توضع فيها قطعات عسكرية مهمتها إسكان العرب وإجلاء الأكراد وفق ما ترسم الدولة من خطة»، وإنشاء «مزارع جماعية عربية» مسلحة، وعدم السماح لمن لا يتكلّم العربية بأن «يمارس حرية الانتخاب والترشيح في المناطق المذكورة»، ومنع إعطاء الجنسية السورية مطلقًا لمن يريد السكن في تلك المنطقة مهما كانت جنسيته عدا الجنسية العربية[٣٩].

أخذت قيادة فرع الحسكة البعثية باقتراح هلال لعرضه على المؤتمر القطري الأول للحزب في سورية (أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣)، فرفضت قيادة المؤتمر إدراجه في جدول الأعمال، وغدا خارج النقاش[٤٠]. لكن القيادة القطرية عيّنت هلال في عام ١٩٦٥ محافظًا للحسكة. وخلال فترته عملت القيادة القطرية بدءًا من عام ١٩٦٦ على دراسة فكرة «الحزام العربي»، مع تنفيذ السوفيات مشروع سد الفرات. وتشير دراسة أعدّها مكتب

---

(٣٩) محمد طلب هلال، **دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية، الاجتماعية، السياسية** ([د.م.: د. ن.]، ١٩٦٣)، ص ٣٠ ـ ٤٠، والجدير بالذكر أن محمد طلبة هلال كان يشغل منصب رئيس الشعبة السياسية في الحسكة برتبة ملازم أول.

(٤٠) مقابلة أجريت مع منير الحمش، أمين فرع الحسكة يومئذٍ وعضو المؤتمر القطري الأول في شباط/ فبراير ٢٠٠٩.

الفلاحين القطري في أواخر عام ١٩٦٦ إلى أن مساحة الحزام العربي بلغت نحو ٣٠٠١٩١١ دونمًا، تمتد من المالكية (ديريك) على الحدود الإدارية بين محافظتي الحسكة والرقة، وبين قريتي تل جليلة وراجان، بعمق عشرة كيلومترات. وأن معظم من يقطنها من الأكراد «الذين هاجروا إلى هذه المنطقة من تركيا والعراق»، وأن نحو ٢٥ ألف نسمة من أكرادها «مسجلون أجانب». وتقع هذه الأراضي برمتها في الخط المطري الذي يتصادف مع خط الحدود السورية ـ التركية[٤١].

أخذت مياه بحيرة الأسد تغمر ابتداء من عام ١٩٦٩ أراضي عشائر الولدة في الفرات الأوسط، وقامت الحكومة السورية بإحصاء شمل نحو ٢٠ ألف عائلة تقطن في المناطق المغمورة، واتخذت في البداية قرارًا بإسكانهم في قرى نموذجية شيّدتها الدولة خصيصًا لهم في منطقة البليخ والفرات، إذ كان مقررًا لهم أن يستغلّوا الأرض بحسب نظام كولخوزي. غير أن القرويين الذين ينتسبون جميعًا إلى عشيرة الولدة والبو شعبان رفضوا رفضًا قاطعًا مغادرة أراضيهم[٤٢]. وحين أرغمت السلطات من وصلهم الغمر على الرحيل، لم يرحلوا إلى الحسكة، بل توجهوا نحو نطاقات لا تصلها مياه البحيرة في الغرب، أي إلى الشامية، وإلى الشرق باتجاه البادية، لكن الأراضي التي أخذوا يزرعونها كانت من العقم بدرجة لا تسمح بتأمين معيشتهم، ومن هنا ارتضت

---

(٤١) تقرير رئيس مكتب الفلاحين القطري، كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦، ورد في: وائلي، ص ٢٢ و٢٤.

(٤٢) صونيا فرا ولوك ويلي دوهوفل، **الرقة وأبعادها الاجتماعية**، ترجمة عبد الرحمن حميدة (دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٨٢)، ص ٨٠ ـ ٨١.

أغلبيتهم الانتقال إلى منطقة «الحزام العربي»، بينما رفض آخرون الانتقال، وهاجروا إلى مدينة الرقة[٤٣].

لم يرحل بقية فلاحي الغمر في عام ١٩٧٣ إلى القرى الجديدة التي حددتها الحكومة لهم إلا مرغمين بعد أن بدأت المياه تغمرهم بالفعل، ويمكن تقدير العدد الإجمالي الذي تمّ إسكانه في منطقة الحزام العربي بـ ٤٠٠٠ أسرة، تشكل نحو ٢٤ ألف نسمة كحد أقصى، ومنحوا حيازات على أساس نسبي بقدر الحيازات التي شملها الغمر[٤٤]. ولم يشكل هذا العدد تغييرًا أو حتى تعديلًا في التركيبة الإثنية الديمغرافية للجزيرة السورية بأكثر من معدل الزيادة السكانية، لكن السياسات البعثية وضوضاءها بالخطاب القومي الصاخب صبغته قوميًا باسم «الحزام العربي». بلغ عدد قرى «الحزام العربي» ٤٢ قرية، وروعي في قراه وضع قرية عربية بين كل قريتين كرديتين أو ثلاث، وأنشئت هذه القرى بمجملها على أراضي الدولة الخالية من العمران، والتي استولت عليها مؤسسة الإصلاح الزراعي، وكانت تعود في الأصل لملاك عرب وأكراد. وفي النتيجة النهائية لم ينشأ أي منها في مكان أي قرية كردية عامرة، ولم يتم تهجير أي فلاح كردي، على الرغم من إثارة الفلاحين الأكراد للاحتجاج على المشروع، إذ ظنوا أنه تجريد لهم من حيازاتهم. لكن خدمت هذه الإثارة

---

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٨٠ ـ ٨١، وقارن مع: مارديني، ص ٨٨. وكان الولدة يسكنون على ضفتي الفرات بدءًا من عارودة الواقعة على مسافة خمسة وعشرين كيلومترًا إلى الشمال من مسكنة حتى ما بعد الرقة. من شروحات عبد الرحمن حميدة لكتاب: فرا ودوهوفل، ص ١٣٦.

(٤٤) محادثة مع الدكتور محمود حديد، أستاذ علم الاجتماع في جامعة دمشق في ٣ أيار/ مايو ٢٠١١ بدمشق.

بعد وضوح أن توطين المغمورين لن يتم على حساب الحيازات القائمة بالفعل. ما تبقى من ضوضاء الحزام العربي هو توطين لمغمورين في بلادهم، كما في أي كارثة إنسانية، ولم يتجاوز الـ ٤٠٠٠ مواطن سوري. لكن الضوضاء القومية الكردية بالغت بالإعلان عن الشعور بالقهر والحرمان أمام مخاطر هذا المشروع على الوجود الكردي في الجزيرة. وكانت السياسات التعريبية شكلية ولفظية أكثر منها سياسات قومية بالمعنى الكمالي (نسبة إلى أتاتورك) الذي جرى في تركيا مثلًا. وتمثل بشكل أساسي في إطلاق أسماء مجيدة قوميًا على بعض القرى، بينما حملت بعض القرى الاسم الكردي نفسه، لكن مع إضافة كلمة الغمر[٤٥]. كانت سياسة الحزام العربي من ناحية النتائج سياسة اسمية، ومن الناحية الديمغرافية سياسة محدودة لا ترتقي إلى مرتبة التذويب والصهر. وسجلت فعليًا نهاية أفكار واتجاهات وسياسات تذويب الأكراد عربيًّا.

٥ ـ المجتمعات الكردية المحلية: بين «أكراد الدواخل» و«أكراد الأطراف»

سمح تكوّن مجتمع كردي في الجزيرة بالتمييز بين ما يمكن وصفه بـ «أكراد الدواخل» أو أكراد الشام التاريخيين ذوي التاريخ المستقر، و«أكراد الأطراف» المهجّرين قسرًا، وهي الأطراف الشمالية السهبية والجبلية الواقعة في التخوم الشمالية

---

(٤٥) مقابلة أجريت مع محمود حديد في ٣ أيار/ مايو ٢٠١١ في دمشق. يشير مكدول إلى أن خطة «الحزام العربي» تضمنت تهجير نحو ١٤٠ ألف كردي من منطقة الحزام، على أن يحل مكانهم المغمورون، انظر: مكدول، ص ٧٠٦، لكن هذا لم يحدث قط، كما أن العدد الأقصى للمغمورين لم يكن يتجاوز الـ ٢٤ ألف نسمة.

لـ «بلاد الجزيرة وكردستان» جنوب جبال طوروس، التي شكلت منذ القرن السادس عشر الحدّ الطبيعي البشري الفاصل بين بلاد الشام والأناضول[٤٦]. ويمثل القرن الحادي عشر نقطة بدء الانتشار الكردي الحقيقي الكثيف في المدن الداخلية والمناطق الساحلية الشامية، يمكن تعريفه بأحد أبرز محدّداته وهو الأكراد «الأيوبيون»، إذ تمّ استقرار الفرسان الأيوبيين في مناطق الحصون الساحلية الشامية، ومن أشهرها «حصن الأكراد» الذي بُني في عام ١٠٣١م، وهو «قلعة الحصن» في مواجهة الإمارات الصليبية على الطريق المهمة بين حماة والمرافئ الشامية في طرطوس وطرابلس. وفي بداية الفترة العثمانية سكنت المنطقة عشائر كردية صغيرة عدة، وكانت تُجبى الضرائب لمصلحة الخزينة الخاصة للسلطان وليس لإيالة طرابلس، التي كانت تنفق بوجوه متعددة، من بينها بناء المؤسسات الوقفية الدينية. وتحولت المنطقة ملجأ للفارين من الأناضول، واندمج أكراد الإقليم الساحلي هذا، الذين نُسِبَ إليهم «جبل الأكراد» وتعربوا بشكل كامل في المجتمعات المحلية[٤٧]، أما في المدن فكان من أبرز

---

(٤٦) سيار الجميل، **العثمانيون وتكوين العرب الحديث، من أجل بحث رؤيويّ معاصر** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٩)، ص ٣٠٠. بلور الباحث التمييز بين مفهومي أكراد الدواخل وأكراد الأطراف في ضوء محادثات ومراسلات متعددة مع آذاد أحمد علي، جرت خلال شهري آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل ٢٠١٢.

(٤٧) Stefan Winter, «Les Kurdes de Syrie dans les archives ottomanes (XVIIIe siècle),» *Etudes Kurdes* (Revue semestrielle de recherches), no. 10: *Les Kurdes: Ecrire l'histoire d'un peuple aux temps pré-modernes* (Avril 2009), pp. 127-129 et 133.

علينا ألا نخلط بينه وبين جبل الأكراد في عفرين شمال حلب، الذي شكّل في التقسيمات الإدارية السورية ناحية تابعة لقضاء الحفة، وكان اسمه حتى عشرينيّات القرن العشرين «جبل الأكراد».

مؤشرات هذا الانتشار نشوء «حي الأكراد» في تلك الفترة نفسها في مدينة دمشق، الذي شكّل حاضرة مدينية للوجود الكردي برمته في سورية، في حين ظل جبل الأكراد (كرداغ) في عفرين شمال حلب، خاضعًا لسلطة الآغوات الأكراد، ومرتبطًا بسلطات كلس (في الأراضي التركية حاليًا) وحلب معًا.

بينما انحدر «أكراد الأطراف» الذين تركز معظمهم في منطقة الجزيرة السورية الحديثة من بلاد الجزيرة وكردستان الواقعة في التخوم الشمالية الفاصلة بين بلاد الشام والأناضول، وذلك نتيجة هجرات جديدة غلب عليها طابع «الهجرة القسرية»، من شمال خطّ سكة الحديد إلى جنوبها بدءًا من النصف الثاني من عشرينيّات القرن العشرين بشكل خاص بعد رسم الحدود السياسيّة الدولتية الفاصلة بين ما كان واحدًا بشريًّا واقتصاديًّا ومجاليًّا.

على الرغم من تباين تطور كل من المجتمعين، واختلاف الشروط التاريخية التي حكمت نشوء كل منهما، فإن «حي الأكراد» مثّل تاريخيًا نوعًا من «عروة وثقى» بينهما، حيث شكّل عبر الزمن، على حد تشخيص محمد عدنان البخيت، مركز «اللاجئين الأكراد من كل أرجاء كردستان»، وكان قسمٌ كبيرٌ من أهله مترابطًا، من دون انقطاع مع أكراد ديار بكر وماردين، بصلة التصاهر والقربى والتجارة[٤٨]. وبحلول أوائل عشرينيّات القرن

(٤٨) محمد عدنان البخيت، **دراسات في تاريخ بلاد الشام: سورية ولبنان** (دمشق: المعهد الفرنسيّ للشرق الأدنى، ٢٠٠٨)، ص ٣٠٩. ويشير علي ملا إلى أن اللجوء إلى الحي تم على خلفية النزاعات العائلية والعشائرية التي كانت تحصل في المناطق الكردية، نتيجة الخلافات والثأر والضغط بصنوفه المختلفة، إذ كانوا يسجلون =

العشرين، أي ما قبل الهجرات الكبيرة إلى الجزيرة السورية، كانت تركيبة الحي خليطاً من الأكراد الأيوبيين التاريخيين الذين غدا النسب الأيوبي يهيمن على انتساباتهم الفرعية الأخرى كافة، وأكراد الأطراف الذين كانوا لا يزالون ينتسبون إلى عشائرهم الأصلية. وهو ما يبرز في انتماء كثير من سكان «حي الأكراد» على مستوى فهمهم لأصولهم إلى عشائر «الأطراف». ويشير تحليل تلك الأصول وفق إحصاء عام ١٩٢٢ (وهو أول تسجيل للسكان في السجل المدني في مرحلة الانتداب، وأرسى أسس السجل المدني السوري الراهن)، إلى أن سكان الحي كانوا ينحدرون من العائلات الأيوبية التاريخية التي تنتسب إلى نجم الدين أيوب، ومن عشائر كردية تتركز في «الأطراف»، وهي عشائر الآشيتية والبارافية والبرازية والبنيارلية والدقورية والديركية والرشوانية والشيخانية والمتينية والملية والزازا والكيكية والوائلية والأومرية. وفي هذه التركيبة شكّل الأيوبيون والملّيون والزازا أغلب عائلات الحي[٤٩].

يبدو أن تطور حي الأكراد الاجتماعي البشري حكم إلى حد بعيد أنماط علاقته باللغة الكردية، حيث كان الحي متوزعًا بين المتعرّبين بشكل كامل الذين لا يعرفون سوى اللغة العربية، وهؤلاء هم الأيوبيون بصورة رئيسةٍ، ومن يتكلم اللغتين الكردية والعربية معًا، وبين من لا يعرف سوى اللغة الكردية، وكانت

= في قيود المختار «القرميّة» بشكل قد يغاير أنسابهم الأساسية، التي كانوا عليها في مسقط رأسهم: انظر: عز الدين علي ملا، **حي الأكراد في مدينة دمشق بين عامي ١٢٥٠ ـ ١٩٧٩م: دراسة تاريخية، اجتماعية، اقتصادية** (بيروت: دار آسو، ١٩٩٨)، ص ٣٤.

(٤٩) ملا، المصدر نفسه، ص ٣٤ ـ ٣٧.

تنسج علاقاته الاجتماعية شبكة من المدارس و«السبل» (جمع سبيل، وهو خدمات صنابير المياه في الأزقة والشوارع وعلى مداخل المساجد) والحمّامات.

شكلت التجارة «العروة» الأساسية التي عززتها القرابة في حلقة التواصل المجتمعي بين أكراد الدواخل وأكراد الأطراف، إذ كان أثرياء الحي مستمرين حتى الثلاثينيّات من القرن العشرين في صلاتهم التجارية والعشائرية الوثيقة بأكراد «الأطراف»، ولا سيما تجارة الغنم العواس[٥٠]. كان زعماء حي الأكراد في دمشق مترابطين معًا بصلة التصاهر والقربى، وكانوا على الرغم من استقرارهم في دمشق وتعربهم فيها متصلين بماردين التي ينحدر بعضهم منها. كانت هذه هي حالة حسين الإيبش، رأس العائلة الإيبشية التي هاجرت من ماردين، وتعاطى بعض أبنائها تجارة الخيول بين دمشق وماردين[٥١]. وبهذا الشكل كانت هناك عروة تجارية قرابية تربط أكراد الدواخل بأكراد الأطراف.

كان «حي الأكراد» يعيش عمومًا مثل عائلات متمدينة تنتمي أصولها البعيدة إلى تلك العشائر، لا مثل عشائر، وذلك على غرار كثير من العائلات المدينية التي تحتفظ بانتسابها إلى أصولها العشائرية البعيدة على المستوى الرمزي. أما «أكراد الأطراف»

---

(٥٠) أحمد وصفي زكريا، **عشائر الشام**، قدم له أحمد غسان سبانو، ٢ ج في ١، ط ٣ (بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٩٧)، ج ٢، ص ٦٥٨. قارن بما ينقله علي سيدو الكوراني عن رواية مصطفى شاهين، زعيم العشائر البرازية في جرابلس. انظر: علي سيدو الكوراني، **من عمّان إلى العمادية، أو جولة في كردستان الجنوبية** (القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٣٩)، ص ٢٢٧ ـ ٢٣٠.

(٥١) البخيت، ص ٣٠٩.

المتدفقين حديثًا إلى الجزيرة السورية الحديثة فعاشوا طَوَال عقود طويلة من استقرارهم في الجزيرة عشائرَ ملتفة حول زعامة عشائرية قوية، تمثل امتدادًا لنمط الحياة العشائرية الكردية في «الأطراف». وباعتبار أن «أكراد الأطراف» انحدروا من العشائر أو «القبيليين» أكثر مما انحدروا من الحضر والمدينيين، لذا كان «مجتمع الدواخل» عائليًّا بخلفية عشائرية، بينما كان «مجتمع الأطراف» عشائريًّا، وتمثل حياته في الجزيرة امتدادًا تقليديًّا للحياة القبلية الكرديّة المتحلقة حول آغاتية عشائرية قوية في ديار بكر وبتليس وجزيرة بن عمر في تركيا، وتلك التي نجدها في العراق كالسليمانيّة وراوندوز والعماديّة وسنجار، وكتلك في أشنية وأروميه وكرمنشاه في إيران»[٥٢].

كان «مجتمع الدواخل» مندمجًا بشكل كامل في المنظومة الثقافية والسياسية والإدارية لبلاد الشام في المراحل كافّةً، وجزءًا من الحياة الاجتماعية ـ الاقتصادية ـ الإدارية للمدن الداخلية السورية، ويتسم بتطور طبقته الوسطى التي نمّاها الاشتغال بالتجارة، والعمل في الوظائف العامة المدنية والعسكرية، بينما كان «مجتمع الأطراف» الحديث الناشئ في سورية عشائريًّا يحكمه قادة عشائره، ومرتبطًا بمنظومات أخرى مثل منظومات الإمارات الكردية السابقة: بوطان، بهدينان، وديار بكر. . . إلخ. كما كان مجتمع «الدواخل» متأصّلًا في الحياة المدينية والحضرية، بينما كان مجتمع الأطراف المتكوّن حديثَ العهد بالحضرية والاستقرار.

(٥٢) جرجيس فتح الله، **يقظة الكرد: تاريخ سياسي ١٩٠٠ ـ ١٩٢٥: مما يتناول النزاع على جنوب كردستان أمام عصبة الأمم مع الوثائق والمذكرات المتعلقة به** (أربيل: دار ئاراس للطباعة والنشر، ٢٠٠٢)، ص ١٧٩.

وكان مجتمع الدواخل من الناحية السياسية مندمجًا وطنيًا، وهو ما تجلّى في مساهمته الفاعلة في التصدّي لزحف الجنرال غورو إبان احتلاله سورية في عام ١٩٢٠، والانخراط في ثورة الشمال السورية، ثم الانخراط الكبير والفاعل لحي الأكراد بدمشق في الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥ ـ ١٩٢٧)، بينما لم يمر مجتمع الأطراف في الجزيرة بهذه المرحلة التي تُجذّر هوية الأكراد الحديثي التوطن في الجزيرة السورية الحديثة، على أن نميز فيه بين العشائر نصف الحضرية التي انتقلت على الرغم من أنفها بدءًا من منتصف عشرينيّات القرن العشرين إلى الجزيرة، وعشائره المتحضرة الراسخة الجذور في الجزيرة، وفي الزراعة، والمنتشرة بشكل خاص في منطقة عامودا.

٦ ـ مرحلة «خويبون» والاستخدام الفرنسي للقادة الكرد في الحركة الانفصالية في الجزيرة

شكل نشوء المجتمع الكردي في الجزيرة مركز ثقل سكاني بالنسبة إلى المجموع العام للسكان الأكراد السوريين، وتحوّل المجتمع الكردي السوري إلى أحد أبرز الحقائق الإثنية واللغوية والسكانية السورية، وأدت الثورة الزراعية في أواخر الأربعينيّات والخمسينيّات من القرن الماضي إلى دمج الجزيرة أكثر في السياسات والاستثمارات الوطنية الخاصة والعامة، مع بقائها حتى الستينيّات من ناحية الخدمات ومرافق البنية التحتية محافظة طرفية، ينقطع أي اتصال بري بها في أوقات الشتاء. فيما كانت مجتمعات «أكراد الدواخل» محلية، راسخة الجذور ومندمجة اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا في الهوية الوطنية العروبية السورية عمومًا، وفي الحركات السياسية السورية

الاندماجية الكبرى، وفي مقدمها الحركة الشيوعية السورية، شكّل «أكراد الأطراف» حالة مجتمعية جديدة مرتبطة بالتحولات في كردستان تركيا أكثر مما هي مرتبطة بسورية نفسها. ما سهّل على سلطات الانتداب الفرنسي استخدام منظماتهم الجديدة في مرحلة اتباع تلك السلطات تشكيل الكيانات والأحزمة الإثنية الخاصة، لتطويق المدن الداخلية التي تتركز فيها الحركة الوطنية.

رعت المفوضيّة الفرنسية في سياق هذه السياسات اللقاء بين القادة الأكراد الذين كانوا يقودون ثورة ملتهبة في جبال آغري، وحزب الطاشناق القومي الأرمني. وانبثق من الاتصالات الكردية ـ الأرمنية برعاية المفوضية تأليف جمعية «خويبون» في بحمدون (لبنان) في أواخر عام ١٩٢٧، وغدا هاراج بابازيان، ممثل الطاشناق، عضوًا دائمًا في قيادة «خويبون». حلت «خويبون» مكان المنظمات والجمعيات والتشكيلات الكردية السابقة التي حل معظمها نفسه، واندمج في «خويبون». وحدّدت الجمعية ـ المنظمة الجديدة هدفها المركزي في تحرير كردستان تركيا، واتخذت من الجزيرة السورية قاعدة قيادية خلفية لقيادة نضالها القومي. وضبطت السلطات الفرنسية حركات خويبون ونشاطاتها بسياستها ومصالحها التركية، باعتبارها أداة كردية يمكنها استخدامها حين اللزوم في الضغط على الأتراك، لحل مشكلة ترسيم الحدود التي ظلت عالقة بين نصيبين وجزيرة بن عمر حتى أواخر الثلاثينيّات. لذا حين وضعت خويبون خطة تفجير جبهة مسلحة تمتد من جرابلس حتى ديريك على طول الحدود الشمالية السورية ـ التركية لتخفيف الضغط التركي عن ثورة آرارات، وضعت السلطات الفرنسية يدها على الخطة، وقامت بنفي أبرز

قادة «خويبون» إلى الداخل السوري، فاقتصر فتح الجبهة على عملية محدودة في الطرف التركي من الحدود.

خلال هذه الفترة أخذت «خويبون» تشهد انقسامًا داخليًا كبيرًا بين قطب قدري جميل باشا، المنحدر من مدينة ديار بكر، وآل بدرخان وحربتهم العشائرية القوية المتمثلة بالزعيم المحارب حاجو آغا، زعيم عشائر الهويركية المهاجرة حديثًا من تركيا إلى سورية. وفي عام ١٩٣٢ تمكن آل جميل باشا من فصل آل بدرخان في اجتماع عام للقادة. وعلى الرغم من الخلفيات المعقدة لهذا الانقسام، كان لاندراج آل بدرخان ـ حاجو آغا في سياسة المفوضية الإثنية القائمة على بلورة الاستقلالات المحلية عشية، وضع مشروع اتفاق فرنسي ـ سوري ينهي الانتداب الفرنسي، شأنٌ مهم في هذا الانشقاق. إذ سار جناح آل بدرخان ـ حاجو آغا وبعض حلفائه في سياسة المفوضية، وتقدموا بمذكرة في عام ١٩٣٢ لفصل الجزيرة عن سورية، وبناء نظام حكم استقلاليّ محليّ خاص تحت الحماية الفرنسية باسم المسلمين والمسيحيين الذين ينتمون «إلى العرق الآري والأمة الكرديّة»، و«هكذا ستقوم العشائر التي تستوطن المناطق المحاذية للخط الحديدي، بترك تركيا وستنضم إلى أبناء عشائرها الذين يتواجدون من قبل في الجزيرة»[٥٣]. ويمكن الاستنتاج في ضوء التطور القريب

(٥٣) دخلت سلطات الانتداب الفرنسي في مفاوضات مع الحكومة السورية لتوقيع معاهدة تحل مكان الانتداب، وعملت تلك السلطات على تكريس الكيانات الإثنية المحلية القائمة، ومحاولة بناء كيانات أخرى لأخذها بالاعتبار في مواد المعاهدة التي رفضها الوطنيون وأخفقت. وفي هذا السياق نظم في حزيران/ يونيو ١٩٣٢ كلٌّ من كاميران بدرخان وحاجو آغا ومحمود إبراهيم باشا المليّ، أعضاء مجلس قيادة «خويبون»، بدفع من سلطات الانتداب عريضةً كتبت باللغة العثمانيّة =

للأحداث، أن جناح قدري جميل باشا رأى في ذلك تحويرًا لهدف «خويبون» من تحرير كردستان تركيا إلى التورط في السياسات الفرنسية ضد الحركة الوطنية. والواقع أن مذكرة ١٩٣٢ تُعتَبَر امتدادًا مطورًا لمذكرة سابقة، رعت المفوضية في عام ١٩٢٨ توجيهها إليها، وإلى وزارة الخارجية الفرنسية، وإلى الجمعية التأسيسية السورية لبناء كيان كردي في المناطق ذات الأغلبية الكردية، لكنها خصت بالذكر الجزيرة هنا التي غدت مطرح مطامع طرفين، مطمع فرنسي لوضع اليد عليها ببناء كيان كلدو ـ أشوري ـ كردي مدعوم من بعض قادة العشائر العربية، ومطامع الوكالة اليهودية والحركة الصهيونية بالاستثمار في الجزيرة.

خلال الأعوام ١٩٣٧ ـ ١٩٣٩ اندلعت الحركة الانفصالية في الجزيرة السورية، في سياق اندلاع الحركات الاستقلالية المحلية في مناطق سورية عدة أخرى. ويكشف الأرشيف الفرنسي

= تضمّنت مطالبة أكثر من مئة شخصيّةٍ كرديّةٍ ومسيحيّةٍ من أعيان الجزيرة الأكراد والمسيحيّين للمفوضية الفرنسيّة في بيروت بإقامة حكمٍ ذاتيٍّ مسيحيٍّ ـ كرديٍّ في الجزيرة تحت الانتداب الفرنسيّ، على غرار نظم الحكم الذاتيّ التي شكّلها الفرنسيّون في لواء الإسكندرون وجبلي الدروز والعلويّين، بدعوى أن «سكّان الجزيرة من مسلمين ومسيحيين» ينتمون «إلى العرق الآري وإلى الأمة الكرديّة، ويشكلون مقارنةً بالسوريين في الداخل مجموعة متميّزة»، وشكوا «تعسف الموظفين الحكوميين الشوفينيين» ضد اللاجئين، وإعاقتهم تدفق موجاتهم، و«وضع برنامج يضع نصب عينيه تصفية الأشخاص الذين لا ينحدرون من العنصر العربي في أقرب وقتٍ ممكنٍ». وتشير الوثيقة إلى أن سكان الجزيرة «سيكونون ملتزمين ومدينين إلى الأبد لفرنسا» في حال تحقيق «الإدارة الخاصة»، وأن «العشائر التي تستوطن المناطق المحاذية للخط الحديديّ ستقوم بترك تركيّا، وستنضم إلى أبناء عشائرها الذين يتواجدون من قبل في الجزيرة، وسوف يجلبون الاعتراف لهذه المنطقة غير المأهولة»، قارن بالنص الكامل للعريضة الذي أعادت مجلة **الحوار** نشره. انظر: **الحوار**، العدد ٥٦ (صيف ٢٠٠٧)، ص ٧٥ ـ ٨٧.

عن ضلوع مباشر لقادة الجيش الفرنسي ولضباط الاستخبارات في إثارة هذه الحركات للحيلولة دون إبرام المعاهدة الفرنسية ـ السورية التي تنهي الانتداب خلال أعوام. لكن الجرعة الانفصالية لحركة الجزيرة كانت أوضح وأقوى من جرعة الحركات الأخرى في حوران وجبل الدروز ومحافظة اللاذقية (تحوّل اسم «دولة العلويين» إلى محافظة اللاذقية في عام ١٩٣٠)، في وقت غدت فيه الجزيرة خلال الأعوام ١٩٣٤ ـ ١٩٣٩ أحد أبرز مقاصد الحركة الصهيونية لتوطين الفلاحين العرب، ولا سيما بعد قرار لجنة بيل (١٩٣٧) بتقسيم فلسطين، ونقل السكان العرب من منطقة الدولة اليهودية. ولهذا الغرض تشكلت لجنة «الترانسفير» في الوكالة اليهودية، ثم استطرادًا ستغدو الجزيرة خلال الأعوام ١٩٤٩ ـ ١٩٥٤ مقصد سياسة الولايات المتحدة لتوطن فيها اللاجئين الفلسطينيين إلى سورية ولبنان.

شقت الحركة الانفصالية المجتمع الجزراوي المحلي الفتي، والمتعدد الإثنيات، ويكشف تحليل المجريات التفصيلية لهذه الحركة أن جناح آل بدرخان تورط فيها، إذ شكل حاجو آغا رأس حربتها، بينما عارضها جناح قدري جميل باشا والمثقفون حوله، وتسبب ذلك بنفي قدري جميل باشا الذي رفض تغطية مسودة مشروع تشكيل هذا الكيان. والحقيقة أن الحركة الانفصالية حازت قاعدة شعبية واسعة حين كانت طروحاتها تتلطى بالمطالب والتنمية المحلية، لكن ما إن تكشّف مضمونها الانفصالي حتى انحسرت هذه القاعدة، بل وقف معظم الأرثوذكس والسريان الأرثوذكس الذين يشكلون أغلبية مسيحيي الجزيرة، مع أكراد مجتمع الجزيرة ضدها، وكان بين المتمردين الأكراد كثير من عشائر حاجو آغا التي كانت حليفته على خطته.

وخرجت «خويبون» المنشقة من هذه التجربة المرّة، أي استخدام الفرنسيين للأكراد، وتحوير هدفهم من كردستان تركيا إلى سورية، لتدخل في طور الانحلال في سنوات الحرب العالمية الأولى (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥)، مراهنة على التغيرات الجيو ـ بوليتكية المحتملة التي ستتمخض عنها الحرب، وعلى مستقبل جمهورية كردستان (مهاباد)، وبذلك ينتهي الطور الأول من الحركة الكردية الحديثة في سورية.

٧ ـ الاندماج السياسي والثقافي في مرحلة الاستقلال

شكل أكراد الدواخل جزءًا لا يتجزأ من المنظومة البشرية والاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية لبلاد الشام، حيث ساهمت نخبهم وقادتهم في الحركة العربية ومشروعها في بناء المملكة السورية العربية (١٩١٨ ـ ١٩٢٠)، وبرز في جمعية العربية الفتاة، ثم في واجهتها حزب الاستقلال في طور تلك المملكة، عددٌ من الشخصيات الكردية الفاعلة التي سيستمر دورها الاجتماعي والسياسي حتى خمسينيّات القرن العشرين. أما الأعيان التقليديون الأكراد الكبار مثل آل اليوسف ومنظومتهم القرابية والاجتماعية فحكم موقفهم من الحكم العربي العصبية الدمشقية في مواجهة هيمنة الفلسطينيين والعراقيين على مفاصل الحكم، وليس العصبية الكردية بالمعنى القومي. وبالتالي كان أكراد الدواخل مندمجين بالمنظومة العربية الشامية، على أن نفهم الاندماج هنا بمعناه التكاملي (Integration) وليس الدمجي (Assimilation). وفي سياق هذا الفهم انخرط العديد من الشخصيات الكردية المتعربة في العمل الوطني، مثل علي زلفو آغا، أحد أبرز الزعماء الكبار لحي الأكراد الذي حكم عليه الفرنسيون إثر احتلالهم دمشق بالإعدام،

وكان قد سبقه إبراهيم هنانو في تفجير ما يعرف بثورة الشمال في سورية التي كانت منطقة عفرين أو جبل الأكراد في شمال حلب أحد أبرز مجالاتها، وهي المنطقة التي ستنطلق منها الرصاصات الأولى لثورة الشمال السورية. وستشهد الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥ ـ ١٩٢٧) ذروة الانخراط الكردي النشط لأكراد الدواخل، أو أكراد حي الأكراد الشوام تحديدًا في العمل الوطني العام.

يقابل «أكراد الدواخل» المندمجين «أكراد الأطراف» الذين قدم معظمهم إلى سورية عبر موجة هجرات متتالية من تركيا إلى الجزيرة، وبينما مر أكراد الدواخل وكانوا يمرون بمرحلة الاندماج السياسي الوطني في إطار الحركة الوطنية السورية، فإن سلطات الانتداب الفرنسي حاولت أن تستغل في إطار سياسات الهوية الإثنية بعض قادة الأكراد الأطراف الأقوياء والمتمركزين في منطقة الجزيرة السورية (محافظة الحسكة لاحقًا) لبناء كيان كردي ـ كلدو ـ أشوري مستقل ذاتيًا تحت الانتداب الفرنسي، وهو ما تمثل في حركة الجزيرة الانفصالية (١٩٣٧ ـ ١٩٣٩). وانقسم القادة الأكراد، كما القادة العرب مسلمون ومسيحيون، بين حركة الانفصال تلك، والموقف من الكتلة الوطنية التي كانت تقود معركة استقلال سورية ووحدتها، وتعبئ الشعب ضد الدسائس والحركات الانفصالية. وكان الانقسام الكردي من أشد هذه الانقسامات، إذ عارض معظم قادة المجتمع المحلي الكردي السوري في الجزيرة بالتنسيق مع قادة الكتلة الوطنية في دمشق حركة الانفصال، وحملوا السلاح ضدها، بل وأحبطوها، ليحتضر المشروع الانفصالي في الجزيرة في أواخر الثلاثينيّات، وتبدأ مرحلة جديدة في التطور السياسي الحديث. ويمثل رحيل حاجو آغا في عام ١٩٤٠، الذي مثّل رأس الحربة الفرنسية في الحركات

الإثنية الكردية والكردية ـ الكلدو أشورية الانفصالية لمنطقة الجزيرة نهاية هذا المشروع، إذ سيتبع ابنه حسن حاجو الذي ورثه في الزعامة سياسة اندماج السياسي الكردي في إطار العمل الوطني السوري، متبعًا في ذلك خطّ جناح آل جميل باشا وكتلته النافذة في إدماج الكرد السوريين في الفضاء السياسي العام للوطنية السورية، ومن هنا سيكون حسن حاجو أحد أبرز قادة الحزب الوطني في الجزيرة، كما سيكون أحد أعضاء مؤتمره التأسيسي.

خلافًا لما يدّعيه بعض الكتاب الأكراد «القوميين» من إغفال التاريخ السوري لمشاركة الأكراد ودورهم في الحركة الوطنية، الذي يعتبرونه «شكلًا من أشكال السطو على التاريخ»[٥٤]، فإن المدونات التاريخية السورية تعتمد نهجًا مشتركًا ثابتًا، وهو إبراز مساهمات الأكراد في الثورات السورية والعمل الوطني وبإسهاب شديد في العديد من المتون بصفتهم شخصيات وطنية محورية وأساسية، إذ يحتل كل من يوسف العظمة وإبراهيم هنانو وسلطان باشا الأطرش وصالح العلي مرتبة النجوم الذهبية الوضاءة للوطنية العربية السورية في التاريخ السوري الحديث، قبل الاستقلال وبعده، وينحدر اثنان منهم إثنيًّا من أصول غير عربية، وهما يوسف العظمة وإبراهيم هنانو.

إثر مرحلتي الاستقلال والجلاء (١٩٤٣ ـ ١٩٤٦)، حدثت عملية اندماج سياسي واسعة للنخب الكردية، ولا سيما النخب

---

(٥٤) صالح بوزان، «حل المسألة الكردية في سورية استحقاق وطني،» **الحوار المتمدن**، ١٣/ ١/ ٢٠٠٥، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=29728>.

الجزراوية في مختلف الأجهزة التشريعية والتنفيذية الإدارية العليا والوسطى للدولة السورية المستقلة الفتية، وشارك الأكراد في عداد كثير من السوريين العرب في أفواج جيش الإنقاذ في فلسطين، وكان لهم فوج متطوع في فلسطين. وسلّم الأكراد السوريون في هذا السياق بهوية سورية العربية على قاعدة الاندماج، التي يجب التذكير مرة أخرى بتمييزها عن قاعدة الدمج، وانخرطوا بالتالي بوصفهم أكرادًا سوريين أو متعربين أو أكرادًا ـ عربًا في الدورة الجديدة للحياة الوطنية السورية في مراحلها الدستورية أو الانقلابية. وورث عهدا الاستقلال والجلاء (١٩٤٣ ـ ١٩٤٦) دستور عام ١٩٣٠ الذي سنّه المفوض السامي الفرنسي هنري بونسو، لكنه لم يعدل في هذا الدستور سوى إلغاء المادة (١١٦) التي أضافها المفوض الفرنسي هنري بونسو في عام ١٩٣٠ بهدف حصر السلطات السيادية للدولة بسلطات الانتداب. ويسجل أن الدستور السوري الذي تم الاستفتاء عليه في حزيران/ يونيو ١٩٤٩ في فترة حكومة الزعيم حسني الزعيم (الكردي الأصل) الذي قاد الانقلاب الأول في سورية هو أول دستور سوري، ينص على أن «سورية جمهورية عربية»، وكرست مختلف الدساتير السورية التالية حتى الآن هذا التعريف الدستوري. وفي هذه الفترات كلها لم يحدث أدنى جدل حول تعريف الدستور لسورية باعتبارها جمهورية عربية[٥٥].

وصل إلى السلطة في مرحلة الانقلابات العسكرية عدد من

---

(٥٥) بينما حدث الخلاف في دستور عام ١٩٥٠ حول مسألة العلاقة بالدين، أيكون الإسلام دين الدولة أم دين رئيسها؟ وحسمته الجمعية التأسيسية السورية بأن نصت على أن الإسلام دين رئيس الدولة، وأن الفقه الإسلامي مصدر أساسي من مصادر التشريع، وكذلك في دستور عام ١٩٧٣ الذي كرس ما جاء في دستور عام ١٩٥٠ حول هذه النقطة.

كبار الضباط الأكراد ـ العرب أو المتعرّبين في إطار تعرب أكراد الدواخل التاريخي، وشغل بعضهم رئاسة الجمهورية أو الدولة مثل حسني الزعيم وأديب الشيشكلي وفوزي سلو، ومناصب كبيرة في قيادة الجيش السوري مثل اللواء توفيق نظام الدين الذي شغل رئاسة هيئة الأركان السورية خلال الأعوام ١٩٥٥ ـ ١٩٥٧ العاصفة التي كانت فيها سورية مسرح استقطابات للحرب الباردة. ولم يكن لأي من هؤلاء أي سياسات مختلفة في اتجاهاتها الأساسية عن سياسات الوطنيين العرب السوريين من ناحية هوية الدولة السورية، والصراع مع إسرائيل، وتركز الصراع بينهم وبين معارضيهم حول قضايا السياسة الدولية في مرحلة الحرب الباردة وسياسة الأحلاف الغربية ومسائل السياسة الداخلية والحريات، بل إن سياسة تقييد تملك الأجانب للأراضي في منطقة الجزيرة، والمقصود بهم هم المهاجرون الأكراد غير الشرعيين إلى المناطق الحدودية للجزيرة مع تركيا، صدرت من ناحية سنّ القوانين عن عهد أديب الشيشكلي وليس عن غيره، الذي راعه وجود نسبة كبيرة تخدم في الجيش بأسماء وهميّة لإخفاء هوياتها الحقيقية، وهي تعني هنا الهويات التركية الأصلية للاجئين والمندمجين سريعًا في موطنهم الجديد(٥٦). وكان الشيشكلي يفكر بالجزيرة

---

(٥٦) أصدر الشيشكلي مرسومًا بإمهال المنتسبين إلى الجيش السوري بأسماء وهمية، والذين هم من أصول تركيّة كرديّة، بتقديم الأوراق والأصول الثبوتية لهم. وتم إرجاء إنفاذ هذا المرسوم بسبب ادعاء كثيرين أنهم لم يبلغوا به، وظلت المشكلة عالقة نحو سبع سنوات إلى أن قامت الجمهورية العربيّة المتحدة، فورثت المشكلة لكن من دون تطبيق المرسوم. محمد جمال باروت، **التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية: أسئلة وإشكاليات التحول من البدْونة إلى العمران** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، [قيد النشر]).

السورية بصفته رئيسًا للدولة السورية التي هي جمهورية عربية بغض النظر عن كيفية وصوله إلى السلطة. وفي المجمل لم يواجه الأكراد تمييزًا ضدهم في الخمسينيّات بوصفهم أكرادًا، بل كانت التقييدات خاضعة إما لاعتبارات سيادية تتمثل في وضع العديد من الأجانب الأتراك اليد على الأرض في المناطق الحدودية في مرحلة توتر العلاقات السورية ـ التركية، أو لاعتبارات القاعدة الكردية الواسعة للحزب الشيوعي السوري في مرحلة الحرب الباردة. ولهذا، خلافًا لما هو شائع، كان لأقطاب القوى القومية التقدمية العربية في الخمسينيّات دورٌ فاعل في تشجيع النخبة الشبابية القومية الكردية الناشئة على تأسيس تنظيمها القومي الأول أو «الأم» لمواجهة الأطماع والتهديدات التركية في عام ١٩٥٧، وواصلت السياسة السورية في مرحلة الجمهورية العربية المتحدة، وهي الجمهورية القومية، هذا الاتجاه، وكان من أبرز نتائج ذلك تخصيص ركن كردي في راديو صوت العرب. وحدث ذلك كله بدرجة أساسية من المنظور الوظيفي للسياسة لاعتبارات سياسية، لكنه عبّر أيضًا عن غياب أي سياسة تمييزية ضد الأكراد بوصفهم أكرادًا[٥٧].

٨ ـ اختراع كردستان الغربية: بين المفهومين الكردي والكردستاني

واجهت المجتمعات الكردية السورية المحلية في تاريخها مؤثرين في تطورها، هما المؤثر الكردستاني المرتبط بحركة الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق؛ ثم المؤثر

---

(٥٧) المصدر نفسه.

«الأبوجي» المرتبط بحركة حزب العمال الكردستاني (PKK). ويعود أوضح تأثير للمؤثر الأول إلى أواخر الخمسينيّات، بينما يعود دور المؤثر الثاني إلى مرحلة النصف الثاني من الثمانينيّات وما تلاها حتى الآن.

تم صك مصطلح «كردستان الغربية» لوصف هوية المجتمعات الكردية المحلية في سياق المؤثر القومي الكردستاني العراقي الذي سيغدو الموقف منه أكبر عامل في انقسامات الحركة الكردية في طورها الثاني، التي دشنها نشوء الحزب الديمقراطي الكردي في سورية في عام ١٩٥٧، وهو الحزب الذي تشعبت منه ومن انقسام انقساماته معظم الأحزاب الكردية السورية اللاحقة.

طرح بعض النخب الكردية «السورية»، وكان معظمها ينتمي إلى أكراد الأطراف المهاجرين واللاجئين حديثًا من تركيا إلى الجزيرة السورية بفعل المؤثر الكردستاني العراقي، أول مرة، تعريف المجتمعات الكردية المحلية السورية بوصفها جزءًا تاريخيًا وجغرافيًا من كردستان الكبرى، وتم بعد سنوات عدة في سياق صراع معقد مُوّه بصراع اليسار واليمين اختراع «كردستان الغربية»، إذ على سبيل المثال كان عثمان صبري (ينحدر في أصوله من أكراد تركيا قبل أن يصل إلى الجزيرة السورية في أواخر عشرينيات القرن العشرين، وينخرط في خويبون) أول من طرح في عام ١٩٦٢ في سورية خلال محاكمات كوادر الحزب الديمقراطي الكردي، ووسط خلاف الكوادر حول كردستان الكبرى، أن كردستان تدخل في الأراضي السورية من خلال ثلاثة مواقع: الجزيرة، وعفرين، وعين العرب (كوباني)[٥٨]. ولم

(٥٨) ملا أحمد، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

يستخدم صبري تعبير كردستان الغربية، لكن هذا التعبير نفسه، أو صيغة الجزء الجنوبي الغربي الملحق بسورية استخدم في برامج وأدبيات حزب العمال الكردستاني (PKK) في توصيف كردستان. ولم ترتفع وتيرة استخدام المصطلح في السجالات إلا في مرحلة لاحقة عندما اعتمده بعض المثقفين والناشطين الأكراد العاملين في الشأن السياسي الكردي العام[٥٩]. بينما لم تشكل المناطق التي يتكثف فيها الوجود الكردي السوري قط في أي مرحلة من مراحل الحركة الكردية الحديثة جزءًا من كردستان. كما أن الأكراد لم يشكلوا أغلبية سكانها في يوم من الأيام، هذا إضافة إلى أن قسمًا كبيرًا منهم هاجر من تركيا، حيث كانت «خويبون» تُخرِج هذه

---

(٥٩) يعتبر عبد الباسط سيدا (رئيس المجلس الوطني السوري المعارض، ٢٠١٢) في كتابه **المسألة الكردية في سورية**، الصادر في عام ٢٠٠٣، من أبرز من استخدموا هذه المصطلحات باعتبارها بديهية تاريخية، وطبقها بمفعول رجعي على فهم التاريخ الكردي السوري الحديث. إذ يذكر سيدا أن «معاهدة لوزان قد أقرت إعطاء قسم من كردستان الجنوبية والغربية لفرنسا». ويقصد بذلك اتفاقية فرانكلين ـ بويون. انظر: عبد الباسط سيدا، **المسألة الكردية في سورية: فصول منسية من معاناة مستمرة** (أبسالا، السويد: مطبعة نينا، ٢٠٠٣)، ص ٤٩. إن مصطلح «كردستان الجنوبية والغربية» كما أورده سيدا لم يرد لا في كتب الثقافة، ولا الجغرافيا، ولا التاريخ ولا حتى في أدبيات الأحزاب الكردية السورية حتى ما قبل عقدين إلى ثلاثة عقود من الزمان. اعتمد سيدا في تأريخ الفترة بين عامي ١٩١٧ و١٩٢٣ على كتاب لازاريف، **المسألة الكردية، ١٩١٧ ـ ١٩٢٣**، لكنه تجاهل تمامًا المصطلحات التي استخدمها لازاريف في توصيف المناطق الكردية مثل «جنوب شرق الأناضول». انظر: م. س. لازاريف، **المسألة الكردية، ١٩١٧ ـ ١٩٢٣**، ترجمة عبدي الحاجي (بيروت: دار الرزاي، ١٩٩١)، ص ١٧٤. وبالتالي فإن سيدا وقع هنا في ما يصفه لوسيان فيفر بـ «الخطيئة الكبرى في الكتابة التاريخية»، وهي المفارقة التاريخية (Anachronisme Historique) التي تأخذ أشكالًا متعددة، منها إسقاط مفاهيم لاحقة على مرحلة أخرى سابقة لم تعرفها. كما تأخذ هنا شكلًا متطرفًا من «الخطيئة» بحسب فيفر، وهو «اختراع» مناطق يُسقط عليها المفهوم الجديد المتشكل لاحقًا لاعتبارات أيديولوجية سياسية.

المناطق من حدود كردستان، ولا تضع أكراد سورية في إجمالي عدد سكان كردستان، بل في عداد الأكراد الذين يقطنون في بلدان أخرى خارجها، مثل أرمينيا وأذربيجان وجورجيا.. إلخ(٦٠). وتظهر الخريطة التي قدّمها القوميّون الأكراد في عام ١٩٤٨ أنه لا يدخل في كردستان سوى جيبٍ صغيرٍ جدًا في منطقة جبل الأكراد بعفرين المتاخمة للحدود السورية ـ التركية، بينما لا يظهر أي حضور للجزيرة السورية في الخريطة(٦١)، كما لم يدخل الأمير كاميران عالي بدرخان في محاضرته «المشكلة الكرديّة» في تموز/يوليو ١٩٤٩ أمام «الجمعية الآسيويّة» بلندن أي جزءٍ من أجزاء الجمهوريّة السورية في كردستان(٦٢). وذكر بدرخان في المحاضرة: «إن

(٦٠) قارن بتقرير «خويبون» عن سكان كردستان الذي نشره مركز الدراسات الكرديّة في عام ١٩٤٨، ولا يشمل الإحصاء سوى أكراد تركيا وإيران والعراق، ورد في: شاكر خصباك، **الأكراد: دراسة جغرافية إثنوغرافية** (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٥)، ص ٥١٨. كان أكراد سورية وأرمينيا وأذربيجان وجورجيا وغيرها يقدمون بوصفهم من الأكراد الذين يعيشون خارج كردستان، وفي تقديرات عصبة الأمم في عام ١٩٢٥ لعدد الأكراد، فإنه يتم حصر الأكراد في كل من كردستان تركيا والعراق وإيران فقط، كما يضع ادموندوز، مستشار وزارة الداخلية العراقية في النصف الأول من الثلاثينيّات، في تقديره عدد الأكراد، أكراد سورية في فئة الأكراد الذين هم خارج كردستان. قارن مع: المصدر المذكور، ص ٥١٨ ـ ٥١٩.

(٦١) نشر مارتن بروينسن هذه الخريطة، وأعيد طبعها في منشوراتٍ أخرى. ويصنف المناطق الكرديّة خارج كردستان الأصليّة تحت اسم جيوبٍ كبيرةٍ خارج كردستان الأصليّة، ومن الواضح أن ما يدخل من مناطق أكراد سورية في هذه الجيوب هو جيب صغير بالقياس إلى الجيوب الأخرى التي تحددها الخريطة. انظر: مارتن فان بروينسن، **الآغا والشيخ والدولة: البنى الاجتماعية والسياسية لكردستان**، ترجمة أمجد حسين (بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص ٤١ ـ ٤٣.

(٦٢) يجازف عبد الباسط سيدا أيضًا في كتابه **المسألة الكردية في سورية** باستنتاجات غريبة تستند إلى انتقاءات جزئية، ومفادها أن «منطقة الجزيرة السورية بأكملها (الجزيرة العليا والسفلى) لم تكن داخلة ضمن حدود سورية الطبيعية، بل =

المنطقة التي تمر بها الحدود التركية ـ العراقية هي قلب كردستان، وإذا اعتبرنا الجزء الممتدّ حتى بحيرة أرميا التي تسيطر عليها إيران، فيتضّح جليًّا المنظر العام لكردستان المقسّمة بين تركيا وإيران والعراق. وهذا الوضع يشبه وضع بولونيا قبل الحرب العالمية الأولى»[٦٣]، بينما يشير إلى الأكراد في سورية بوصفهم يعيشون في «سورية التي تسودها الديمقراطية، وتتوفر فيها للأكراد فرص العمل والحصول على ما يقابل جهدهم،

= كانت تابعة لولاية الموصل»؟ ويستشهد بالمؤرخ السوفياتي لوتسكي في ذلك، بينما لوتسكي يتحدث عن فترة تاريخية محددة. ويستهدف سيدا ـ في ما يبدو ـ إنتاج حقيقة تاريخية هي أن الجزيرة لم تكن سورية قط، وهذه مجازفة خطرة، لا تؤيدها لا حقيقة الجغرافيا ولا التاريخ. وكان بإمكان سيدا أن يعود وفق «المنهج العلمي» و«الوصفي» و«التحليلي» إلى المصادر المعتمدة في ذلك، وفي عدادها توصيف إقليم الجزيرة بما فيه لدى ياقوت الحموي. انظر: شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، قدم له محمد عبد الرحمن المرعشلي، ٨ ج (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٨)، ج ٢ ـ ٤، ديار بكر، وديار ربيعة، وديار مضر، ص ٣٣٠. ولمادة الأنسكلوبيديا الإسلامية: AL-DJAZIRA، وللمعجم الجغرافي اللغوي الأحدث، عبد الله الحلو، **تحقيقات تاريخية لغوية في الأسماء الجغرافية السورية: استنادًا للجغرافيين العرب** (بيروت: بيسان برس، ١٩٩٩)، ص ٢٤. إذ تعني قاعدة الموصل في إقليم الجزيرة شيئًا مختلفًا عما يوصف بالموصل المعاصرة، فهي مفهوم بالنسبة إلى الإقليم الطبيعي العمراني وليس إلى التقسيمات الدولتية الحديثة ما بعد تقسيم المشرق العربي، بل وما قبله من تنظيمات عثمانية يجب العودة إلى معناها الواسع في معاهدة سليم الأول مع البدليسي، والتي كانت معاهدة كردية ـ عثمانية إسلامية في الإطار الامبراطوري العثماني الإسلامي.

(٦٣) الملحق IV، «المشكلة الكرديّة»، محاضرة كاميران بدرخان أمام «رئاسة الجمعية الملكية الآسيوية» بلندن في ٦ تموز/ يوليو ١٩٤٩. انظر: مالميسانز، **البدرخانيون في جزيرة بوطان: وثائق جميعة العائلة البدرخانية**، ترجمة كولبهار بدرخان ودلاور زنكي؛ مراجعة وتقديم نذير جزماتي (بيروت: مطبعة أميرال، ١٩٩٨)، ص ١٩٣.

ونرى أن صحراء [بادية] الجزيرة أصبحت مستودع الحبوب الثاني في سورية خلال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية»(٦٤)، ثم يقول في ختام محاضرته: «استولت على الشعب الكردي ثلاث دولٍ، لذا انقسمت كردستان بين هذه الدول الثلاث، تركيا وإيران والعراق»(٦٥).

---

(٦٤) المصدر نفسه، ص ١٩٤، علينا أن نفهم من كلمة صحراء هنا معنى البادية التي استصلحت وزرعت في مرحلة الثورة الزراعيّة في سورية وليس الصحراء.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ١٩٧، لكنّه في المحاضرة نفسها يشير إلى أن كردستان انقسمت أو رسّخ تقسيمها بعد (معاهدة لوزان) بين «أربع دولٍ» و«أربعة أجزاءٍ» دون أن يحدد هذه الدول الأربع، انظر: المصدر نفسه، ص ١٩٨. وفي المناقشات يورد الرائد سايلي بيل: «ليس لدينا فكرة واضحة حول أهداف الحركة القوميّة الكرديّة الحالية، هل هذه الحركة تهدف إلى تشكيل دولةٍ في حدودٍ معيّنةٍ، حيث تضطر تركيا والعراق وإيران وسورية إلى التخلي عن جزءٍ من أراضيها، أم تأمل حكمًا ذاتيًّا كخطوةٍ أولى؟». فيجيبه بدرخان بما يلي: «الأكراد يأملون الحصول على كردستان مستقلة وموحّدة كالشعوب الأخرى، لكن أعتقد أن السؤال الأساسي هو: ما هي الإمكانيّات؟.. نحن آريّون.. ومن عرقٍ مختلفٍ، وفي الوقت نفسه مرتبطون مع جميع الدول التي نعيش فيها، دون أن نكون جزءًا من هذه الدول. فالأجزاء المرتبطة بتركيا والعراق وإيران لم تكن جزءًا من هذه الدول، إنما هم عناصر محتلّة أجنبيّة»، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٠٠. وتشير وثائق جمعية العائلة البدرخانيّة إلى أن الجمعية، وقّع محضرها ستمئة وثمانية وأربعون عضوًا، احتجّت في اجتماعها في ٢٧ أيار/ مايو ١٩٢٠ على ما ورد في معاهدة الصلح مع العثمانيين من «ترك جزيرة ابن عمر لسورية»، وقدمت احتجاجًا للسفارة البريطانيّة على ذلك. ثم في الاجتماع الثاني في ٤ حزيران/ يونيو ١٩٢٠ تم إقرار ما يلي: «تمّ الاتفاق على مسودة المذكّرة التي كتبها كاميران عالي بك، والمتضمنة تمني ضم جزيرة ابن عمر إلى إمارة (مختاريّة) كردستان، أو بعد سنةٍ إلى دولةٍ كرديّةٍ مستقلّةٍ، كما تمّ الاتفاق على تاريخ وملاحق حكومة الجزيرة الإدارية». ويفهم من ذلك أن البدرخانيين فكروا دومًا بجزيرة ابن عمرو باعتبارها جزءًا مما دعي بكردستان تركيا، ولم ترد لهم سورية باعتبارها جزءًا من كردستان، أو من إمارة جزيرة ابن عمرو، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

كان قادة الحركة القومية الكردستانيّة العاملون في سورية في منتصف الأربعينيّات يحصرون نشاطها بممثلي أكراد العراق وتركيا[٦٦]، ويعزى ذلك إلى أن سورية لم تكن في إطار مفهومها لكردستان الكبرى، كما أن الحزب الديمقراطي الكردي كان يستخدم في منشوراته تعبير «كردستان العراق»، بينما كان يستخدم تعبير «الشعب الكردي في سورية»، وإن كان يستخدم أحيانًا تعبيرًا عامًّا هو «جميع أجزاء كردستان»[٦٧]. بل وتمسكت جمعية «خويبون» في الموجة القومية الكردية الأولى بعدم تشكيل أي منطقة سورية في خريطة كردستان الجغرافية القومية، وكان قدري جميل باشا يعتبر مناضلي «خويبون» لاجئين من تركيا إلى سورية، وتنحصر قضيتهم في كردستان تركيا[٦٨]. وحتى البدرخانيون لم يصفوا قط أي جزء من سورية باعتباره جزءًا من كردستان في مداخلاتهم العلمية في المحافل الغربية، على الرغم من انخراطهم في كافة التكتيكات الداخلية في إطار سياسات الهوية الفرنسية. حتى عام ٢٠١٠ كان المفهوم الكردستاني عند المجتمعات الكردية المحلية السورية مجرد أفكار قومية تحركها المشاعر والأفكار القومية الأيديولوجية

(٦٦) جميل باشا، ص ١٨٨ ـ ١٨٩.

(٦٧) قارن ببيان اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردي (البارتي)، في ١٣/ ١١/ ١٩٦٤، منشور في: درويش، ص ٩٣ ـ ٩٦.

(٦٨) يقول قدري جميل باشا في إحدى المقابلات معه إنّه ردّ على محاولة استغلال الفرنسيّين للحركة القوميّة الكرديّة بـ «إننا شعب مضطهد، أتينا إلى هذه البلاد كلاجئين سياسيّين، وعار علينا أن نساعد الغاصبين ضدّ شعبٍ مضطهدٍ مثلنا يناضل من أجل حقوقه»، انظر: جميل باشا، ص ١٨٤.

لبعض الشباب والتنظيمات في المجتمع الكردي السوري السياسي، أكثر مما يشكل برنامجًا حقيقيًّا للسياسات. وهو ما يعني أن التفكير الأساسي للمجتمع الكردي السوري كان يتم بواسطة مفاهيم كردية سورية وليس كردستانية، لكن جملة التغيرات التي حصلت بعد حصار العراق، وتشكيل المنطقة الكردية الآمنة، ثم تأليف حكومة إقليم كردستان ومأسستها بعد الاحتلال (٢٠٠٣) أدخلت كلها تحولات جديدة في اتجاهات المجتمع الكردي السوري، وتضافرت ديناميات ذلك مع اندلاع حركات الاحتجاج والثورة السورية في عام ٢٠١١، إذ أخذ مفهوم كردستان الغربية، أو غرب كردستان، ينتعش ويبرز من جديد في سياق مختلف تنتشر فيه أفكار غامضة عن الحكم الذاتي، والفدرالية، وتقرير المصير، أو حتى تصور تغيير الخريطة الجيو ـ بوليتكية للمنطقة في عقب تصور معين لزوال الدولة السورية باعتبارها دولة بسيطة، كما يقال في تصنيفات القانون الدستوري لأنماط الدول. ومع اختراع «كردستان الغربية» بفعل المؤثر القومي الكردستاني العراقي يبدأ تحوير المسألة الكردية من مسألة تركية إلى مسألة سورية، تختلط فيها الحقوق الثقافية المشروعة في إطار الحقوق السياسية والديمقراطية والاجتماعية للمواطنين السوريين بمشاريع سياسية كيانية مضطربة، ولكن عنوانها الأساسي يشترك في تحويل الدولة السورية الراهنة من دولة بسيطة إلى دولة مركبة تخفي التقسيم الكياني الإثني تحت طلاء فضفاض من البلاغة اللامركزية والمحلية، ومن جدل المحلي مع الوطني، وهو ما يحتمل انتشار أفكار تقسيمية تعود بسورية إلى زمن الاتحاد السوري المضطرب الذي شكله الفرنسيون (١٩٢٢ ـ ١٩٢٤)، والذي

ضم دويلات حلب ودمشق والعلويين وسنجق الإسكندرونة باعتباره سنجقًا مستقلًا إداريًا وماليًا، والذي حطمته الحركة الوطنية السورية بمن فيها الأكراد، ليضاف إليه هنا في إطار تسييس الهويّات والأقليّات في سورية، وصعود الوعي الطائفي على حساب الوعي الوطني الجامع، تصور لكيان كردي يضاف إلى كيانات «علوية» و«درزية» و«عربية سنية» تطوح بالدولة السورية باعتبارها دولة بسيطة موحدة، وتفكّكها كوحدة شكلت محور نضال الوطنيين السوريين الذين عملوا من أجل استقلال سورية وتكاملها الوحدوي أو الاتحادي مع المنظومة العربية.

مشاريع كردستان الغربية هذه هي إذًا مشاريع متأخرة ليس لها تاريخ، ويمتد تاريخها فقط إلى تأثير كردستان العراق بعد الغزو الأميركي لذلك البلد.

٩ ـ عدد السكان وتوزع المجتمعات المحلية الكردية الأساسية

كان للحركة الكردية الحديثة شأن كبير في «قومنة» المجتمعات الكردية المحلية السورية، وفي تعزيز روابطها القومية على الرغم من عدم اتصالها الجغرافي والبشري الكردي المباشر، ومن تعرب قسم كبير منها في مراحل تاريخية سابقة مثل غيره من الإثنيّات التي امتزجت في تكوين المجتمع السوري بثقافته العربية.

يصعب تقدير عدد السكان في هذه المجتمعات المحلية أو في المجتمع الكردي السوري، بل لا يمكن تحديد هذا العدد بشكل دقيق في ضوء بيانات موثوقٍ بها، لذا نكتفي بالتقدير فقط. وسنخص بالذكر هنا المجتمعات المحلية الكردية السورية التي يسهل تقدير عدد سكانها لأنها تتميز بأغلبية كردية. وإذا ما

استخدمنا إحصاء مجموعة حقوق الأقليات في لندن ـ وهو تقرير معقول بالنظر إلى خبرة واضعيه الجيدة بالمجتمعات المحلية الكردية السورية ـ إذا ما استخدمنا إحصاءه لعدد الأكراد في سورية في عام ١٩٨٥ كسنة أساس، والبالغ ٧٤٣٠٠٠ نسمة من أصل ٩٢٠٠٠٠٠ نسمة يمثلون إجمالي سكان سورية، أي ما نسبته ٨ في المئة[٦٩]، نجد أن عدد السكّان الأكراد في حده الأدنى، بمعدّل نمو سكاني قدره ٢ في المئة، وصل إلى ١٢١٨٩٧٠ نسمة في عام ٢٠١٠، بنسبة ٥,٩ في المئة من مجموع السكّان في سورية. أما عدده في حده الأعلى بمعدّل نمو سكاني قدره ٣ في المئة فوصل إلى ١٥٥٥٦٧٧ نسمة في عام ٢٠١٠، بنسبة ٧,٦ في المئة من مجموع السكّان في سورية.

يتركز أكراد سورية الذين لم يهاجروا إلى المدن الداخلية بفعل ديناميات الهجرة الداخلية، وفي مقدمها المدينتان المليونيتان حلب ودمشق، في المناطق التخومية الحدودية في مجتمعات محلية على طول الحدود السورية ـ التركية، من منطقة عين ديوار في أعلى زاوية حدود منطقة «منقار البط» (قضاء دجلة سابقًا وفق التقسيمات الإدارية السورية، أو في قضاء المالكية حاليًا) إلى منطقة عفرين شمال مدينة حلب. وتقع المجتمعات المحلية الكردية في هذه المناطق الحدودية في كل من المالكية (التي تكاد أن «تتكرَّد» بفعل كثافة الهجرة المسيحية السريانية

(٦٩) David McDowall, *The Kurds*, Report/Minority Rights Group; no. 23, 4th ed. (London: Minority Rights Group, [1985]), p. 7.

ورد في: غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ٧٩.

منها إلى خارجها)، وفي القحطانية والجوادية والقامشلي وعامودا والدرباسية (التي تكرَّدت، أي أصبحت كردية، بشكل كامل بفعل هجرة المسيحيين السريان القصوارنة منها)، ورأس العين وعين العرب. وليس هناك أي تواصل ممتد بين هذه المجتمعات المحلية الكردية. لكن التركز الأكبر من ناحية مقداره النسبي وكثافته هو في منطقة القامشلي.

للتوضيح أكثر في ضوء بيانات سكانية محدّثة، فإن حجم سكان منطقة القامشلي والنواحي التابعة لها يبلغ ٤٩٢٩٥٣ نسمة، يشكلون ما نسبته ٣٣,٤ في المئة من إجمالي سكان محافظة الحسكة البالغ في بداية عام ٢٠١١، ١٤٧٦٩٨٨ نسمة، بينما يبلغ عدد سكان ناحية عامودا وقراها ٦٤٩٧٦ نسمة، يشكلون ما نسبته ٤,٤ في المئة من إجمالي سكان المحافظة، في حين يبلغ عدد سكان منطقة المالكية مع نواحيها ٢٢٢٤١٩ نسمة، أي نسبة ١٥,١ في المئة من مجموع سكان محافظة الحسكة، ويبلغ عدد سكان منطقة رأس العين مع نواحيها ٢٠٥٢٢١ نسمة، أي ما نسبته ١٣,٩ في المئة من سكان محافظة الحسكة. وفي حين يتركز الأكراد في تلك المناطق، فإن العرب يتركزون في جنوبها. ويشتمل الجدول الرقم (١ ـ ١) على التوزيع التفصيلي لعدد سكان مناطق ونواحي ومراكز مدن محافظة الحسكة.

أما عدد السكان في الطرف الآخر من المجتمعات الكردية المحلية شمال مدينة حلب والواقعة في إطار الحدود الإدارية في محافظة حلب، والمتركزة في عفرين وعين العرب، فيبلغ على مستوى ناحية عفرين ٧٧٦٢٩ نسمة، ويصل عددهم في مركز

مدينة عفرين إلى ٤٢٨٨٢ نسمة، بينما يبلغ عدد السكان الإجمالي لناحية عين العرب نحو ٢٣٠ ألف نسمة، وبالتالي فإن عدد السكان الإجمالي في كل من عفرين وعين العرب في إطار الحدود الإدارية لمحافظة حلب هو بأغلبيته من الأكراد. ويترتب عن هذا التقدير لعدد السكان المقارِن بين المجتمعات المحلية الكردية، تحديد تركزها وكثافتها في منطقة القامشلي التي باتت أساس عملية اختراع كردستان الغربية، أو الجزء الجنوبي ـ الغربي الملحق بسورية. وفي ضوء المعطيات الراهنة تنحصر نقطة التماس الحدودية الوحيدة بين القامشلي، وتحديدًا قضاء المالكية منها، وبين أراضي إقليم كردستان في شمال العراق في نقطة قرية فيش خابور، وهي إذا نظرنا إلى الخرائط نقطة مدببة وضيقة جدًا، يذهب عمقها إلى داخل محافظة دهوك الكردية التي تشكل إحدى محافظات إقليم كردستان العراق الثلاثة، وهي محافظة ذات أهمية استراتيجية في العلاقات العراقية ـ التركية، ولاحقًا في العلاقات العراقية ـ التركية ـ السورية(٧٠)، وتقع هذه النقطة في أسفل خط منطقة منقار البط الشرقي (كان التقسيم الإداري السوري يصفها بمنطقة قضاء دجلة، وحاليًا بقضاء المالكية)، وفي ما عدا هذه النقطة المدبّبة ليس هناك أي تماس حدودي بين حدود إقليم كردستان وسورية، أما التماس البشري الكردي بين القامشلي، وتحديدًا قضاء المالكية وبين أكراد دهوك، فتتوسطه منطقة عربية مسيحية وأشورية تمتد من فيش خابور (نقطة التماس الحدودية)

(٧٠) إن حدود محافظة دهوك وإن وقعت في أسفل الخط الشرقي الضيق لمنطقة منقار البط، فإن أهميتها الاقتصادية الراهنة تجعلها مرتبطة على مستوى التكامل بتركيا أكثر من سورية، بحكم مرور خط الطرق الدولي بين العراق وتركيا فيها، مضافًا إليه عبور الخط النفطي العراقي من كركوك إلى تركيا.

حتى قرية آلوكا داخل الأراضي العراقية، حيث يلتقي وادي دهوك بنهر دجلة، ثم تدخل محافظة نينوى وفق انتشار القرى المسيحية عينه مشكلة ثقلًا إثنيًّا عربيًا مسيحيًا في سهل نينوى على الضفة اليسرى من نهر دجلة، حيث تنتشر الحواضر المسيحية، مثل تل كيف والقوش وقراقوش وبطنايا وبعشيقة وبار طلّة[٧١].

الجدول الرقم (١ ـ ١)
توزع سكان محافظة الحسكة بحسب النواحي والمناطق في بداية عام ٢٠١١

المنطقة	الناحية	عدد السكان	النسبة من سكان المحافظة
	ناحية مركز المدينة	٢٩١٣٦٠	١٩,٧
	ناحية تل تمر	٥٩٠٤٨	٤,٠
	ناحية شدادة	٦٨٢٣٧	٤,٦
	ناحية مركدة	٤٠٢٤٤	٢,٧
	ناحية بئر الحلو الوردية	٤٤٩٧٩	٣,٠
	ناحية العريشة	٣٥٣٨٠	٢,٤
	ناحية الهول	١٧١٤٧	١,٢
منطقة مركز المحافظة		٥٥٦٣٩٥	٣٧,٧
	ناحية مركز القامشلي	٢٦٨٨٢٧	١٨,٢
	ناحية تل حميس	٨٣٠٦٤	٥,٦
	ناحية عامودا	٦٤٩٧٦	٤,٤
	ناحية القحطانية	٧٦٠٨٦	٥,٢

يتبـــع

(٧١) تم الاعتماد في بناء هذه المعلومات المتعلقة بالتماس الحدودي والبشري على معطيات عبد الوهاب القصاب، الباحث المقيم في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

تابـــع

منطقة القامشلي		٤٩٢٩٥٣	٣٣,٤
	ناحية مركز المالكية	١٢٩٧٤٩	٨,٨
	ناحية الجوادية	٤٦٩٦٠	٣,٢
	ناحية اليعربية	٤٥٧١٠	٣,١
منطقة المالكية		٢٢٢٤١٩	١٥,١
	ناحية مركز العين	١٤٠٧٩٩	٩,٥
	الدرباسية	٦٤٤٢٢	٤,٤
منطقة رأس العين		٢٠٥٢٢١	١٣,٩
محافظة الحسكة		١٤٧٦٩٨٨	١٠٠,٠

المصدر: محمد جمال باروت، **التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية: أسئلة وإشكاليات التحول من البدْونة إلى العمران** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، [قيد النشر]).

القسم الثاني

الحركة السياسية الكردية في سورية

يمكن تمييز ثلاث مراحل أساسيّةٍ في تاريخ الحركة الكرديّة السورية الحديثة هي:

ـ **المرحلة الأولى**، أو مرحلة «خويبون»، انطلقت مع تأليف جمعيّة «خويبون» في أواسط العشرينيّات من القرن العشرين، وانحسرت موجتها في أواخر الثلاثينيّات. وفي هذه المرحلة كان مركز جهد «خويبون» متركّزًا على العمل في كردستان تركيا، لكنّ أقطابها المقيمين في سورية الذين اتخذوا من الجزيرة السورية قاعدة لهم انشقوا بين جناح آل بدرخان ـ حاجو آغا الذي تورط بالخطط الفرنسيّة لتأليف كيانٍ إثني كرديٍّ ـ مسيحيٍّ في الثلاثينيّات في الجزيرة، وجناح آل قدري جميل باشا الذي عارض تلك الخطط بحزم وركّز فاعليّته على تحرير كردستان تركيا، واعتبر قادة «خويبون» مجرد لاجئين سياسيين في سورية. وتلاشت الجمعية في النصف الأول من الأربعينيّات، منهيةً بذلك مرحلةً من تاريخ الحركة الكردية الحديثة.

ـ **المرحلة الثانية**، أو مرحلة (البارتي): ترتبط بنشوء الحزب الديمقراطي الكردي (البارتي) بدمشق في عام ١٩٥٧، اتّسمت بتفاعل المجتمع الكرديّ السوريّ مع عودة الملا مصطفى البارزاني إلى العراق في عام ١٩٥٩، وفكّ تحالفه مع حكم الزعيم عبد الكريم قاسم في عام ١٩٦١، وقيادته القتال في أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ ضد

القوّات العراقيّة، وفي هذه المرحلة يبدأ أول اتصال بين الحزب الفتي والبارزاني في عام ١٩٥٩، وستدشّن هذه العلاقة بداية تأثر الحزب بانقسامات الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق بين إبراهيم أحمد، الأمين العام للحزب، وصهره جلال الطالباني من جهة؛ والملا مصطفى البارزاني من جهة أخرى. وتنتهي هذه المرحلة في أواسط الثمانينيّات من القرن الماضي بتشرذم (البارتي) الأول إلى ما هو أكثر من أحد عشر حزبًا وحركةً، ودخول المنظومة الحزبية الكردية في مرحلة التذرر الحركي أو الحزبي أو التنظيمي.

ـ **المرحلة الثالثة**، تتسم بتضافر عاملين مؤثّرين أساسيّين «كردستانيين» على الحركة الكردية السورية الحديثة هما «الآبوجيّة» التركيّة الصاعدة (نسبةً إلى عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني (PKK) الذي شنّ أولى عمليّاته في عام ١٩٨٥ في تركيا، والعامل الثاني هو نشوء «حكومة إقليم كردستان» في شمال العراق أو كردستان العراق في عام ١٩٩٢، مستفيدةً من منطقة الحظر الجويّ التي فرضتها قوات الحلفاء على شمال العراق وجنوبه.

سنبحث في إطار هذا التحقيب تطور الإطار الكلّيّ للحركة السياسيّة الحزبيّة الكرديّة السورية، متوقفين عند التفاصيل بقدر علاقتها بذلك الإطار في المجتمع السياسيّ الكرديّ السوريّ الحديث.

١ ـ لمحة حول نشأة المنظومة الحزبية الكردية السورية الراهنة وانشقاقاتها

تعود بداية ظهور التنظيمات الحزبيّة الكرديّة إلى مرحلة ما بعد الاستقلال، وبالتحديد إلى عام ١٩٥٧ الذي أُسِّسَ فيه

الحزب الديمقراطي الكرديّ السوريّ، تحت اسم حزب «الأكراد الديمقراطيين السوريين»، وانتخب له رئيساً الأستاذ في كلية التربية نور الدين زازا الذي تنحدر عائلته من أعيان مادن الأكراد في تركيا، واستقرت في سورية في أوائل الثلاثينيّات.

بدأ الحزب بجذب الشباب الكرديّ، إذ انضمت إليه في العام نفسه مجموعة كرديّة صغيرة منشقّة عن الحزب الشيوعي السوري، وتغيّر اسم الحزب من حزب (الأكراد الديمقراطيين السوريين) إلى (الحزب الديمقراطي الكردي في سورية ـ البارتي)، واعُتبر يوم ١٤ حزيران/ يونيو ١٩٥٧ يومًا رسميًّا لتأسيس الحزب، وسرعان ما اندمجت في الحزب مجموعات تنظيميّة أخرى، مثل مجموعة حزب (أزادي ـ الحريّة) الذي أسّسه الشاعر جكر خوين، عضو «جمعية خويبون» و(البارتي القديم)، والمنشقة عن الحزب الشيوعي السوري، وجمعية «وحدة الشباب الديمقراطيين الكرد» في القامشلي ليغدو الحزب التنظيم الكردي الوحيد في الساحة السورية[١].

خلال الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٥٧ و١٩٦٥ شهد الحزب الديمقراطي الكرديّ في سورية بتأثير الانقسام الكردي في شمال العراق صراعات معقدة بين قادته على خلفيات سياسية

---

(١) عبد الحميد درويش، **أضواء على الحركة الكردية في سورية: أحداث فترة، ١٩٥٦ ـ ١٩٨٣** ([د. م.: د. ن.]، ٢٠٠٥)، ص ١٨ و٢٠ ـ ٢١. وحول حيثيات تشكل هذا الحزب قارن مع: جكر خوين، **سيرة حياتي**، ترجمة جوان ديلان شوقي؛ مراجعة وتدقيق رضوان إسماعيل ([د. م.]: دار بافت للطباعة والنشر، [د. ت.])، ص ٣٦٠ ـ ٣٦١.

وأيديولوجية كاليسار واليمين، ولم تكن هذه حالة استثنائية في تلك المرحلة، حيث انقسمت الأحزاب العربية أيضًا على الخلفية ذاتها. وعلى إيقاع هذا الصراع عُقِد في ٥ آب/أغسطس ١٩٦٥ مؤتمر الحزب البارتي في قرية (جمعاية)، الذي انبثق منه ما سيعرف بـ «الحزب اليساري الكردي» في مواجهة النواة القديمة التي عرفت بالحزب اليميني الكردي. وفي أواخر آب/أغسطس ١٩٦٦ عُقِد المؤتمر الأول للحزب الجديد (اليساري)، وانتخب عثمان صبري الذي ينحدر من أكراد الأطراف ووصل من تركيا إلى سورية في أواسط العشرينيّات، أمينًا عامًّا له بدعمٍ من قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق (البارزاني)، بينما سيُعقد المؤتمر الأول للحزب الديمقراطي الكردي (اليميني) في حلب في عام ١٩٦٧ بدعمٍ من جناح الطالبانيّ في العراق، وسينتخب عبد الحميد درويش أمينًا عامًّا له، بحضور ممثل عن الحزب الديمقراطي الكردستاني في تركيا[٢].

تكرس الانقسام في بداية السبعينيّات على الرغم من محاولات الاتحاد كلها، وبدأت سيرورة الانشقاقات بالتوسع، عندما أنشأ دهام ميرو «الحزب الديمقراطي الكردي ـ البارتي»، وهو اسم الحزب ذاته الذي أسسه عبد الحميد درويش، الأمر الذي جعل الأخير يضيف كلمة (التقدمي) إلى اسم حزبه، وذلك في المؤتمر الرابع للحزب عام ١٩٧٧. كما شهد عقد السبعينيّات تأسيس حزب جديد باسم حزب اليسار، بزعامة صلاح بدر الدين الذي انفصل عنه صالح كدو في عام ١٩٧٧ وشكل «الحزب

---

(٢) درويش، ص ١١٩.

الاشتراكي الكردي»، في ما غيّر بدر الدين اسم حزبه إلى «حزب الاتحاد الشعبي الكرديّ». وقد أصابت الانشقاقات الحزب اليساري الكردي ـ عثمان صبري، وانقسم إلى حزبين يحملان الاسم نفسه، **الأول** بزعامة يوسف ديبو، و**الثاني** بزعامة محمد موسى. وأُسِّسَ ضمن صيرورة الانشقاقات هذه، إضافة إلى المؤثر الأبوجي (PKK)، والمؤثر الكردستاني العراقي، عددٌ من الأحزاب الكردية، مثل حزب الاتحاد الديمقراطيّ (PYD)، وحزب الوحدة الديمقراطي الكردي (يكيتي)، بزعامة اسماعيل عمر الذي توفي في عام ٢٠١٠ من دون انتخاب رئيس له حتى الآن.

يبين الجدول الرقم (٢ ـ ١) أبرز الأحزاب الكردية في سورية[٣].

الجدول الرقم (٢ ـ ١)
أبرز الأحزاب الكردية في سورية

اسم الحزب	الرئيس
الحزب التقدميّ الديمقراطي الكردي	سكرتيره عبد الحميد درويش منذ عام ١٩٦٥
الحزب الديمقراطي الوطني الكردي في سورية	سكرتيره طاهر سعدون منذ عام ١٩٨٨
حزب المساواة الديمقراطي الكردي	سكرتيره عزيز داود منذ تأسيسه عام ١٩٩٢
حزب آزادي	أمينه العام خير الدين مراد منذ تأسيسه عام ٢٠٠٥
الحزب اليساري الكردي في سورية	سكرتيره محمد موسى محمد، ويعتبر الحزب رمزًا لعموم المنحدرين من اليسار الكردي في سورية

يتبــع

(٣) الجدول الرقم (٢ ـ ١) هو من إعداد فريق البحث في المركز، إذ تم استخلاص المعلومات من: «من هي المعارضة الكردية السورية: تطور الأحزاب الكردية، ١٩٦٥ ـ ٢٠١١،» (كرد ووتش (Kurd Watch)؛ التقرير الرقم ٨، المركز الأوروبي للدراسات الكردية، برلين، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١).

تابـــع

حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سورية يكيتي	سكرتيره محيي الدين شيخ آلي منذ عام ١٩٩٣
حزب يكيتي في سورية	سكرتيره إسماعيل حمي، وهو حزب يساري
الحزب الديمقراطي الكردي في سورية ـ البارتي	جناح عبد الحكيم بشار وهو سكرتيره منذ عام ٢٠٠٧، وهو قريب من الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق وحليفه التقليدي
الحزب الديمقراطي الكردي في سورية ـ البارتي	جناح نصر الدين إبراهيم وهو سكرتيره منذ عام ٢٠٠٧
الحزب الديمقراطي الكردي السوري	سكرتيره جمال محمد شيخ باقي منذ عام ١٩٩٧، يعتبر من الأحزاب المعتدلة ويتميز بموضوعية طرحه وعدم انجراره إلى المعارك الحزبية الكردية ـ الكردية
تيار المستقبل الكردي في سورية	الناطق باسمه مشعل التمو منذ عام ٢٠٠٥ حتى اغتياله في عام ٢٠١١
البارتي الديمقراطي الكردي في سورية ـ حزب عبد الرحمن ألوجيّ	وهو سكرتيره منذ تأسيسه في عام ٢٠٠٤
الوفاق الديمقراطي الكردي في سورية ـ ريفكتين	رئيسه فوزي إبراهيم منذ انشقاقه عن PYD في عام ٢٠٠٤
حزب الاتحاد الديمقراطيّ PYD	أكثر الأحزاب الكردية تنظيمًا وقاعدة شعبية وهو امتداد لحزب العمال الكردستاني التركي، ويرأس الحزب صالح مسلم محمد

لا توجد معلومات دقيقة موثَّقة عن عدد أعضاء كلٍّ من الأحزاب الكرديّة، على الرغم من أن بعضها، مثل يكيتي والحزب اليساري، كان قد قدم معلومات عن ذلك في عام ٢٠٠٩، ووفق هذا بلغ أعضاء يكيتي نحو أربعة آلاف شخص، بينهم ثلاثمئة امرأة، أما عدد أعضاء الحزب اليساري فيبلغ نحو

ألفين وخمسمئة وثمانين شخصاً، تشكل نسبة النساء بينهم نحو ١٥ في المئة. في حين يشير حزب البارتي بقيادة عبد الحكيم بشار إلى أن عدد أعضاء حزبه يصل إلى آلاف المنتسبين، ويقدِّم نفسه على أنه الحزب الكردي الأقوى في سورية. أما عبد الحميد درويش، زعيم الحزب التقدمي، فيقول إن «١٦٠ موفدًا كانوا قد شاركوا في مؤتمره الأخير، يمثل كل واحد ٦٠ منتسبًا في الحزب»، ما يعني أن عدد المحازبين يبلغ تسعة آلاف وستمئة شخص[٤].

لا يمكن التأكد من هذه المعلومات، ومن مدى خلطها بين المحازبين وعائلاتهم وأعضاء الحزب العاملين، ومن مدى نزعة تعظيم الذات فيها، ولا يمكن أصلاً الارتكاز على عدد المنتسبين إلى الحزب لنبيّن قوته وفاعليته، وإنما تتداخل عوامل عديدة في تحديدها، مثل مصادر الحزب الماليّة، والخدمات المقدمة، والقدرة على جمع عدد واسع من الأنصار، وهناك عامل رئيس أيضًا هو النشاط في الحيز العام.

تشير المعاينة المدققة نسبيًا للشارع الكردي في سورية[٥] إلى أن حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) هو الحزب الأكثر تنظيمًا والأوسع من ناحيّة القاعدة الشعبية المؤيدة، خصوصًا في مناطق عفرين، إذ إن لضَعف الأحزاب وخمولها شأنًا مهمًا في زيادة فاعلية الحزب ضمن هذه المناطق التي يضطلع فيها، بفضل اتساع موارده، برعاية أسر شهدائه ودوام التواصل معها، أما في منطقة الجزيرة السورية (محافظة الحسكة) فتختلف فاعليّة الأحزاب

(٤) «من هي المعارضة الكردية السورية،» ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٥) بناء على شهادات استقاها فريق البحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات من ناشطين أكراد.

بحسب نشاطها في الحيز العام، وتنقسم قسمين، يمكن تصنيفهما على أساس مؤشر النشاط والفاعلية باعتبارها أحزابًا نشيطة وأحزابًا خاملة[٦].

في مرحلة لاحقة من عمر الثورة السورية (٢٠١١)، وتحديدًا بعد تأليف المجلس الوطني الكرديّ، سوف يتساوى تقريبًا التأثير الجماهيري والتنظيمي لكلّ من المجلس الوطنيّ الكردي باعتباره كتلة كرديّة منتظمة حزبيًّا وحزب الاتحاد الديمقراطيّ، لكن فاعلية كل منهما ستختلف مناطقيًّا، إذ ستكون أحزاب المجلس الوطني الكردي أكثر حضورًا بدرجات متفاوتةٍ في المناطق الكردية في محافظة الحسكة الشرقية، في حين ستكون هذه الميزة لحزب الاتحاد الديمقراطيّ في منطقة عفرين الكردية الشمالية الغربية من سورية. بينما يتساوى التأثير النسبيّ للطرفين في بقية المناطق التي يوجد فيها الأكراد، ولا سيما منطقة عين العرب، ومدينتي حلب ودمشق[٧].

٢ ـ البرامج السياسية والعلاقة بالحركة الوطنية السورية

على الرغم من اختلاف البرامج السياسيّة للأحزاب الكرديّة، واختلاف تحالفاتها، إلا أنها ظلت تشترك حتى لحظة اندلاع

---

(٦) أحزاب نشيطة كثيرة الأعضاء: أبرزها الحزب التقدمي، والبارتي عبد الحكيم بشار، ويكيتي، وأزادي والحزب اليساري. وأحزاب خاملة قليلة الأعضاء: منها حزب البارتي (نصر الدين إبراهيم)، والحزب الوطني، وحزب المساواة، والحزب السوري الكردي، وحزب (البارتي الديمقراطي الكردي في سورية) بزعامة عبد الرحمن ألوجي، وريكفتين. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٧) رستم محمود، «الأكراد السوريون الصراع الداخلي غير المرئي،» **الحياة**، ٢٠١٢/٨/٩، على الموقع الإلكتروني: <http://alhayat.com/Details/425073>.

حركة الاحتجاجات في سورية وتطورها إلى ثورة (٢٠١١) بتقاطعات بارزة من أهمها:

ـ ما يلفت الانتباه في أهداف الأحزاب الكردية السورّية هو ما تتجنب المطالبة به علانيّة على غرار مثيلاتها في العراق وتركيا. إذ لا يوجد حزب كردي ـ باستثناء تيار المستقبل ـ في سورية يطالب صراحة في برنامجه السياسيّ بدولة مستقلة للأكراد، أو بإلحاق المناطق الكردية في سورية بكردستان. ولا يدعو أي حزب كردي إلى اعتماد تجربة الأحزاب الكرديّة العراقية أو التركيّة في اتباع نهج الكفاح المسلح للحصول على الحقوق الكرديّة.

ـ تطمح الأحزاب الكرديّة عمومًا على اختلاف برامجها السياسيّة في «حل المسألة الكردية بالطرق الديمقراطيّة» في إطار سيادة الدولة السورية. وانفرد عنها تيار المستقبل بالمطالبة في برنامجه السياسيّ بدولة مستقلة للأكراد، أو بإلحاق المناطق الكردية في سورية بكردستان الكبرى. لكن الأحزاب كلها تُجمع على المطالبة بـ «الاعتراف الدستوري بالأكراد كقومية ثانية في سورية، وبأن الشعب الكرديّ يعيش على أرضه التاريخيّة»، كتعويض بلاغي أيديولوجي قومي عن تطور قومي منقوص في الواقع، وقلب أيديولوجي لحقيقة الاجتماع والثقافة والجغرافيا والتاريخ في أن معظم أبناء الشعب الكردي السوريين المتكونين في سورية بنتيجة الهجرات القسرية يعيشون فوق أرض سورية التي هي بلادهم في غياب مفهوم كوني للمواطنة وحقوقها المتعددة الأبعاد، والتي تشمل الحقوق الثقافية كاملة.

ـ يغيب عن كثير من الأحزاب الكرديّة تعريف وتحديد واضحان لمصطلح «الحقوق الكرديّة» الثقافية والاجتماعية والسياسية التي تتجاوز حقوق الحريات الثقافية واللغوية والمطالب المعروفة مثل إيقاف سياسة الحزام العربي، ومنح الجنسية لمن حرُم منها من الأكراد في عام ١٩٦٢، وإلغاء القانون ٤١ لعام ٢٠٠٤، والمرسوم ٤٩ لعام ٢٠٠٨. (وهذه كلها ألغيت في عام ٢٠١١ في محاولة لاحتواء الأكراد). وبسبب عدم الوضوح هذا تخضع تلك التعريفات والتفسيرات للأوضاع السياسيّة في سورية؛ ويستثنى من ذلك بعض القوى مثل الحزب التقدمي الديمقراطي الذي يتسم صوغ برنامجه بدقة أكبر عندما يقول «إن الأكراد هم مكون من النسيج الوطني السوريّ»، وتيار المستقبل الكرديّ الذي يعتمد موقفًا معاكسًا عندما يشير إلى أن «أكراد سورية هم جزء من الشعب الكردي وأرضهم جزء من كردستان»[(٨)]. وهو ما يشير إلى العلاقة الجدلية بين الوطني السوري الكردي والقومي الكردي الكردستاني. لا معنى لعبارة الحقوق السياسية للأكراد إلا إذا كان المقصود هو حقوقهم الفردية بصفتهم مواطنين سوريين. وفي ظلها، وعلى أساسها يمكن الحديث عن حقوق ثقافية جماعية. أما «الحقوق السياسية» للأكراد كقومية فلا تعني إلا حق تقرير المصير حتى الانفصال. ومن هنا لا تقوم الأحزاب التي تكرر هذا المصطلح بتعريفه بدقة.

ـ يتميز المشهد الحزبيّ الكردي (المنظم) في سورية بأنه على خلاف المشهد الكردي في شمال العراق يخلو من أي

(٨) «من هي المعارضة الكردية السورية،» ص ١٥.

حزب سياسي ذي طابع ديني، إذ حدّ الطابع القومي للأحزاب من تمدد الطابع الديني، على الرغم من قوة حالة التدين الشعبي التي مثّلها التيار النقشبندي الخزنويّ (الصوفي) التاريخي، الذي سيشهد تحولاً في بعض اتجاهاته نحو السلفيّة مع تأثر نجل الشيخ معشوق الخزنوي بالفكر السلفي في أثناء دراسته في الجامعة الإسلاميّة في المدينة المنورة، إلا أن هذه الاتجاهات ستبقى محصورة في بعض أوساط الشباب الكرديّ التي لم تكن تنتمي إلى الحركات الصوفيّة الكردية الإسلامية التقليدية، وسيبقى هذا الاتجاه، وإن تسيّس أخيرًا، محدود الفاعلية نتيجة تصادمه بهيمنة الفكر القوميّ الكردي، وتراجع التفكير الصوفي الطرقيّ البحت المنتشر في المناطق الكردية بفعل عمليات التحديث[٩].

ـ تنادي الأحزاب الكرديّة كلها بالديمقراطية، في نظمها الداخلية، إلا أن الممارسة الحزبيّة تتعارض بشكلٍ واضح وتلك الطروحات، ويمكن أن نلمس ذلك في حركة الانشقاقات واتساعها وطبيعتها، التي غالبًا ما تكون ذات دوافع شخصيّة، حتى إننا يمكن أن نلاحظ وجود حزبين لهما التسميّة ذاتها والبرنامج عينه، ويتمايزان فقط باسم رئيس الحزب أو سكرتيره[١٠].

كما أن «شخصنة» الحزب تعتبر من الظواهر الموجودة في الطيف الحزبي الكردي، فكثير من رؤساء الأحزاب يشغلون

(٩) عبد الرحمن الحاج، **الدولة والجماعة: التطلعات السياسية للجماعات الدينية في سورية، ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠** (لندن: مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية، ٢٠١١)، ص ١١ ـ ١٤.

(١٠) انظر الجدول الرقم (٢ ـ ١)، ص ٧٩ من هذا الكتاب.

مناصبهم لسنوات طويلة، وبعضهم لا يزال يشغلها منذ بداية تأسيس الحزب، باستثناء حزب يكيتي الذي ينص برنامجه الداخلي على انتخاب رئيسه بشكل دوري كل ثلاث سنوات(١١)، وحزب الاتحاد الديمقراطيّ الذي يختار رئيسه كل أربعة أعوام. كما نشهد عند بعض الأحزاب الكرديّة ظاهرة التوريث كما حصل في حالة رئيس الحزب الديمقراطي الكردي السوري جمال محمد شيخ باقيّ(١٢).

ـ تتجلى التباينات الأساسيّة في برامج الأحزاب الكردية حول تموضع الأكراد ضمن الدولة السورية سياسيًّا وإداريًّا، فالحزب الديمقراطي التقدمي الكردي وحزب البارتي (جناح نصر الدين إبراهيم) وحدهما في الطيف الكرديّ الحزبي، اللذان لا يطرحان مصطلح «الإدارة الذاتية»(١٣). في حين أن معظم الأحزاب الكردية الأخرى تعتمد هذا المصطلح، لكن من دون أن تبيّن صراحة ما هو المقصود به، باستثناء حزب يكيتي الذي يوضح أنه يسعى إلى منطقة «حكم ذاتي» يشمل «المناطق الكرديّة» كلها(١٤)، أي إنه لا يقصد العمل على قيام حكم ذاتي ثقافي يقوم على أساس الانتماء الشخصي إلى جماعة بعينها، بل

---

(١١) «المجلس السياسي الكردي في سوريا،» (سورية السياسية: الحركات والأحزاب والتيارات)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.syrianparties.info/?page_id=222>.

(١٢) «من هي المعارضة الكردية السورية،» ص ١٧.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٥.

(١٤) من الغريب بمكان تصنيف مناطق سورية وجغرافيتها مناطق عربيّة، ومناطق كرديّة، وهذا التصنيف دأبت أدبيات غربية على تكراره بإطلاق توصيف قومي على مناطق ذات أغلبية معينة.

يقصد حكمًا ذاتيًّا إقليميًّا، بمعنى أنه بواسطة مصطلح الحكم الذاتي يمرّر عمليّة «كردنة» لأرض سورية. ويطالب يكيتي بالاشتراك مع الحزب اليساري وتيار المستقبل بتمثيل الأكراد وفقًا لنسبتهم المئوية من مجموع السكان في المؤسسات القضائية، والتشريعية، والتنفيذية[١٥].

أما حزب الاتحاد الديمقراطيّ فيطالب بـ «حكم ذاتي ديمقراطيّ»، وهو مفهوم حدّده رئيس الحزب صالح مسلم على النحو التالي: «بصفتنا حركة تحرر كردية نرفض الفهم التقليدي للسلطة، ونرفض النماذج الكلاسيكية للفدرالية والكونفدرالية والحكم والإدارة الذاتيين. هدفنا هو بناء مجتمع كردي جديد، وبناء إنسان كردي حر، وإنسان يتمتع بإرادة وفكر حر»[١٦].

يشوب هذا الطرح الكثير من الغموض والالتباس حول غاية الحزب التي تتحدد على ما يبدو بقرار القيادة المركزيّة لحزب العمال الكردستاني في تركيّا. وينفرد تيار المستقبل، كما ذكر سابقًا، بإشارته إلى أن الأكراد في سورية هم جزء من الشعب الكردي، و«أرضهم جزء من كردستان»، لكن الهدف بالنسبة إليه ـ كما يبدو في خطابه ـ «مؤجلٌ» وغير قابل للتحقيق حاليًّا، وبالتالي يركز على أن يكون خطاب الحزب السياسي متماهيًا مع الخطاب السياسيّ السوريّ الجامع بشعاراته ومطالبه.

بالمحصلة تنشط هذه الأحزاب كلها في الوسط الكردي

---

(١٥) «من هي المعارضة الكردية السورية،» ص ١٥.

(١٦) المصدر نفسه.

السوريّ، وتختلف من حيث القوة، وتتفاوت في المطالب، لكنها تشترك في التعبير عن اتجاهات المجتمع السياسي الكردي السوري. وبقيت الأحزاب الكردية تعمل ضمن الوسط الكرديّ حتى إعلان دمشق الذي أُسس بتاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بمبادرة من لجان إحياء المجتمع المدني والتجمع الوطني الديمقراطي، وانضمت إليه بعض الأحزاب الكرديّة في تحالف هو الأول من نوعه مع قوى المعارضة السورية العربية، وكان إعلان دمشق أوسع تحالف سياسي معارض في ذلك الوقت[(١٧)].

لكن منذ تلك المرحلة كانت القوى الديمقراطية والأحزاب اليسارية السورية تسعى إلى التعاون مع الأحزاب الكردية من منطلق مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطن محاولة التخلص من الأيديولوجية القومية العربية، في حين أن منطلق الأحزاب الكردية كان أيديولوجيًّا قوميًّا، والتحالف بنظرهم مرحليًّا.

---

(١٧) ضم إعلان دمشق القوى التالية: أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي الخمسة، لجان إحياء المجتمع المدني، حركة الإخوان المسلمين، حزب العمل الشيوعي (إذ كان في ذلك الوقت خارج التجمع الوطني الديمقراطي)، أحزاب كردية (الحزب الديمقراطي الكردي في سورية ـ البارتي/عبد الحكيم بشار/ ، حزب الوحدة الديمقراطي الكردي، الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي، حزب أزادي الكردي، الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي. .)، المنظمة الآثورية الديمقراطية، شخصيات مستقلة من داخل سورية وخارجها. مع العلم أن حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي وحزب العمل الشيوعي قد غادرا إعلان دمشق بتاريخ ٢/ ١٢/ ٢٠٠٨.

الجدول الرقم (٢ ـ ٢)

الأحزاب والقوى المشاركة في إعلان دمشق لحظة اندلاع الثورة

حزب الشعب الديمقراطي
حزب العمال الثوري العربي
المنظمة الآثورية الديمقراطية
الحزب الديمقراطي الكردي في سورية (البارتي) (عبد الحكيم بشار)
حزب الوحدة الديمقراطي الكردي
الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي
حزب أزادي الكردي
حزب المساواة الكردي
شخصيات وطنية مستقلة

على الرغم من ميل بعض الأحزاب الكردية إلى الالتقاء بقوى المعارضة السورية إلا أن نبرة الخطاب السياسي الكرديّ (الحزبيّ) ارتفعت في السنوات الأخيرة في ما يتعلق بالجانب القومي، متأثرة بمستجدات الوضع العراقي وتجربة إقليم شمال العراق من خلال استخدام مصطلح «كردستان سورية»، و«كردستان الغربية»، ووصْف بعض المتطرفين القوميين الأكراد للسكان العرب في الجزيرة السورية بـ «قطعان المستوطنين»، وهو الوصف نفسه المستخدم في الضفة الغربية في وصف المستوطنين الصهاينة.

القسم الثالث

الأكراد في الثورة السورية

يمكن وصف المشهد الكردي في سورية بأنه بالغ التعقيد، يختلط فيه القومي الكردستاني بالوطني الكردي السوري، والشعبي بالحزبيّ، والواقعي بالمتخيل من حيث الأهداف والطموحات السياسيّة. وبشكل عام يفتقد السوريون إلى المعرفة التفصيليّة للأكراد بصفتهم جماعة إثنية تشكل نحو ٨ في المئة من مجموع سكان سورية، تتوزع بين مناطق جغرافيّة عدة من محافظة الحسكة شمال ـ شرق إلى عفرين وعين العرب (كوباني) ـ اسمها عين العرب، واسم كوباني هو تحريف لكلمة كومباني Company، أي شركة نسبة لشركة خط سكة الحديد، أي إن ما يعتبر اسمًا كرديًّا هو تحريف عامي للفظ إنكليزي ـ إضافة إلى تجمعات بشريّة وانتشار في بعض الأرياف والمدن الداخلية السورية، وفي مقدمها مدينتا حلب ودمشق.

خلال الأعوام ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠ دعم الحزب الديمقراطي الكردي توجهات القادة البعثيين اليسارية[١]، وأمل من خلالها حل المطالب الكردية عبر مدخل الحل الطبقي الاجتماعي. وخلال الأعوام ١٩٧٠ ـ ٢٠٠٤ ساد التفاهم علاقة السلطة

---

(١) المقصود بهم القادة الذين قاموا بحركة ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٦٦ في حزب البعث العربي الاشتراكي، وأُقصيت القيادة القومية لينقسم الحزب حزبين. وتعتبر فترة حكم ٢٣ شباط/ فبراير فترة حكم يسارية في تاريخ الحزب والمجتمع السوري معًا.

البعثية بالقوى السياسية الكردية السورية المختلفة على خلفية الاستقطاب الحاد بين النظامين البعثيين السوري والعراقي. ومنحت تلك القوى في مرحلة حكم الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد حرية نسبية في النشاط الفعلي، لكن من دون السماح المؤسسي لها بالتشكل في أحزاب، ولم يكن منع تأليف الأحزاب ذاك موجهًا ضد الأكراد، بل كان يشمل الجميع. بينما وجدت تلك القوى الكردية في دعم السلطة للقوى الكردية في شمال العراق عنصرًا دافعًا لها إلى التوافق الأساسي مع السلطة. وبذلك كانت المشكلات ثانوية وليست جوهرية من الناحية السياسية في حدود تطور المجتمع السياسي السوري يومئذ.

ظهر الاحتكاك العربي/ الكردي سياسيًّا مع انتفاضة الأكراد في آذار/ مارس عام ٢٠٠٤ التي نجح النظام في قمعها عسكريًّا، إذ انقسم الرأي العام في الموقف من الانتفاضة الكرديّة اتجاهين، الاتجاه **الأول** اتخذت فيه الأغلبيّة الشعبيّة موقفًا حذرًا ينظر بعين الريبة إلى التظاهرات وأعمال الشغب في المناطق الكرديّة، ويميل ضمنًا إلى جانب النظام في سلوكه القمعيّ بناء على تصورات مسبقة (لكنها ليست بعيدة من الواقع والتطورّات الفعلية) ربطت الحراك الكرديّ بعوامل خارجيّة تمخضت عن تجربة أكراد العراق بعد الغزو الأميركي للعراق في عام ٢٠٠٣. وكان للمشاعر القوميّة أيضًا أثر كبير في هذا الموقف على اعتبار أن دوافع الأكراد الاحتجاجيّة جاءت على خلفيّة مصادمات بين العرب والأكراد في أثناء مباراة لكرة القدم جمعت بين نادي الفتوة المتحدِّر من مدينة دير الزور، ونادي الجهاد الممثل لمحافظة الحسكة، إذ بدأت المصادمات بعد أن حيا الشبان

العرب في المباراة مدينة الفلوجة العراقيّة التي شكلت بؤرة المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأميركي، ثم تتابعت الهتافات التي اتهمت أكراد العراق بالتواطؤ مع الاحتلال الأميركي، وقوبلت بهتافات كردية مضادة تستهزئ بالرئيس العراقي السابق صدام حسين ونظامه، فتطوّر الأمر إلى مصادمات في ملعب المباراة، تحولت في ما بعد انتفاضة في مناطق كردية عدة بعد إطلاق قوات الأمن النار على المشجعين الأكراد، وأدى ذلك إلى مقتل ثلاثة أكراد وجرح عشرات[٢].

أما الاتجاه **الثاني** فمثّلته بعض النخب السورية وقوى المعارضة اليساريّة، ولجان إحياء المجتمع المدنيّ التي تجاهلت الدوافع القومية الكردية، وقاربت الانتفاضة من منظور الاحتجاج المطلبيّ لتحقيق غايات مشروعة، أبرزها الجنسيّة السورية للأكراد الأجانب، والحقوق الثقافيّة واللغويّة في المناطق الكرديّة. وهو نمط سلوك قائم على عدم المصارحة وغياب الشفافية، ويتكرر حتى اليوم. فالمعارضة السورية تتضامن مع الأكراد من منطلق النضال المشترك ضد الاستبداد، في حين تخفي الحركات الكردية وتظهر، بحسب الوضع، دوافع أيديولوجية قومية انفصالية الطابع.

أسهمت تداعيات الانتفاضة الكرديّة في عام ٢٠٠٤ في تكوين رأي عام كرديّ يختلف نسبيًّا في اتجاهاته عما قبلها، إذ

---

(٢) «بيانات ونشاطات الأحزاب والمنظمات السياسية والتنسيقيات الشبابية في الداخل والخارج بمناسبة الذكرى الثامنة لـ «انتفاضة ١٢ آذار الكوردية»،» (أزادي سورية، ١٠/ ٣/ ٢٠١٢)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.azadi-syria.com/index.php/2011-12-02-12-19-51/654---------------12-->.

قويت العناصر المناهضة للنظام في القاعدة الشعبيّة للأكراد بعد مرحلة من التوافق والمهادنة أسست لها خلافات السلطة السورية مع النظام العراقي السابق وتركيا، واحتضان زعيم حزب العمال الكردستاني (PKK)، عبد الله أوجلان، ودعمه في صراعه مع تركيّا حتى خروجه من سورية في عام ١٩٩٨ وتوقيع اتفاقيّة أضنة التي فتحت المجال لتطوير العلاقات السورية التركيّة. وساعد في ذلك أيضًا موقف حزب الاتحاد الديمقراطيّ الملتبس من الانتفاضة الكرديّة في عام ٢٠٠٤ نتيجة علاقاته الوطيدة بالنظام، الأمر الذي أعاق توسع الانتفاضة التي بدأت في عامودا والقامشلي في محافظة الحسكة، إلى مناطق جغرافيّة أخرى ذات أغلبيّة كرديّة، ولا سيما عفرين في حلب.

كما أسهم موقف النخب السورية العربيّة «الديمقراطيّة» مقابل موقف الأغلبيّة الشعبيّة في أن ينحو الرأي العام الكرديّ بصورة متزايدة نحو ربط النضال من أجل الحقوق الكرديّة بقضيّة الديمقراطية والحريات العامة بدلاً من التماهيّ مع حالات كرديّة خارج سورية، الأمر الذي سيفرض على أحزاب كرديّة عدة آنذاك الالتقاء مع تجمعات وهياكل المعارضة السورية، ولا سيما إعلان دمشق في عام ٢٠٠٥، والتجمع الوطني الديمقراطي في عام ٢٠٠٧[٣].

مع انطلاق الثورة السورية، نجد أن هذا الوعيّ الجديد هو الذي يشكل الروافد المغذية لحراك شبابيّ كرديّ ينخرط بصورة

---

(٣) بدرخان علي، «الحراك الكردي في سورية: الانخراط الحذر في الثورة،» **الحياة**، ٢٨/ ١٢/ ٢٠١١، على الموقع الإلكتروني: <http://international.daralhayat.com/internationalarticle/344117>.

مبكرة في الثورة السورية وبشعاراتها الجامعة (الكرامة والحريّة) خارج موقف الأحزاب الكرديّة التي فضلت التريث بغيّة توضُّح الصورة ومسار الثورة، قبيل اتخاذ موقف واضح منها ضمن سلوك سياسي يهدف إلى الاستفادة بالقدر الأكبر من واقع «الأزمة» لفرض توجهاتها وأهدافها السياسيّة على النظام، أو المعارضة السورية. إذ خبرت الأحزاب الكرديّة الحياة السياسية الحزبيّة في سورية، وتمرّست بها كونها القوى الوحيدة التي مارست المعارضة في الشارع منذ القضاء على الإخوان المسلمين في مطلع ثمانينيّات القرن المنصرم.

١ ـ بداية الثورة: التنافس على الأكراد

بعد نجاح ثورة تونس ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، وانطلاق الثورة في مصر ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بزخمها الشعبيّ الكبير من ميدان التحرير، تنبه النظام السوريّ إلى احتمال انطلاق احتجاجات مشابهة، وانتبه بشكل خاص إلى الدوافع الممكنة الأيديولوجيّة (الإسلاميين) أو الإثنية (الأكراد). وتجاهل هذا النظام الدافعين الديمقراطي، والاجتماعي. وبحسب تصريحات الرئيس بشار الأسد لصحيفة **وول ستريت جورنال** في ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ كان النظام السوريّ يرى نفسه بمعزل عن مواجهة ثورات شعبية كما في تونس ومصر بسبب تقاطعات مواقفه الخارجيّة مع الاتجاهات الشعبيّة، وخصوصًا دعم المقاومة والصراع العربيّ الإسرائيلي[٤].

---

(٤) «Interview with Syrian President Bashar al-Assad,» *Wall Street Journal*, 31/1/2011, on the Web:
<http://online.wsj.com/article/SB10001424052748703833204576114712441122894. html>.

بعد نجاح جمعة الغضب في مصر بتاريخ ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، ورفع شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» في ميدان التحرير، دعا ناشطون سوريون في مواقع التواصل الاجتماعي إلى يوم الغضب السوريّ بتاريخ ٥ شباط/ فبراير ٢٠١١. وتزامنت الدعوة السابقة مع بيان صدر بعد الاجتماع الدوري للأمانة العامة للمجلس السياسيّ الكرديّ[٥] في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ الذي أكدت فيه «أن ثورة الشعب التونسي وانتفاضة شعب مصر سوف تؤثر [تؤثران] تأثيرًا كبيرًا على الأنظمة الشمولية العربية». ودعت الأمانة العامة إلى أن يأخذ النظام السياسي في سورية، بالاعتبار، تطورات الساحة العربية والغليان الشعبي، فيبادر إلى مراجعة النفس والبدء بإصلاحات وإطلاق الحريات العامة والمعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والضمير، ويضع حدًا للفساد، ويعالج أزمة البطالة والوضع الاقتصادي المتأزم لتحسين الأحوال المعيشية للشعب[٦].

كما حمل بيان الأمانة العامة مطالب كرديّة عندما دان السياسة القمعية للنظام تجاه الأكراد، وطالب «بالاعتراف بالحقوق القوميّة الديمقراطية المشروعة للشعب الكردي في

---

(٥) ضم المجلس السياسي الكردي آنذاك تسعة أحزاب: أربعة رئيسة، هي الحزب الديمقراطي الكردي في سورية (البارتي) بقيادة عبد الحكيم بشار، وحزب أزادي الكردي بقيادة خير الدين مراد، وحزب يكيتي بقيادة إسماعيل حمي، وحزب اليسار الكردي بقيادة محمد موسى، وأخرى ثانويّة هي حزب المساواة الكردي وحزب البارتي الكردي والحزب الوطني الكردي وتيار المستقبل الكردي.

(٦) «بلاغ صادر عن اجتماع الأمانة العامة للمجلس السياسي الكردي في سوريا،» (ولاتي مه (Welatê Me)، ١/ ٢/ ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http:// www.welateme.info/erebi/modules.php?name=News&file=article&sid=7814>.

سورية، وإلغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفيّة، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والضمير»[٧].

ضمن هذه الأحوال أيضًا عُقِدَ اجتماعٌ استثنائيٌ للمجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي[٨] في سورية بتاريخ ٢ شباط/ فبراير ٢٠١١ وخرج ببيان مخفف عن بيان الأمانة العامة، إذ تركزت المطالب على «ضرورة القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية بغية تحصين البلاد والحفاظ على السلم الأهلي والوحدة الوطنية والاستقرار في البلاد، وتجنب حدوث هزات اجتماعية فيه». وطالب بيان المجلس العام رئيس الجمهورية بشار الأسد «باتخاذ خطوات عملية لإزالة حالة الاحتقان الموجود في الشارع السوري، من خلال جملة من الإجراءات التي تقود إلى بناء الدولة الديمقراطية». وحمل البيان مناشدةً ضمنيةً وجّهت إلى الأكراد السوريين بعدم الاستجابة لدعوات الاحتجاج المطروحة، عندما طالب الأكراد بضبط النفس والتحلي بروح اليقظة والحذر، وعدم الانسياق وراء الإعلام غير المسؤول[٩].

كان التوجه السياسيّ بالنسبة إلى التجمعات الحزبيّة الكرديّة

---

(٧) المصدر نفسه.

(٨) ضم «المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي» آنذاك حزبين هما: الحزب الديمقراطي التقدميّ الكردي الذي يقوده عبد الحميد درويش، وحزب الوحدة الديمقراطي الكردي بقيادة محيي الدين شيخ آلي، إضافة إلى شخصيات كردية مستقلة.

(٩) «المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي يدعو المواطنين الكرد إلى ضبط النفس وعدم الانسياق وراء الإعلام غير المسؤول،» (ولاتي مه (Welatê Me)، ٣/ ٢/ ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.welateme.info/erebi/modules.php?name=News&file=article&sid=7823&mode=thread&order=0&thold=0>.

كلها ـ في ما يبدو ـ هو تجنب المبادأة في الاحتجاج، أو الاستجابّة لدعوات غير معلومة المصدر، الأمر الذي شجع قادة من النظام على حث قادة الأحزاب الكرديّة وبعض المعارضين السوريين على عدم الاستجابة لدعوات التظاهر، وعلى العمل على حل المطالب السياسيّة عن طريق الحوار. ونجح في إنتاج تفاهم غير معلن مع شخصيات المعارضة، ومن بينها الأحزاب الكرديّة، فأخفقت الدعوة إلى «يوم الغضب»، في حين قامت السلطة باعتقال الناشط الإسلاميّ غسان النجار ووجهت إليه تهمة إضعاف الشعور القوميّ(١٠).

بعد بروز تحركات احتجاجيّة مثل جمهرة الحريقة في ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١١، والاعتصام الذي قام به شباب سوريون أمام السفارة الليبية في ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠١١، وهي معطيات غير مألوفة في المشهد السوريّ، تكرّرت الدعوات من جديد إلى يوم غضب سوري حُدِّد تاريخه في ١٥ آذار/ مارس ٢٠١١. ومن جديد أولى قادة القطاعات الأمنيّة المناطق الكرديّة اهتمامهم كون الدعوات الاحتجاجيّة العامة تتزامن مع ذكرى الانتفاضة الكرديّة في ١٢ آذار/ مارس ٢٠٠٤ واحتفالية عيد النيروز في ٢١ آذار/ مارس من كل عام، إذ كانت قيادات الأحزاب الكرديّة تستغل التجمعات الكرديّة التي تحصل للتأكيد على مطالب سياسيّة وثقافيّة للأكراد في سورية. وتحسبًا لأي انتفاضة كرديّة تستغل ثورات الربيع العربيّ وتحصل خارج التفاهم المنجز وغير المعلن

---

(١٠) محمد جمال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص ١٧٣ ـ ١٧٤.

مع القيادات الحزبية الكردية في سورية، أرسلت الحكومة وحدات من الجيش تمركزت بالقرب من القامشليّ لتعزز الوجود العسكريّ المستمر منذ عام ٢٠٠٤[١١].

ابتعدت الأحزاب الكرديّة عن تعبئة أنصارها أيديولوجيًّا في ذكرى الانتفاضة الكرديّة في ١٢ آذار/ مارس ٢٠١١، وخلت التجمعات الكرديّة في هذا اليوم من أي خطابات تحمل لهجة تصعيديّة ضد النظام، أو مطالب غير اعتياديّة، فبادر النظام إلى منح الأكراد تسهيلات تنظيمية لاحتفاليّة عيد النيروز، منها تخصيص ساحة في دمشق للاحتفال بالعيد، وأناط بوسائل الإعلام الرسمية، أول مرة، الترويج له وتغطية فاعلياته.

كانت المفاجأة، على الرغم من الاحتياطات والحسابات الأمنيّة، استجابّة ناشطين في دمشق لدعوات الاحتجاج في ١٥ آذار/ مارس ٢٠١١ وخروج ثلاث تظاهرات متفرقة ومحدودة العدد في سوق الحميديّة، والجامع الأموي والحريقة، وهو ما اعتبره الناشطون بداية الثورة السورية. بعدها تفاقمت قضيّة أطفال درعا وتمخضت عنها تجمعات احتجاجيّة واعتصام في الجامع العمريّ عمد النظام إلى قمعها كلها بالقوة، فانتهى هذا الشأن بانتفاضّة شعبيّة في مدينة درعا، امتدت إلى بقيّة مدن حوران، وإلى مراكز مدنيّة أخرى مثل حمص، اللاذقية وبانياس.

جاء الخطاب الأول للرئيس الأسد أمام مجلس الشعب في ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١١ صادمًا لأغلبية شرائح المجتمع السوري،

---

(١١) «الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط ثورة الشعب السوري ذات الإيقاع البطيء،» (مجموعة الأزمات الدولية (International Crisis Group)، تقرير الشرق الأوسط؛ الرقم ١٠٨، دمشق؛ بروكسل، ٦ تموز/ يوليو ٢٠١١).

إذ أجمل الاحتجاجات والمطالب الإصلاحيّة بخطاب المؤامرة والفتنة، وهدد بالحل الأمنيّ القمعيّ للتعامل معها، وهذا أيضًا ما فعله. وكردّ فعل على خطاب الأسد سُجلت أول مشاركة للأكراد في عامودا وعين العرب في ١ نيسان/ أبريل عام ٢٠١١، إذ تجمع مئات المتظاهريّن، أغلبيتهم من خارج التجمعات الحزبية الكرديّة التقليديّة، ورفعوا شعارات تتواءم وتلك التي حددت لجمعة «الشهداء»، فغابت عنها أي مطالب فئويّة أو شعارات قوميّة كرديّة[١٢].

أشار امتداد الاحتجاجات إلى المناطق الكرديّة إلى احتمال التحاق الأحزاب بها، خصوصًا في حال إطلاق النار على المحتجين على غرار ما حصل في انتفاضة الأكراد عام ٢٠٠٤. بيد أن النظام عمد من جديد إلى احتواء الأكراد، إذ التقى الرئيس بشار الأسد وجهاء العشائر الكردية في ٥ نيسان/ أبريل عام ٢٠١١، ووعد الأكراد بمنحهم الجنسية السورية[١٣]. وفي ٧ نيسان/ أبريل ٢٠١١ أصدر الرئيس الأسد مرسومًا تشريعيًا «رقم ٤٩» يقضي بمنح المسجلين في سجلات أجانب الحسكة الجنسية العربية السورية[١٤]. كما عدل الرئيس بشار الأسد المرسوم التشريعي ٤٩ الصادر في ١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨ الذي كان

(١٢) متابعة فريق البحث، انظر المقطع التالي على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=_CKZbuEbkCY>.

(١٣) زياد حيدر، «سورية: منح الجنسية قريبًا لمئة ألف كردي،» **السفير**، ٦/ ٤/ ٢٠١١، على الموقع الإلكتروني: <http://www.assafir.com/Article.spx?EditionID=1815&ChannelID=42675&ArticleID=653>.

(١٤) «أعفي محافظ حمص من مهمته،» **البعث** (سوريا)، ٨/ ٤/ ٢٠١١، على الموقع الإلكتروني: <http://www.albaath.news.sy/user/?id=1106&a=98224>.

ينص «على ضرورة الحصول على ترخيص مسبق من الهيئات الإدارية المسؤولة في العاصمة دمشق في حال تغيير الحقوق العينية للأراضي الواقعة في المناطق الحدوديّة»، والذي اشتكى منه الأكراد كونه قيَّد الاستفادة من العقارات أو الأراضي الزراعية في المناطق الحدوديّة[(١٥)]. فتم استبداله بالمرسوم ٤٣ الصادر في ٢٦ آذار/ مارس ٢٠١١ الذي نقل صلاحيّة منح التراخيص إلى محافظة الحسكة بدلاً من دمشق. ونجم عن التغيرات الجديدة مباشرةً فورة مشاريع بناء في محافظة الحسكة الحدوديّة. وبذلك تم تحقيق اثنين من المطالب الجوهريّة التي يطالب بها الأكراد وتُدرِجُها الأحزاب الكرديّة ضمن برامجها السياسيّة.

لم تكن هذه التنازلات من طرف السلطة ثمرة مفاوضات قامت بها الأحزاب الكرديّة، بل كانت ثمرة التقاء مصالحهما، ونتج منها إجراءات قامت بها السلطة من طرف واحد بهدف احتواء الأكراد وثنيهم عن المشاركة في التظاهرات التي تمت الدعوة إلى القيام بها، أو الحد من إقبالهم عليها. ويدعم هذه الفرضية عدم سقوط أي قتيل في تظاهرات المناطق الكردية حتى اغتيال مشعل التمو، القيادي في تيار المستقبل الكردي في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، حيث كانت الأجهزة الأمنية تراقب التظاهرات المحدودة العدد التي تنظمها هيئات شبابيّة لا تنتمي إلى الأحزاب الكردية، مثل «حركة شباب الكرد» التي تفرعت منها تنسيقيات كرديّة في مناطق مختلفة.

---

(١٥) «المرسوم ٤٩: أداة لمصادرة ملكية الأكراد؟: ملاحظات حول الآثار السياسية والاقتصادية لمرسوم،» (كرد ووتش (Kurd Watch)؛ التقرير الرقم ٦، المركز الأوروبي للدراسات الكردية، برلين، ٢٠١٠).

فسر مشعل التمو، مؤسِّس تيار المستقبل، غياب القمع الأمني للتظاهرات الكرديّة مقارنة بالاحتجاجات التي كانت تحصل في بقية المدن السورية بالخبرة التي اكتسبها النظام في انتفاضة عام ٢٠٠٤، إذ يقول في مقابلة له مع كرد ووتش، بتاريخ ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠١١ ما يلي: «لقد كان للنظام تجربة مع الأكراد عندما أطلق النار على المتظاهرين في المناطق الكردية في عام ٢٠٠٤، إذ خرج مئات الآلاف من الأكراد إلى الشارع بما في ذلك دمشق وحلب. إن قتل المحتجيّن يزيد من لحمة الناس، والسلطة تعرف تمامًا أنه في حال قتل متظاهر كردي سيتحد الأكراد في حالة كهذه مهما كانت الأحزاب والهيئات السياسية الكردية منقسمة. وهم يعرفون أن في حالة كهذه سيتظاهر أكراد دمشق وحلب، وهو ما لا يريدونه في كل الأحوال»[١٦].

يدلِّل التصريح السابق على أن الأحزاب الكرديّة[١٧] كانت ترى أن أزمة النظام ستنعكس إيجابيًّا عليها، إذ سيضطر النظام إلى تقديم تنازلات مستمرة للأكراد بشكلٍ يحقق مطالبهم وطموحاتهم السياسيّة. لذلك منعت الأحزاب محازبيها وأنصارها من الانخراط في ثورة الاحتجاج، على الرغم من الأخذ ببعض شعاراتها وإبراز الصيغة التضامنيّة معها. وبهذه الطريقة تستطيع الأحزاب الكرديّة ابتزاز النظام بشكل دائم، خصوصًا في دمشق وحلب، إذ سعى

---

(١٦) انظر: «السياسي الكردي مشعل التمو: «يجب أن تتجه كل جهودنا نحو إسقاط النظام»،» (كرد ووتش (Kurd Watch)، ٢٠/ ٧/ ٢٠١١) على الموقع الإلكتروني: <http://www.kurdwatch.org/index.php?aid=1809&z=ar&cure=235>.

(١٧) كانت الأحزاب الكرديّة عند بدء الثورة قد توحدت في إطار سياسي أطلق عليه اسم الحركة الوطنية الكردية في شهر أيار/ مايو ٢٠١١ التي ضمت المجلس السياسي والتحالف الوطني الكردي في سورية وحزب الاتحاد الديمقراطي.

منذ بداية الثورة إلى عزل هاتين المدينتين عن الحراك الاحتجاجيّ الحاصل في سورية.

من خلال مقارنة بسيطة بين أعداد المشاركين في التظاهرات الكرديّة الداعمة للثورة في كل جمعة، التي اقتصرت على المئات، أو بضعة ألوف في بعض الحالات، وبين تظاهرات ذات خاصية كرديّة محض (مثل تشييع مشعل التمو في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الذي شارك فيه نحو مئة ألف شخص، أو المسيرة الحاشدة في ذكرى الانتفاضة الكرديّة في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٢ في مدينة القامشلي، وشارك فيها نحو مئتي ألف شخص[١٨]، عدا الاعتصامات الرمزيّة التي حصلت في حي الأشرفية في حلب الجديدة من دون أي مضايقات أمنيّة[١٩]، يتبين لنا كيف أن الأحزاب الكرديّة التي تعتبر الأكثر تنظيمًا وتفاعلًا مع القاعدة الشعبيّة حافظت على بقاء المناطق الكرديّة هادئة نسبيًا، تخلو من أي توتر أمنيّ أو حراك احتجاجيّ من شأنه أن يخلق صدامًا بالقوى الأمنيّة الموجودة في هذه المدن والبلدات الكرديّة.

فوجئت الأوساط الشعبية المؤيدة للثورة السورية، وقوى المعارضة السورية، بمحدوديّة المشاركة الكردية في الاحتجاجات، وبانكفاء الأحزاب الكرديّة عن المشاركة الجماهيريّة الفاعلة،

---

(١٨) لمشاهدة تظاهرة مدينة القامشلي، تاريخ ١٢/ ٣/ ٢٠١٢، اتبع الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=y6m9MLUBAE4>.

(١٩) لمشاهدة تظاهرة حي الأشرفية في حلب، تاريخ ١٢/ ٣/ ٢٠١٢، اتبع الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?feature=player_embedded&v=eOdivaiHstk>.

وتغليبها الأهداف الحزبيّة «القوميّة» على أهداف الثورة الديمقراطية الوطنيّة[٢٠]. وتعرّض موقف الأحزاب الكرديّة لانتقادات عديدة لم تخرج إلى العلن في البداية على اعتبار أن ناشطين في مواقع على الشبكة الاجتماعية وقادة سياسيين في الثورة طوّروا في مناسبات عدة خطابًا «تحفيزيًّا أو استجدائيًّا» لاستمالة الأكراد، وحرّفهم عن إنتاج تحالف سياسيّ مع النظام في ظل ميل الأخير إلى تقديم تنازلات عديدة بهدف ثنيهم عن المشاركة. ومن أبرز هذه المناسبات التي سنذكرها باعتبارها محطات تاريخيّة لسياق تطور المواقف الكرديّة:

أ ـ جمعة أزادي: شباب الأكراد في الثورة

تعني أزادي الكردية، «الحريّة» في اللغة العربيّة، وجاءت هذه التسميّة ضمن نهج محفِّز دأبت الهيئات التنظيميّة والإعلامية في الثورة على توجيهه إلى قطاعات وشرائح معينة من الشعب السوريّ للمشاركة في الاحتجاجات، ومن أبرزها «الجمعة العظيمة»، «جمعة العشائر»، «جمعة صالح العلي»، كما تطرقت في تسميات أخرى إلى مؤسسات في الدولة للوقوف إلى جانب الثورة، مثل جمعة «حماة الديار». إذ حرص ناشطو الفيسبوك

---

(٢٠) جاءت محافظة الحسكة في المراتب الأخيرة ضمن القوائم الإحصائية التي تقوم بها بعض الهيئات الثوريّة من ناحية عدد التظاهرات ونقاط التظاهر، وسجلت جمعة ٢١/ ٢/ ٢٠١٢ أكبر عدد لمشاركة الأكراد من حيث نقاط التظاهر وقدرت بإحدى وعشرين تظاهرة في مناطق عدة، منها القامشلي وعامودا والدرباسية ورأس العين وحي غويران في الحسكة، إضافة إلى تظاهرات ركن الدين في دمشق، في حين غابت عفرين ومناطق كردية أخرى عن خريطة الاحتجاجات. وهناك من يفسر ذلك بسيطرة الاتحاد الديمقراطي الكرديّ (PYD) عليها.

والصفحات المؤيدة للثورة وبعض الهيئات التي أُسِّست آنذاك، مثل اتحاد تنسيقيات الثورة السورية على تسميّة الجمعة بهذا المسمى من دون اللجوء إلى آلية التصويت، بناء على طلب التنسيقيات الكرديّة، وأبرزها «تنسيقية شباب الكرد»، من أجل المساعدة في ضمان انخراط شعبيّ كرديّ يتجاوز تحفظات الأحزاب، خصوصًا أن مدينة دير الزور كانت قد أنتجت حراكًا احتجاجيًّا قويًّا، الأمر الذي شكّل مصدر التباس لدى بعض الأكراد نتيجة الحساسيّة المفرطة التي خلفتها انتفاضة عام ٢٠٠٤ التي بدأت باحتكاك مع عشائر دير الزور في لعبة كرة قدم، واعتماد النظام على العشائر العربيّة في قمعها. وحققت هذه التسميّة بعض أهدافها، إذ ازداد عدد المشاركين في التظاهرات في مدينة القامشلي ورأس العين وعامودا، وانضمت مناطق كرديّة جديدة إلى الحراك الاحتجاجيّ مثل قرى عفرين والدرباسيّة[٢١]. كما ازدادات مشاركة الشباب الكردي في التظاهرات الطالبيّة التي جرت في جامعة حلب، ورفعت شعار «أزادي ـ أزادي»[٢٢].

كسرت تنسيقيات شباب الكرد، مع شباب تيار المستقبل الكرديّ، وشباب يكيتي ـ بمعزل عن أهدافهم ـ تحفظ الأحزاب عن المشاركّة، وأمكن آنذاك تصدير معطيات إعلاميّة تدل على زيادة انخراط الأكراد في الثورة. وفي محاولة لاحتواء الانخراط الكرديّ الشبابي المتسارع في التظاهرات دعا الرئيس بشار الأسد في ٤ حزيران/ يونيو ٢٠١١ قادة الحركة الوطنية الكرديّة (اثنا

(٢١) لمشاهدة تظاهرات الدرباسية في جمعة أزادي، اتبع الموقع الإلكتروني:
<http://www.youtube.com/watch?v=8HOM2IzD1Dw>.

(٢٢) لمشاهدة تظاهرات جامعة حلب المسائية، اتبع الموقع الإلكتروني:
<http://www.youtube.com/watch?v=XAG7jh8Umxc>.

عشر حزبًا) للاجتماع به ضمن اللقاءات التي كان يجريها ويعتبرها مقدمّة لحوار وطني شامل مع قوى المعارضة السياسيّة في المستقبل[٢٣]. كانت دعوة الأسد التي وُجّهت إلى قادة الأحزاب الكرديّة بصفتهم السياسيّة، وأول مرة، في منزلة اختبار حقيقيّ لتموضع الأحزاب الكردية في معادلة الثورة والنظام والتي حاول القادة الحزبيون الأكراد النأي بالنفس عنها. وضمن حالة الترقب التي عاشتها الأوساط المؤيدة للثورة لمعرفة ردة فعل القادة الأكراد على دعوة الرئيس بشار الأسد، طالبت التنسيقيات الكرديّة بعدم الاستجابّة للدعوة، واعتبرت تلبيتها تفريطًا بالحقوق الكردية وخيانة للثورة الشعبية. وهو ما اضطر قادة الأحزاب إلى الاستجابة لها، إذ أصدرت أحزاب كردية عدة في ١٠ حزيران/يونيو ٢٠١١ بيانًا أكدت فيه «أن الأحزاب الكردية لا تزال تتطلّع إلى توفّر أحوال أكثر ملاءمة لمثل هذا اللقاء»[٢٤].

لم ينتج رفض دعوة الأسد إلى الحوار، وميل الأحزاب الكرديّة للانضمام إلى تشكيلات المعارضة التي تكوَّنت في أثناء الثورة مثل هيئة التنسيق، وفي مرحلة لاحقة المجلس الوطنيّ، تغيرًا في استراتيجيتها لجهة زيادة الانخراط في الحراك الاحتجاجيّ أو التأثير في محازبيها وأنصارها ـ باستثناء المستقبل ويكيتي ـ في مدينتي حلب ودمشق، للقيام بحراك يخرج عن

---

(٢٣) «الرئيس الأسد يعتزم الاجتماع بقيادة الأحزاب الكردية،» **دي برس**، ٤/ ٦/ ٢٠١١، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=85907>.

(٢٤) «١٠٠٠ لاجئ سوري في تركيا.. وأكراد يرفضون دعوة الحوار مع الأسد،» (العربية نت، ٩/ ٦/ ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/06/09/152487.html>.

الإطار التضامنيّ المعلن المؤيد للثورة السورية. وبقيت المشاركة الكرديّة، على الرغم من ازدياد زخمها واتساعه، ضمن الإطار المحدود وغير المؤثّر أمنيًّا بالنسبة إلى النظام السياسيّ في سورية، الذي استمر في مراقبة التظاهرات من دون قمعها على غرار مثيلاتها في المناطق السورية الأخرى.

بررت أغلبية القادة السياسيين الحزبيين هذا السلوك بوجود تيار شعبي واسع في الوسط يميل إلى تجنّب التصادم والتصعيد في مواجهة النظام تحاشيًّا للنتائج المحتملة لسياساته القمعية، إضافة إلى حساسيّة الوضع الكردي والخشية من تلاعب النظام على وتر الحزازات الأهليّة في منطقة الجزيرة بشكل خاص، إذ تنظر بعض العشائر الموالية للنظام في منطقة الجزيرة بعين الريبة إلى أي حراك كرديّ. أما العذر الأقرب إلى الواقع آنذاك، والذي ساقه قادة أكراد عدة، وكان الدافع الأكبر لتجنب الانخراط الفاعل في الثورة، فهو: أن النظام قوي، ولا يمكن إسقاطه بسهولة كما روّج بعض المعارضين في الخارج، وأن عمليّة إسقاط النظام ستكون باهظة التكاليف على المجتمع، ومن الأفضل تجنّبها من خلال زيادة الضغط على السلطة لكسب إصلاحات جدية وعميقة، وإجبارها على القبول بانتخابات حرة من شأنها أن تسقط عهد الاستبداد السابق، وتجنب احتمالات التدخل الخارجي، والدور والأجندة التركيّين في تعاطيهما مع الثورة السورية. وهو ما يفسر تجنب الأحزاب الكرديّة حتى مراحل متقدّمة من الثورة اعتماد مطلب إسقاط النظام، واستبداله بمطلب «تغيير النظام» الذي كان بوابة التفاهم مع هيئة التنسيق الوطنيّة، وهو ما سنتطرّق إليه لاحقًا. ويتجلّى هذا البعد على سبيل المثال في تصريحات أمين حزب يكيتي إسماعيل حمي في

٢٠ تموز/ يوليو ٢٠١١، إذ يقول: «نحن كحركة كردية لم نطالب بشكل واضح بإسقاط النظام بل بتغييره فقط، وهو أوضح من المطالبة بإسقاطه. ونحن في يكيتي أعلنا في بياناتنا عدة مرات أن شرعية النظام قد سقطت»[٢٥].

حافظت أحزاب الحركة الوطنيّة الكرديّة التي انضوت أغلبيّتها في هيئة التنسيق الوطنية على السقف السياسي ذاته، وابتعدت كليًّا عن التوافق مع الشارع الكرديّ المحتج (التنسيقيات) الذي تماهى مع شعارات ومطالب الثورة بإسقاط النظام بكل رموزه وأركانه ورفض الحوار معه. وخرج تيّار المستقبل الكرديّ (الذي يعتبر الأكثر راديكاليّة من ناحية الخطاب القومي الكردي، والأكثر نشاطًا في ما يتصّل بالدعوة إلى المشاركة في التظاهرات على الرغم من عدد أعضائه القليل مقارنة بالأحزاب الكردية الأخرى) خرج عن السقف الكرديّ في مرحلة متقدمة من عمر الثورة عندما انسحب من ائتلاف الحركة الوطنيّة الكردية في ٢٨ أيار/ مايو ٢٠١١، ودعا إلى إسقاط النظام. وانتقد زعيمه والناطق باسمه مشعل التمو بعد خروجه من السجن الأحزاب الكرديّة، ودعا إلى اعتماد مواقف كرديّة جامعة ضد النظام وصوغ برنامج كرديّ موحد يعلن صراحة الاصطفاف إلى جانب الثورة السورية، ويتخطى التحفظات والاعتبارات الحزبية الكرديّة الآنيّة.

كانت مقاربة تيار المستقبل الكردي الأيديولوجيّة في ما

---

(٢٥) «إسماعيل حمي، سكرتير حزب يكيتي الكردي في سوريا: «نحن نطالب بحكم ذاتي لكردستان سوريا»،» كرد ووتش (Kurd Watch)، (٨/ ٩/ ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.kurdwatch.org/html/ar/interview5.html>.

يتعلق بالمسألة الكرديّة ترنو إلى «إقامة كردستان الكبرى»، و«إتباع الجزء من كردستان الذي ألحق بسورية إليها»، وهذا هو الهدف السياسيّ «الأسمى» بحسب برنامج الحزب. بيد أن قادة التيار الذين يركزون على استقطاب الشباب الكرديّ كانوا يرون أن هذا الهدف يصعب تحقيقه في المدى القريب نتيجة الأوضاع السياسيّة المعقدة التي تشوبه. إلا أن صعوبة تحقيقه لا تعني بشكل من الأشكال إسقاطه أيديولوجيًّا حتى لو كانت الممارسة السياسيّة الحاليّة تتعارض معه.

طوّر تيار المستقبل الكردي خطابًا وطنيًّا خارج برنامجه السياسيّ يركز على النضال ضد النظام المستبد من أجل الديمقراطية والحريّة، ودمج الشباب الأكراد ضمن الثورة الشعبيّة في سورية من أجل بناء وإقامة الدولة الديمقراطيّة التعدديّة التي تجتمع ضمنها جميع مكونات المجتمع على أسس المواطنة والمساواة[٢٦].

اتجه تيار المستقبل بعد خروجه عن أحزاب المعارضة الكرديّة إلى فتح حوارات بهدف إنتاج تفاهمات مع قوى

---

(٢٦) في أثناء تظاهرة احتجاجيّة لشباب المستقبل الكردي في القامشلي احتفالًا بخروج مشعل التمو من السجن، وكانت في ٢٠١١/٧/١٠، قال مشعل التمو ما يلي: «سنبشر القاتل بالقتل، فلا مصير له إلا القتل: هي رسالة ترسل من قامشلي بلد التآخي، بلد الوحدة الوطنية بالكرد والعرب والأشور، إلى كل الشعب السوري. دم شباب سورية لن يذهب هدرًا ولن ندعك يا بشار الأسد تفلت بفعلتك، نحن لا نريد إسقاط الرئيس بل محاكمة الرئيس، ونريد محاكمة القتلة الذين تلوثوا بالدم السوري وبدماء شباب سورية، ونقول لكل المعتقلين ابصقوا في وجه جلاديكم، فالمستقبل لنا، عاشت سورية دولة ديمقراطية مدنية تعددية لكل السوريين».

المعارضة السورية العربيّة، وشارك في مؤتمر الإنقاذ الذي دعت إليه مجموعة شخصيات سياسيّة مثل هيثم المالح وعماد الدين الرشيد في إسطنبول بتاريخ ١٦ تموز/ يوليو ٢٠١١، لكنه انسحب بسبب عدم استجابة المؤتمِرين للمطالب الكرديّة التي منها اعتماد تسمية «الجمهوريّة السورية» بدلًا من «الجمهورية العربيّة السورية»، وعدم الاعتراف بحقوق «الشعب الكردي»[٢٧]. وسيكون هذا الافتراق عن المعارضة السورية مقدمة لانسحابات مماثلة في مؤتمرات أخرى.

ب ـ جمعة الوفاء للانتفاضة الكرديّة: الافتراق

ما لم يجرِ التنبه إليه في بداية الثورة هو أن موقف الأحزاب الكرديّة بشكل عام ارتبط بمدى حديّة المواقف الدوليّة والقوى الكبرى تجاه النظام، إذ أحجمت الولايات المتحدة والدول الغربيّة عن الدعوة إلى تنحي النظام السوري في أول الحوادث. واستمرت مواقفها في إطار التنديد بالعنف والدعوة إلى مسار إصلاحيّ بقيادة النظام نفسه، وفي المقابل كانت مواقف روسيا والصين واضحة في دعم النظام.

مع تصاعد المواقف الدوليّة الغربية والعربيّة، وارتفاع حدة التصريحات الأميركيّة بدعوة الرئيس الأسد إلى التنحي في ١٥ آب/ أغسطس ٢٠١١، ظهرت نقاشات حزبيّة كرديّة حول ضرورة إنضاج موقف من النظام السوري والثورة. واشتد بعض هذه

(٢٧) «أسباب انسحاب المكون الكردي من مؤتمر الإنقاذ الوطني في إسطنبول بتاريخ ١٦ تموز ٢٠١١،» (صوت الكورد، ١٧/ ٧/ ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني:
<http://sawtalkurd.blogspot.com/2011/07/16-2011.html>.

النقاشات حتى انتهى بانسحاب حزب يكيتي من هيئة التنسيق الوطنية بتاريخ ١٦ آب/أغسطس عام ٢٠١١، متذرّعًا بأن معالجة الهيئة للمسألة الكردية في بيانها التأسيسيّ ليست واضحة بما يكفيّ(٢٨). تلا ذلك تصريحات لقادة الأحزاب ارتفعت وتيرة حدتها تجاه النظام، وتزامنت مع مقتل معارضين وناشطين أكراد، ولا سيما اغتيال مشعل التمو في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، إذ حمَّل الأكراد علانية النظام المسؤولية عن مقتله(٢٩) هو والناشط حسين العبد الله الذي قتل برصاص القوى الأمنية في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، إذ ألقيت في أثناء الجنازات كلمات لقادة حزبيين مثل نائب سكرتير حزب يكيتي حسن صالح دعت إلى إسقاط النظام(٣٠).

بعد ذلك بدأت الأحزاب الكرديّة تعمل على تأطير نفسها في كيان سياسيّ من شأنه السيطرة على الشارع الكردي المحتج، وتنظيم شارع كرديّ احتجاجيّ بمطالب وشعارات كرديّة مستقلة عن الشعارات الثوريّة المعتمدة، فكان الإعلان عن «المؤتمر الوطني الكرديّ» في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١١ الذي طمح في بناء عنوان سياسيّ قوميّ للأكراد.

---

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) لا تتوافر دلائل حقيقية على إقدام السلطات السورية على اغتيال مشعل التمو، إذ يغمز العديد من الشخصيات الكرديّة إلى أن حزب الاتحاد الديمقراطي هو من يقف وراء العمليّة، وذلك بعد قدرة التمو على استقطاب شرائح شبابيّة بسبب مغالاته في المطالب وإعلائه الصوت بالإعلان عنها، وكلها تحمل طروحات متقدمة على طروحات حزب الاتحاد الديمقراطي.

(٣٠) «نائب سكرتير حزب يكيتي يطالب بإسقاط النظام،» كرد ووتش (Kurd Watch)، ١٢/١٠/٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.kurdwatch.org/index.php?aid=2086&z=ar&cure=235>.

نتيجة تأثير الأحزاب الكرديّة المتناميّ في الشارع المحتج، شهد الحراك الكردي تطوّرًا لجهة الشعارات القوميّة الكرديّة، والمطالب الفدراليّة، وكان أول ظهور علني لهذه الشعارات بتاريخ ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١٢ في تظاهرات القامشلي وعامودا ورأس العين والدرباسية التي شهدت في هذا اليوم مشاركة كرديّة موسعة دلّت على قيام الأحزاب الكرديّة بالسماح لأنصارها بالمشاركة في التظاهرات، لكن تحت هذه الشعارات[٣١].

ضمن واقع الابتعاد في الشعارات واللافتات ما بين الحراك الاحتجاجيّ العام والحراك الكرديّ، حاولت قوى المعارضة والهيئات التنظيميّة في الثورة السورية من جديد طرح خطاب للأكراد من أجل الحفاظ على الإطار الجامع للحراك الاحتجاجيّ، فكانت جمعة الوفاء للانتفاضة الكرديّة، بتاريخ ٩ آذار/ مارس ٢٠١٢، إذ لم تخضع تسمية هذه الجمعة، لآلية التصويت التقليدية ذاتها المتبعة في مسار الحركة الاحتجاجية، التي تديرها صفحة الثورة السورية ضد بشار الأسد في الفيسبوك، بل جاءت تسمية الجمعة بناء على توصية من الهيئة العامة للثورة، وذلك تزامنًا مع ذكرى الانتفاضة الكرديّة في ١٢ آذار/ مارس عام ٢٠٠٤. عدا وحدة الشعارات، كانت الهيئات التنظيمية في الثورة السورية تطمح في تحرك كرديّ مساند للحراك الاحتجاجيّ المتصاعد، في مدينتي حلب ودمشق، إلا أن ذلك لم يتحقق. وشاب هذه الجمعة انقسام على الشعارات أيضًا على الرغم من التزام الصفحات الناشرة والتعبيريّة كلها هذا العنوان.

---

(٣١) متابعة يومية قام بها فريق البحث، لتظاهرات محافظة الحسكة والمشاركة الكردية فيها.

ومرد الانقسام هذه المرة التسمية التي أطلقها الشيخ عدنان العرعور في برنامج «مع سورية حتى النصر» (الذي تبثه قناة وصال من السعودية)، وهي «مليونيّة الجيش الحر»، التي رفعت في عدد من المناطق، ولا سيما باب هود في حمص، والضمير في ريف دمشق، والحميدية في حماه ومناطق أخرى في إدلب.

حدد العرعور موقفه من التسميّة التي دعت إليها الهيئة العامة بشكلٍ بخّس فيه ذكرى الانتفاضة الكرديّة، عندما اعتبرها شجارًا نشأ بسبب الخلاف حول مباراة كرة قدم بين فريقين عربيّ وكرديّ، واعتبر العرعور أن الوحدة الوطنية تتطلب فقط الاهتمام بقضية تسليح الجيش الحر الذي يتولّى مهمات الدفاع عن الشعب السوريّ، وهو المطلب الرئيس للثوار في سورية[٣٢].

أدى التباين الحاصل إلى حراك كرديّ يتفق مع الحراك الاحتجاجيّ العام في وتيرة وديمومة التظاهرات، ويختلف في الشعارات والتسميّة والمطالب، مع زيادة الطابع الإسلامويّ في هذه الشعارات. كما اختلف النهج المسلح عند الأكراد عنه لدى قوى الثورة السورية الأخرى، إذ اتخذ الأكراد موقفًا متحفظًا من الجيش الحر وقادته، ولم ينضموا إلى هيئات المعارضة السورية أو كتائب المعارضة المسلحة. وتعاونت الأحزاب الكردية مع إقليم شمال العراق في تدريب المجندين الأكراد المنشقين عن الجيش، لتسلم الإدارات والدوائر الحكوميّة في المناطق الكردية شمال شرق سورية (الحسكة، القامشلي، عفرين) في حين

---

(٣٢) لمشاهدة حلقة «مع سورية حتى النصر» على قناة وصال بتاريخ ٨/ ٣/ ٢٠١٢، اتبع الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v= WeiIU03C4QM>.

سيطرت ميليشيات حزب الاتحاد الديمقراطيّ على أغلبية الإدارات والمواقع الأمنيّة في حلب وعفرين.

٢ ـ خريطة التحالفات الحزبية الكرديّة في أثناء الثورة

عرضنا سابقًا خريطة التحالفات الحزبيّة الكرديّة ونشاطها ضمن المعارضة السورية في مرحلة ما قبل انطلاق الثورة السورية، وتبيّن حينها أن الأحزاب الكرديّة بعد الانتفاضة الكردية في عام ٢٠٠٤ كانت تميل إلى الانضواء في تشكيلات المعارضة السورية (إعلان دمشق)، وابتعدت من توصيف نفسها باعتبارها حالة خاصة ضمن قوى المعارضة السورية. وشجعها على ذلك الاهتمام غير المسبوق الذي أبداه بعض أحزاب المعارضة السورية بحالة الأكراد في سورية وبحقوقهم، والنظر إلى انتفاضتهم في إطار الحراك السياسيّ المعارض للنظام.

كان قادة حركة الإخوان المسلمين في الخارج أكثر المتحمسين للانتفاضة الكرديّة في عام ٢٠٠٤، بغض النظر عن نتائجها المحتملة أو تداعياتها السياسيّة. تغاضت الحركة عن أحوال نشأة الانتفاضة الكرديّة ومسبباتها، ونظرت إليها في إطار حركة شعبيّة تعارض النظام القائم، وبالتالي يمكن إيجاد تقاطعات مع قادتها لإنتاج تحالف سياسيّ تكون ركائزه داخل سورية. وفي سبيل ذلك أصدرت جماعة الإخوان المسلمين في سورية وثيقةً سياسيّةً في ١٧ أيار/ مايو ٢٠٠٥ تتناول موقف الجماعة من القضية الكرديّة. حاولت الجماعة توظيف حالة الشحن القوميّ الذي خلفته الانتفاضة الكرديّة بين العرب والأكراد، وذلك من خلال التركيز على البعد الإسلاميّ باعتباره وعاءً جامعًا بين العرب والأكراد «الذين ينتمون للأمة الإسلاميّة». ودعمت حركة الإخوان المسلمين

في وثيقتها «حقوق الأكراد» كما كانت تطالب بها أغلبية الأحزاب الكرديّة، واستخدمت في صوغ الوثيقة المفردات السياسيّة ذاتها التي تطرحها الأحزاب الكردية، والتي لم تكن تلقَ إجماعاً لدى بقية أطياف المعارضة السورية، وأهم ما جاء في وثيقة الإخوان المسلمين حول القضية الكردية ما يلي[٣٣]:

ـ التوقف فورًا عن ممارسة سياسات التمييز العنصرية بحق المواطنين الأكراد، وإبطال كافة الإجراءات التمييزية الناشئة عنها.

ـ إنهاء معاناة مئات الآلاف من المواطنين الأكراد الذين حُرِموا من حقّ الجنسية، أو جُرّدوا منها، وذلك بإعادة هذا الحق إليهم، ومعالجة الآثار الناجمة عن حرمانهم منه.

ـ الاعتراف بالخصوصية الكردية والحقوق الثقافية للإخوة المواطنين الأكراد، بكلّ أبعادها الحضارية، والثقافية، والاجتماعية في إطار وحدة الوطن وتماسكه، وبحق التعبير عن هذه الخصوصية، لإبراز ملامحها ومآثرها التي هي مآثرُ للأمة والوطن أجمع.

ـ التعويض على المتضرّرين من السياسات والإجراءات العنصرية على كافة الأصعدة، وبالطريقة التي تعيد للمواطن الكردي ثقته بذاته وبمكانته في وطنه، وبشركائه في هذا الوطن.

ـ إطلاق سراح جميع المعتقلين والموقوفين على خلفية

---

(٣٣) «القضية الكردية: رؤية جماعة الإخوان المسلمين في سورية،» (مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، ١٨/ ٥/ ٢٠٠٥)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.asharqalarabi.org.uk/barq/b-mawaqif-h-u2.htm>.

أحداث الثاني عشر من آذار/ مارس ٢٠٠٤ وتداعياتها، أو أيّ خلفيات فكرية أو سياسية، وإلغاء الأحكام الجائرة الصادرة بحقهم.

يتبين لنا من الوثيقة السابقة اهتمام الجماعة بالقضية الكرديّة آنذاك، وسعيها إلى إقامة تحالف سياسيّ مع الأكراد من خلال المناداة بمطالبهم وطروحاتهم كما هي واردة في أدبياتهم السياسيّة، خصوصًا في ما يتعلق بالشعب الكردي والخصوصية الكرديّة، والاعتراف بوجود ممارسات «عنصرية» بحق الأكراد خارج مآسي الاستبداد، التي يشترك فيها السوريون جميعهم من دون استثناء. وهذا ما كان يعكس مأزق الجماعة في العمل السياسيّ السوريّ واستعدادها للذهاب في تحالفات براغماتيّة، كما حصل في جبهة الخلاص في عام ٢٠٠٦.

وجدت وثيقة الإخوان المسلمين صدىً إيجابيًّا لدى قادة الأحزاب الكرديّة، لكنهم ابتعدوا من التحالف المباشر معهم، وفضلوا العمل في إطار إعلان دمشق الذي أُسِّسَ في عام ٢٠٠٥، والذي انضمت إليه حركة الإخوان المسلمين.

إن ميل الأحزاب الكردية إلى العمل في الإطار الوطني السوريّ تغير مع بداية الثورة السورية، إذ اتجه قادة الأحزاب الكرديّة إلى توحيد خطابهم أمام النظام السوريّ والمعارضة السورية، لكن دون أن يفكّروا في بناء جسم سياسيّ خارج تشكيلات المعارضة السورية الحزبية. وفي سبيل ذلك عقدت الأحزاب الكرديّة ابتداء من شهر نيسان/ أبريل ٢٠١١ اجتماعات عدة تمكّنت من التجمع في ائتلاف أطلق عليه «الحركة الوطنية الكرديّة» لتنسيق مواقفها وخطابها، وضمَّ اثني عشر حزبًا كرديًّا ـ تسعة أحزاب منها تشكل المجلس الكردي، وحزبان يشكلان

التحالف الديمقراطي، وحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD). وأصدرت الحركة الوطنية الكردية في ١٩ أيار/ مايو ٢٠١١ مبادرة لحل الأزمة الحاصلة في سورية، ونادت فيها بشكل عام بالاعتراف بالقضية الكردية باعتبارها قضية قومية، وإيجاد حل نهائي لها، والاعتراف بهويّة الشعب الكردي وحقوقه، بالإضافة إلى المطالب العامة بدمقرطة سورية وتداول الحكم وإشاعة الحياة السياسية ووضع حد لاحتكار السلطة ولسحق مطالب الناس عبر القمع والإرهاب. وكان خيار الحركة الوطنية الكردية هو التحرك ضمن الإطار الوطني السوري(٣٤).

---

(٣٤) جاء في مبادرة الحركة الوطنية الكردية بتاريخ ١٩ تموز/ يوليو ٢٠١١ ما يلي:

١ ـ إنهاء العنف ضد المتظاهرين والسماح بالتظاهر السلمي؛

٢ ـ تطبيق مرسوم رفع حالة الطوارئ وإلغاء المحاكم والقوانين الخاصة والإفراج عن المعتقلين السياسيين؛

٣ ـ السماح للأحزاب والتيارات السياسية بمزاولة نشاطها السياسي؛

٤ ـ إلغاء كافة الإجراءات التمييزية وإلغاء كل المراسيم السرية المطبقة بحق الأكراد، والاستعجال في منح الجنسية لـ«الأجانب» وتسجيلهم في السجلات المدنية، وإنهاء حالة الإهمال للمناطق الكردية وتطبيق مبدأ المساواة أسوة بالمناطق الأخرى؛

٥ ـ الدعوة لمؤتمر وطني يضم كافة مكونات المجتمع السوري السياسية دون استثناء مهمته إقرار صيغة مشروع لدستور جديد يُطرح على السوريين للتصويت، وإطلاق حرية الإعلام والصحافة؛

٦ ـ ضمان تطبيق مبدأ فصل السلطات الثلاثة؛

٧ ـ حل القضية الكردية حلًا ديمقراطيًا وعادلًا، عبر الاعتراف الدستوري بالأكراد كمكوِّن أساسي من الشعب السوري وضمان حقوقهم القومية؛

٨ ـ حماية وضمان الحقوق الثقافية للأقليات العرقية والدينية في سورية.

انظر: «الأحزاب الكردية تطرح للمرة الأولى مطالبها علانية» كرد ووتش (Kurd Watch، ١٩/ ٥/ ٢٠١١) على الموقع الإلكتروني: <http://www.kurdwatch.org/index.php?aid=1534&z=ar&cure=235>.

على الرغم من التعاطيّ المرن مع التنازلات التي قدَّمها النظام إلى الأكراد، إلا أن الأحزاب الكرديّة نشطت في جهدها مع بقية المعارضة السورية الموجودة داخل سورية لبناء كيان سياسيّ يقابل النظام في أي حوار وطنيّ محتمل.

أ ـ بناء هيئة التنسيق الوطنية

بدأ العمل لإنضاج هذا الكيان مع بداية الثورة السورية، إذ تم الاتصال وتوجيه الدعوة، على قاعدة عدم استثناء أي طرف، شريطة انضوائه في صف المعارضة، ووُجّهت الدعوة إلى الأطراف التالية: التجمع الوطني الديمقراطي، إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي، تجمع اليسار الماركسي (تيم)، الحركة الوطنية الكردية (من ضمنها الأحزاب الكردية داخل إعلان دمشق)، شخصيات خارج سورية من الإخوان المسلمين، شخصيات مستقلة داخل سورية وخارجها.

أثمرت الاتصالات بين هذه القوى تأليف «هيئة التنسيق الوطنية» في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١١ التي ضمّت في البداية طيفًا كبيرًا من القوى والشخصيات السياسية، إلا أنها لم تضم أطراف المعارضة جميعها. إذ اعتذر إعلان دمشق عن المشاركة آنذاك، وغابت القوى الإسلاميّة عن التمثيل داخل الهيئة، ويورد الجدول الرقم (٣ ـ ١) أسماء الأحزاب السياسيّة المنضويّة في هيئة التنسيق الوطنية[٣٥].

---

(٣٥) طالب البيان الصادر عن هيئة التنسيق الوطنية بإلغاء المادة الثامنة من الدستور السوري، والبدء بحوار وطني يقود عملية التغيير الديمقراطي وحل =

أدى تأليف هيئة التنسيق إلى انقسام أحزاب الحركة الوطنية الكرديّة، إذ يبين الجدول أن التمثيل الكرديّ اقتصر على خمسة أحزاب هي: حزب يكيتي الكردي في سورية، وحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، والحزب اليساري الكردي في سورية، والحزب الديمقراطي الكردي في سورية (البارتي) ـ جناح نصر الدين إبراهيم، والحزب الديمقراطي الكردي السوري. وضمّت اللجنة التنفيذية لهيئة التنسيق ثلاث شخصيات كرديّة هم: محمد موسى عن حزب اليسار، وصالح مسلم محمد عن حزب (PYD)، وجمال شيخ باقي عن الحزب الديمقراطي الكردي السوري[٣٦].

أما الأحزاب الكردية الأخرى المشاركة في إعلان دمشق فامتنعت عن الانضمام إلى الهيئة، وبقيت بعض الأحزاب الكردية خارج الائتلافين، ساعية إلى بناء تيار كرديّ معارض يتحدث باسم الأكراد بصفتهم قوميّة في سورية.

= الحكومة الحالية وتشكيل حكومة انتقالية تضطلع بالمهمات التالية:

١. تطوير مشروع لدستور يضمن نظامًا برلمانيًا ودولة مدنية وحقوقًا متساوية لجميع مواطني الدولة.

٢. تطوير قانون عصري للانتخابات والإعلام والأحزاب.

٣. الوجود القومي الكردي في سورية جزء أساسي وتاريخي من النسيج الوطني السوري، الأمر الذي يقتضي إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في إطار وحدة البلاد أرضًا وشعبًا، والعمل معًا لإقراره دستوريًا، وهذا لا يتناقض البتة مع كون سورية جزءًا لا يتجزأ من الوطن العربي.

(٣٦) «دمشق: تأسيس تحالف معارض جديد بمشاركة كردية،» (كرد ووتش (Kurd Watch)، ٤/ ٧/ ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.kurdwatch.org/index.php?aid=1755&z=ar&cure=235>.

الجدول الرقم (٣ ـ ١)
هيئة التنسيق الوطنية

أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي	الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي
	حزب العمال الثوري العربي
	حركة الاشتراكيين العرب
	حزب العمل الشيوعي
	حزب البعث الديمقراطي
أحزاب تجمع اليسار الماركسي	تجمع الماركسيين الديمقراطي
	حزب العمل الشيوعي
	الحزب الشيوعي السوري ـ المكتب السياسي
	الحزب اليساري الكردي
	هيئة الشيوعيين السوريين
حركات وقوى أخرى	حركة الإحياء العربي
	حركة «معًا» من أجل سورية حرة ديمقراطية
أحزاب الحركة الوطنية الكردية	الحزب الديمقراطي الكردي في سورية (البارتي) (نصر الدين إبراهيم)
	حزب يكيتي
	حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي PYD
	الحزب الديمقراطي الكردي السوري
الحزب السرياني الديمقراطي	

لم ترتقِ هيئة التنسيق إلى مستوى الحراك الثوري المتصاعد آنذاك، خصوصًا لجهة تجذر المطالبة بإسقاط النظام، واستمرت في العمل ضمن آلياتها القديمة القائمة على الاستفادة من أزمة النظام، لتعزيز مكاسب أحزاب المعارضة التقليدية من النظام. وهذا ما دفع حزب الاتحاد الديمقراطي إلى البقاء معها، إذ فضَّل

الحزب الظهور سياسيًّا ضمن تكتلات المعارضة السورية من دون أن ينقطع عن النظام الحاكم بحكم العلاقة الوطيدة بينهما، التي تعود إلى ثمانينيّات القرن المنصرم. في حين بدأت الأحزاب الكرديّة الأخرى بالانسحاب منها تدريجًا، ولا سيما حزب يكيتي في ١٦ أب/أغسطس ٢٠١١. ومن الجدير بالذكر أن حزب يكيتي وتيار المستقبل هما الحزبان الكرديان الوحيدان اللذان قاما بدعوة محازبيهما إلى الانخراط في الحراك الاحتجاجي ضد النظام، إلا أن هذه المشاركة لم تحدث فارقًا كبيرًا بسبب محدوديّة عدد المحازبين والمناصرين للحزبين في المناطق الكردية.

عزا حزب يكيتي انسحابه من هيئة التنسيق إلى عدم وضوح المسألة الكردية في البيان التأسيسي لهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي، أما الالتباس فكان سببه الأساسي ما ورد في بيان الهيئة عن أن «سورية جزءٌ لا يتجزأ من الوطن العربي»، وأن ذلك لا يتوافق مع المبادرة التي قدمتها في ١٤ أيار/مايو ٢٠١١ بخصوص المسألة الكرديّة[٣٧].

يبدو أن يكيتي شهد نوعًا من اجماع داخلي في مكتبه السياسيّ على موقفه هذا، أي التخلي عن عضوية هيئة التنسيق. وعبّر الحزب عن ذلك في بيان انسحابه لـ «عدم جدوى انضمام الأحزاب الكردية إلى هيئات المعارضة السورية بأن تكون جزءًا من أي تحالف سوريّ معارض»[٣٨]. من هنا

---

(٣٧) «انسحاب حزب يكيتي الكردي من هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي،» (كرد ووتش (Kurd Watch)، ١٨/٨/ ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.kurdwatch.org/index.php?aid=1895&z=ar&cure=235>.

(٣٨) المصدر نفسه.

كانت دعوته إلى الأحزاب الكرديّة الأخرى للانسحاب من تحالف إعلان دمشق وهيئة التنسيق وتأسيس تكتل كردي مستقل يمكن أن يقيم تحالفات مع تشكيلات المعارضة السورية. وهو ما ستقوم الأحزاب الكرديّة به بتأسيس المؤتمر الوطني الكرديّ الذي سيتحول لاحقًا إلى المجلس الوطنيّ الكرديّ.

بغض النظر عن طبيعة ووظائف تحالفات الأحزاب الكرديّة إلا أن المرحلة التي أعقبت انسحابها من هيئات المعارضة السورية ترافقت مع ارتفاع وتيرة استخدام مصطلحات ـ مفاهيم تنم عن نزعة انفصالية، مثل مصطلح «كردستان الغربية»[(٣٩)]، «الجزء من كردستان الكبرى الذي ألحق بسورية»، «العرب في كردستان الغربية». وأخذت هذه المصطلحات تظهر في الخطابات السياسيّة والبيانات الحزبيّة واللافتات الاحتجاجيّة أيضًا، وأصبحت مطالب الفدراليّة والانفصال أحيانًا مفردات سياسية يوميّة لكتاب سياسيين كرد يجاهرون بها علانيّة في مقالاتهم وكتاباتهم، وهو ما ابتعدت منه الأحزاب الكرديّة منذ انخراطها في العمل الحزبي في عام ١٩٦٥[(٤٠)]. وكانت هذه التعابير أيديولوجية أو عقائدية رغبوية، وليست تعابير واقعية

---

(٣٩) انظر مثلًا الحديث مع صالح مسلم على قناة الجزيرة، بتاريخ ١٦ آب/ أغسطس ٢٠١١، أو بيانات ريكفتين أو تيار المستقبل الكرديّ.

(٤٠) انظر المقالات التي تنشر في عدد من المواقع الكرديّة، ولا سيما موقع حزب الاتحاد الديمقراطي، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر: ناصر الحاج منصور، «غرب كردستان وسيناريوهات التفجير،» (حزب الاتحاد الديمقراطي)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.pydrojava.net/ara/index.php?option=com_content&view=article&id=7582:2012-09-06-19-56-46&catid=53:2011-07-13-17-02-26&Itemid=60>.

ممكنة، حتى على مستوى الفترة الطويلة الأمد لخمسة عشر عامًا فأكثر.

ب ـ تأسيس المؤتمر الوطني الكردي: المشروع القومي الكردي

منذ شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١١، حاولت أطياف المعارضة السورية التقليديّة أن تتوحد، أو أن تنسق بشكل فاعل في ما بينها، لإنتاج إطار سياسيّ يُعبّر عن الثورة ويمثّلها سياسيًّا. وتمخضت في النهاية، بعد اجتماعات عديدة جرت في الدوحة وإسطنبول، عن تأليف المجلس الوطنيّ السوري في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الذي ضم أغلبيّة أطياف المعارضة الحزبيّة التقليديّة، باستثناء هيئة التنسيق، والأحزاب الكرديّة. كما ضم أيضًا هيئات الحراك الثوريّ الجديدة (لجان التنسيق المحلية، المجلس الأعلى للثورة السورية، الهيئة العامة للثورة السورية ـ مراقب)، وطمح المجلس الوطني في انضمام بقية تكتلات المعارضة إليه ليصبح عنوانًا سياسيًّا للثورة السورية، معترفًا به دوليًّا باعتباره ممثلًا شرعيًا للشعب السوريّ.

أخفقت مفاوضات التوحّد والتنسيق كلها بين قوى المعارضة العربيّة والأحزاب الكرديّة، واقتصرت المشاركة الكردية في المجلس الوطني السوريّ على كتل صغيرة أو شخصيات سياسيّة كرديّة مستقلة لأسباب عدة، بعضها موضوعي والآخر مرتبط بأجندات حزبية كردية، وأبرزها:

(١) **شعار إسقاط النظام**: شكل أبرز أوجه التباين غير المعلن بين الأحزاب الكرديّة وتكتّلات المعارضة، إذ لم تتوافر قناعة لدى أغلبيّة الأحزاب الكرديّة بضرورة إدراج هذا المطلب باعتباره هدفًا سياسيًّا واضحًا وصريحًا، ونتج هذا الفهم في ما

يبدو من ضرورة طرح مواقف تميّز الأكراد عن الحركة الثورية الوطنية، وتسمح بهامش مناورة لابتزاز تنازلات من النظام والثورة على حد سواء، ولا يستثنى من هذه القناعة وجود تقديرات بأن النظام قوي ومتماسك وله تشابكات مع فاعلين إقليميين ودوليين (إيران، روسيا)، وهو ما يشكل له غطاء سياسيًّا ومانعًا أمام إجراءات دوليّة رادعة ضده، ويؤمن له أيضًا منافذ لتجاوز أزماته الناجمة عن العقوبات الاقتصادية والسياسيّة. ويضاف إلى ذلك سبب آخر يتجلى في عدم معرفة الأحزاب بمآلات المسألة الكرديّة بعد سقوط النظام. وبقي هذا المطلب يخضع لتحفظات الأحزاب الكردية حتى بعد تأسيس المؤتمر الوطني الكردي في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، إذ شهدت الجلسة التأسيسية تصويتًا على قضية المطالبة بإسقاط النظام، ورفضت خلالها أغلبية وفود الأحزاب إدراج هذا المطلب ضمن بيان المؤتمر الذي نص على «أن حل الأزمة في سورية مشروط بتغيير النظام الشمولي والتسلطي مع هيكلياته الثقافية والتنظيمية وبحل الدولة الأمنية»[٤١].

(٢) **الدور التركي**: كانت الأحزاب الكرديّة تراقب بحذر تبلور الموقف التركيّ من الثورة السورية، في ظل حساسيّاتهم التاريخيّة في علاقتهم بتركيّا. وازدادت المخاوف الكرديّة بعد أحداث جسر الشغور في ٤ ـ ١٠ حزيران/ يونيو ٢٠١١، التي أسفرت آنذاك عن لجوء عشرة آلاف سوري إلى مخيمات أقامتها

(٤١) «من هي المعارضة الكردية السورية: تطور الأحزاب الكردية، ١٩٦٥ ـ ٢٠١١،» (كرد ووتش (Kurd Watch)؛ التقرير الرقم ٨، المركز الأوروبي للدراسات الكردية، برلين، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١)، ص ٢٩.

تركيا على الحدود مع سورية، إذ رأت الأحزاب الكرديّة أن مسألة اللاجئين قد تشكل ذريعة لتدخل عسكريّ تركي في سورية في المستقبل. انطلاقًا من هذا المعطى حرص الأكراد في جولات التفاوض مع تكتّلات المعارضة السورية على إدراج بند يرفض التدخل العسكريّ الخارجيّ[٤٢] (خلافًا لموقفهم في العراق)، وهو أحد الأسباب التي تفسر تموضع بعض الأحزاب في هيئة التنسيق الوطنيّة وابتعادها من تكتلات المعارضة الأخرى، ولا سيما الإسلاميين الذين وجدوا نوعًا من الاحتضان والدعم من حكومة حزب العدالة والتنميّة، وغدت إسطنبول مركزًا نشيطًا للمعارضة السورية بهدف عقد اجتماعاتها وتنسيق مواقفها.

(٣) عسكرة الثورة: بدأت ملامح عسكرة الثورة تفرض نفسها بعد حادثة جسر الشغور، في بداية حزيران/ يونيو ٢٠١١. وساعد في ذلك زيادة حدة القمع الأمني والعسكريّ، وانشقاقات ضباط ومجندين عن الجيش السوريّ. وتدريجًا بدأت الثورة السورية تسير ضمن اتجاهين رئيسين، احتجاجيّ مدنيّ، وكفاحيّ مسلح فرضته في البداية الحاجات الدفاعيّة لرد الاعتداءات والاقتحامات الأمنيّة والعسكريّة. وكانت الأحزاب الكرديّة تعارض الانجرار إلى عسكرة الاحتجاجات وتصرّ على الاحتجاجات السلميّة، مخافة تمكّن النظام بقوّته العسكريّة الكبيرة، وبالغطاء الدوليّ والإقليمي من القضاء عليها، لكن على الرغم من تفاوت موازين القوى انجرّت تكتلات المعارضة

(٤٢) بعد موافقة هيئة التنسيق الوطنيّة على وثيقة صدرت عن اجتماع تكتلات عدة وشخصيات معارضة في الدوحة في ١٥/ ٩/ ٢٠١١، طلبت هيئة التنسيق في رسالة بعثت بها إلى أحد القائمين على المؤتمر إدراج بند رفض التدخل العسكري الخارجي، ضمن بنود أخرى، أبرزها رفض العنف، والطائفية، والاعتراف بالحقوق القومية واللغويّة.

السورية إلى اعتماد عسكرة الثورة، خصوصًا بعد تأسيس كيانات عسكريّة، مثل لواء الضباط الأحرار بقيادة المقدم حسين هرموش، وتأليف الجيش السوري الحر بقيادة العقيد رياض الأسعد في ٢٩ تموز/ يوليو ٢٠١١. وتبيّن لاحقًا أن الأحزاب الكرديّة وقفت ضد الظاهرة المسلحة ليس دفاعًا عن مبدأ سلميّة الثورة، وإنما لرؤيتها الآنيّة أن النظام السوريّ قادرٌ على قمعها واستئصالها، لذلك حرصت على رفض العسكرة في ما يبدو باعتباره (الرفض) أحد مداخل تعزيز نقاطها في أي عمليّة تفاوض بينهما في المستقبل، وحين أدركت العكس في مراحل متأخرة من الثورة، قامت بالتعاون مع حكومة كردستان العراق بتدريب مجندين وشباب أكراد، عاد عدد منهم إلى المناطق الكرديّة في سورية لتسلم إدارتها بعد انسحاب قوات النظام منها، في حين كان لحزب الاتحاد الديمقراطيّ ميليشيات جاهزة سيطرت على مناطق كردية كبيرة في عفرين وعامودا وعين العرب.

بناءً على الأسباب السابقة، وتوجّه المعارضة السورية إلى الانخراط في تكتل سياسيّ يوحدها وينسِّق مواقفها، رأت الأحزاب الكرديّة ضرورة إنضاج تكتل سياسيّ حقيقيّ ينهيّ حالة الانقسام بينها من جهة، وتوزّعها ضمن هيئات المعارضة السورية من جهة أخرى، فكانت الدعوة إلى مؤتمر وطني كرديّ عُقِد في مدينة القامشلي في ٢٦ ـ ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، شاركت فيه أحزاب الحركة الوطنيّة الكردية وشخصيات سياسيّة كرديّة مستقلة ومجموعات شبابية، وبلغ عدد المشاركين في المؤتمر مئتين وسبع وخمسين شخصية. بينما قاطعه عددٌ من الأحزاب الكردية، منها تيار المستقبل الكرديّ في سورية، وحزب الاتحاد الديمقراطيّ، والحزب الديمقراطيّ الكرديّ

(البارتي) جناح عبد الرحمن ألوجيّ، وجزءٌ من التنسيقيات والمجموعات الشبابيّة التي تنظم التظاهرات المناوئة للنظام.

تضمَّن بيان المؤتمر النقاط الرئيسة التالية[٤٣]:

ـ «حلّ الأزمة السورية مشروطٌ بتغيير النظام الاستبدادي الشمولي ببنيته التنظيمية والسياسية والفكرية، وتفكيك الدولة الأمنية وبناء دولة علمانية ديمقراطية تعدّدية برلمانية وعلى أساس اللامركزية السياسية، كما أنه لا بد من سحب الجيش والقوى الأمنية من المدن السورية». ونلاحظ في هذا البند الابتعاد من إدراج مطلب إسقاط النظام الذي رفعته الثورة السورية، والمجموعات الشبابيّة والتنسيقيات الكرديّة التي تنظم التظاهرات المناوئة للنظام في المناطق الكرديّة، وإضافة بند الحكم اللامركزي، وهو كشعار يذهب أبعد من الفدرالية.

ـ «يعيش الشعب الكردي على أرضه التاريخية، ويشكل جزءًا أساسيًّا من النسيج المجتمعي والوطني والتاريخي لسورية، وهذا يتطلب الإقرار الدستوري بوجوده كمكّون رئيسي من مكوِّنات الشعب السوري وثاني أكبر قومية فيه، إضافة إلى إيجاد حل ديمقراطي عادل لقضيته القومية بما يضمن حقه في تقرير مصيره بنفسه ضمن وحدة البلاد». يجري التأكيد هنا على مفهوم القومية الكردية على الرغم من الحساسية لمفهوم القومية العربية، قومية الأكثرية في الدولة. ونلاحظ أيضًا وجود كم هائل من التناقضات بين اعتبار الكرد في سورية شعبًا، وفي الوقت ذاته اعتبارهم

---

(٤٣) «تأسيس المؤتمر الوطني الكردي،» (كرد ووتش (Kurd Watch)، ١/١١/٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.kurdwatch.org/index.php?aid=2141&z=ar&cure=235>.

قوميّة، ومكوّنًا من مكونات الشعب السوريّ. كما أن عبارة «الشعب الكرديّ على أرضه التاريخية» تدلّل بوضوح على أن الأحزاب الكرديّة تجاوزت مطلب اللامركزيّة الإداريّة الذي كانت تطرحه سابقًا، وحتى اللامركزيّة السياسيّة التي نادت بها في مراحل متقدمة من الثورة إلى «كردنة» الأرض. وإذا كانت الأرض كرديّة والأكراد قومية، فهي إذًا أرض قومية. وحق تقرير المصير هنا لا يعني حقوقًا ثقافيةً أو جماعيةً أخرى للسكان، بل حقوقًا على الأرض ومطالب إقليمية (Territorial) (وهذا هو كل الفرق بين أرض (Land)، وأرض (Territory))، وهو ما قد يؤشر إلى مطامح انفصاليّة، أو تكرار نموذج كردستان العراق. والغريب في بيان هذا المؤتمر مقدار المزايدة السياسيّة الذي قامت به الأحزاب المشاركة، إذ تعتبر طروحاتها متقدّمة مقارنة بمطالب حزب الاتحاد الديمقراطيّ الذي يناديّ «بحكم ذاتي إداري ديمقراطي» مع فارق بسيط أن هذه الأحزاب تقدِّم نفسها باعتبارها أحزابًا سورية كرديّة وليست أحزابًا كرديّة وحسب، كما هو حال حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) الذي رفض عضويّة أي مجالس كردية لأسباب متعددة، أبرزها وجود مادة في نظام الحزب تنص على قسم الولاء لزعيم الحزب(٤٤) ـ وهو تركيّ وليس سوريًّا ـ وبالتالي يتم التعامل معه باعتباره حزبًا تقوده قيادة تركية غير سورية في سورية. مثَّل بيان المؤتمر خروج الأحزاب الكرديّة عن الخطاب السياسيّ الذي كان يحكم عملها باعتبارها أحزابَ معارضةٍ سورية، وهو ما يفسّر عدم الثقة الذي حكم تكتلات

---

(٤٤) حزب العمال الكردستاني (pkk)، الذي يُعتَبر حزب الاتحاد الديمقراطي امتدادًا له في سورية.

المعارضة السورية الرئيسة في التفاوض مع الأحزاب الكرديّة.

ـ «يجب الاعتراف بالحراك الشبابي الكردي كجزء من الثورة السورية السلمية. ويفترض توفير ضمانات لحرية المعتقدات وممارسة الشعائر الدينية واحترامها وحمايتها دستوريًّا، وضرورة تأمين الحقوق القومية للسريان كلدو آشور والأقليات الأخرى». نلاحظ في هذا البند توجّه الأحزاب الكرديّة للحاق بالحراك الشبابيّ الكرديّ خارج الأحزاب والمنخرط في الثورة بهياكلها وتوجّهاتها، وذلك من خلال تصدير رسائل ملتبسة تفصل الحراك الشبابيّ الكرديّ عن الثورة. فالحراك الشبابيّ الكرديّ الذي نشأ واستمرَّ خارج الأحزاب انضمَّ إلى الثورة واعتمد مطالبها وشعاراتها، وبالتالي يعتبر جزءًا رئيسًا منها لا يحتاج إلى اعتراف من أي جهة حزبية، كما أن الثورة طوّرت، ومنذ البدايات خطابًا تحفيزيًّا للشباب الكردي للانخراط فيها، وذلك من خلال الاحتفاء بالحراك الكرديّ وتسليط الضوء على الحقوق الثقافيّة واللغويّة للأكراد والمطالب الديمقراطيّة المشروعة، واختارت في أكثر من مناسبة تسميات كرديّة لتصبح عنوانًا سياسيّا للحراك الاحتجاجيّ في سورية. من هنا يمكن تصنيف هذا البند في إطار سعي الأحزاب الكرديّة إلى تميّز الحراك الاحتجاجيّ الكرديّ وفصله عن الحراك الثوري الوطني تمهيدًا لاحتوائه وتوجيهه ضمن مسارها السياسي.

في الإطار التنظيمي تمخض عن المؤتمر تأسيس لجنة تنفيذية مؤلفة من خمسة وأربعين شخصًا توزعوا على الأحزاب السياسية على الشكل التالي: (عشرون ممثلًا) هم رؤساء الأحزاب المشاركة، وعضو من المكتب السياسي لكل حزب، وستة ممثلين للمجموعات الشبابية والتنسيقيات، أما الباقون فشخصيات

سياسيّة مستقلة. وأقرَّ بيان المؤتمر أن انضمام أي حزب إلى المؤتمر الوطني الكرديّ يعني تعليق عضويته في أي أطر أخرى.

ج ـ احتواء الحراك الشبابي

بعد تأسيس المؤتمر الوطنيّ الكرديّ بدأت الأحزاب الكرديّة تحفِّزُ أنصارها على الخروج في تظاهرات مناهضة للنظام، لكن بقيت مشاركتها في إطار محدود. وتبيّن أن الهدف من هذه المشاركة كما توضّح في البيان هو رغبة الأحزاب في احتكار التحدّث باسم الشارع الكرديّ. ونجم عن تظاهرات الأحزاب في جمعة «الله أكبر»، بتاريخ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ انقسامٌ في حركة الاحتجاجات في القامشليّ وعامودا بين مجموعات من المؤتمر الوطني الكرديّ ومجموعات شبابية كردية مستقلة عندما بدأت هذه المجموعات بالهتاف «لا حزبيّة ولا أحزاب.. ثورتنا ثورة شباب»، و«الشعب يريد إسقاط النظام»، الأمر الذي أدى إلى قيام مجموعات المؤتمر الوطني الكرديّ بتنظيم تظاهرة مستقلة على اعتبار أن مطالبها لا تتوافق مع شعار «إسقاط النظام» وإنما «تغيير النظام»[٤٥]، وتعزّز هذا الانقسام في جمعة «تجميد العضويّة» في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ عندما سعى المؤتمر الوطني إلى تبني التظاهرات الكرديّة، فأطلق على هذه الجمعة شعار «المؤتمر الوطني الكرديّ يمثلني» في تقليد لتسمية سابقة كانت الهيئات التنظيمية في الثورة السورية قد اعتمدتها بعد تأسيس المجلس الوطنيّ السوريّ، وهي «المجلس الوطني يمثِّلني».

---

(٤٥) محادثة عبر السكايب مع الناشط الكرديّ كافين هيرسان، بتاريخ ٤/ ١١/ ٢٠١١.

في سبيل توحيد التظاهرات الكرديّة بدأ المؤتمر الوطنيّ الكرديّ بتغيير الشعارات واللافتات في تظاهراته، إذ نادت التظاهرة الحزبيّة في «جمعة طرد السفراء» في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر، أول مرة، بإسقاط النظام، وهو ما ساهم في توحّد التظاهرات المنظَّمة في القامشلي ضمن مسيرة واحدة التزمت تسمية الجمعة التي اختارتها الثورة وشعاراتها بإسقاط النظام[٤٦]. تلا ذلك انفتاح القادة الحزبيين على المجموعات الشبابيّة الكرديّة بشكلٍ مكَّنَ الأحزاب الكردية في عين العرب في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ من تنظيم تظاهرة كردية ضمت المجموعات الشبابيّة تحت شعار «المجلس الوطني الكردي يمثلني[٤٧]»، فكانت بذلك نقطة البداية لانضمام المجموعات الشبابية إلى المؤتمر الوطني الكردي ـ المتعارف عليه إعلاميًّا باسم «المجلس الوطنيّ الكرديّ» ـ واعتماد شعاراته وخطّه السياسيّ. من هنا أصبح المجلس الوطنيّ الكرديّ يشكل أكبر ائتلاف للأحزاب الكردية، ويحظى بتأييد ملحوظ من المجموعات الشبابيّة المنخرطة في الثورة، وأضحى قوة منافسة لحزب الاتحاد الديمقراطيّ الكردي (PYD) في الشارع الكرديّ، وعنوانًا سياسيًّا بارزًا تتواصل معه الأطراف المؤثِّرة في الأزمة السورية. وكانت جامعة الدول العربيّة من أوائل هذه الأطراف التي انفتحت على المجلس الوطنيّ الكرديّ، إذ التقى أمينها العام، نبيل العربي،

(٤٦) «توحيد المظاهرات الكرديّة من جديد،» (كرد ووتش (Kurd Watch)، ٢١/ ١١/ ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.kurdwatch. org/ index.php?aid= 2225&z=ar&cure=235>.

(٤٧) في البيان الرسمي تم اعتماد تسمية المؤتمر الوطني الكردي، ثم استبدلت لاحقًا بـ «المجلس الوطني الكردي».

في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ وفدًا من المجلس الوطنيّ الكرديّ برئاسة عبد الحميد درويش، وذلك في إطار الجهد الذي كانت تبذله جامعة الدول العربيّة لتوحيد المعارضة السورية مقدّمة للسير قدمًا في المبادرة العربيّة الأولى التي تنص على إقامة حوار وطني مباشر مع النظام لتحقيق عملية الانتقال السياسيّ في سورية.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن المجلس الوطنيّ السوريّ، لم يضف كلمة «العربي» إلى اسمه، مع أن سورية دولة عربيّة، لغتها عربيّة، وتعتبر قلب العروبة النابض بلغة عرب المشرق جميعهم، وذلك حفاظًا على العلاقة بالأكراد ولفتح الباب أمام انضمامهم إليه، لكن الأحزاب الكرديّة أصرت على تسمية الكرديّ وليس السوريّ، ليتبين أن المسألة ليست الهويّة العربيّة لسورية، بل الإصرار على النزعة القوميّة الكرديّة التي منعت الاندماج في ثورة ديمقراطية وطنية تسعى لحل قضية الأكراد في إطار وطنيّ ديمقراطي.

د ـ تدخّل كردستان العراق: مؤتمر أربيل

بعد تأسيس المؤتمر الوطنيّ الكرديّ، عَمَدَ رئيس حكومة كردستان العراق مسعود البارزاني إلى الاستفادة من واقع توحّد أغلبية الأحزاب الكرديّة في إطار سياسي فاعل للتدخل في المسألة الكرديّة في سورية وفي مساراتها السياسيّة، فدعا في ٢٨ ـ ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ إلى مؤتمر أربيل للجالية الكرديّة السورية، الذي شارك فيه ممثلو أحزاب المجلس وشخصيات كرديّة أخرى، إضافة إلى ممثلين لدول غربية، وخرج عن المؤتمر بيان يدعم المجلس الوطنيّ الكرديّ

ويعترف به ممثلًا لاتجاهات واسعة في الشارع الكردي[٤٨].

بدا واضحًا أن رئيس إقليم شمال العراق، مسعود البارزاني، يسعى إلى توظيف النواحي المشتركة الثقافية والسياسية الحزبية بين بعض الأحزاب الكردية وحزبه (الحزب الديمقراطي الكردستاني) بهدف صوغ تصوّر موّحد يشكل البرنامج السياسيّ لأكراد سورية ومطالبهم من الثورة، والمعارضة السورية، واضعًا تجربة شمال العراق نموذجًا يمكن الاحتذاء به بالنسبة إلى أكراد سورية، وبالتالي لا بد من توفير الدعم والمقوّمات اللازمة لهذا النموذج. من هنا بدأت الأحزاب الكرديّة تنتدب بعض شبابها إضافة إلى المجنّدين الأكراد المنشقين عن الجيش السوري لدورات عسكريّة تدريبية، بإشراف من البشمركة، لمساعدتهم على إدارة المناطق الكرديّة سياسيًّا وأمنيًّا في حال تطوّرت الأزمة السورية إلى سياقات مسلحة تفرض على الأكراد إدارة مناطقهم وفق النموذج العراقي[٤٩].

كان من بين الأهداف الرئيسة لمؤتمر أربيل، توفير الدعم والاعتراف بالمجلس الوطنيّ الكرديّ ليشكّل إطارًا جاذبًا للتشكيلات الكرديّة السورية خارجه، وخصوصًا تنسيقيات

---

(٤٨) «مؤتمر أربيل ينهي أعماله ببلاغ ختامي،» (أزادي سورية، ٢٩/ ١/ ٢٠١٢)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.azadi-syria.com/index.php/2011-12-02-12-12-54/434-2012-01-29-22-14-37>.

(٤٩) أكد مسؤول مكتب العلاقات الخارجية في الحزب الديمقراطي الكردستاني في إقليم كردستان، هيمن هورامي، ذلك، انظر: «أكراد سوريون يتدربون في كردستان العراق: ملء أي فراغ أمني بعد سقوط النظام،» **السفير**، ١/٨/ ٢٠١٢، على الموقع الإلكتروني: <http://www.assafir.com/Article. aspx?ArticleId=30&EditionId=2218&ChannelId=53183>.

الشباب، ولإنضاج تسويات وتفاهمات مع قوى كرديّة رئيسة تمنعها أنظمتها الداخليّة المرتبطة بحزب العمال الكردستاني من الانضمام إلى المجلس، مثل حزب الاتحاد الديمقراطيّ. ووجد هذا التوجه ترجمته العمليّة في وثيقة التفاهم التي وقّعها المجلس الوطنيّ الكرديّ وحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) في ١٦ شباط/ فبراير ٢٠١١، والتي رمت إلى معالجة النزاعات الناشئة بين الطرفين بحيث لا تتحوّل اشتباكات عنيفة، وإلى تأليف لجان محلية من الطرفين للتدخل المباشر في حال حدوث نزاعات[٥٠].

نتيجة ضغط البارزاني الذي تجاوزت علاقته بالمجلس الوطنيّ الكرديّ الإطار التضامنيّ، بدأت مجموعة من الأحزاب الكردية التي لم تشترك في مفاوضات تأليف المؤتمر الوطني الكردي ـ المجلس ـ بالالتحاق به، مثل حزب الوفاق الديمقراطي الكردي السوري (ريفكتين) الذي أعلن انضمامه إلى المجلس الوطني الكردي بتاريخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، تلاه في ٢٩ شباط/ فبراير ٢٠١٢ انضمام ثلاثة أحزاب كردية أخرى، وهي البارتي الديمقراطي الكردي جناح (عبد الرحمن ألوجي)، وحزب الوحدة الكردستاني في سورية، والحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سورية[٥١]، إضافة إلى سبع عشرة تنسيقية شبابية. وفي ٧ آذار/ مارس ٢٠١٢ انضم إليه اتحاد تنسيقيات الشباب الكرد، وهو أكبر المجموعات الشبابية الكرديّة، ولم يبقَ خارج المؤتمر

---

(٥٠) «المؤتمر الوطني الكردي يوقع على وثيقة تفاهم مع حزب الإتحاد الديمقراطي (PYD)»، (كرد ووتش (Kurd Watch)، ١٦/ ٢/ ٢٠١٢) على الموقع الإلكتروني: <http://www.kurdwatch.org/index.php?aid=2456&z=ar&cure=248>

(٥١) يطلق عليه أيضًا اسم حركة الإصلاح (فيصل يوسف) وهو منشق عن الحزب التقدمي (عبد الحميد درويش).

الوطنيّ الكرديّ من المجموعات الشبابية سوى «آفاهي»، وهي ائتلاف يضم مجموعات شبابية مختلفة[٥٢].

هـ ـ السعي إلى استمالة المجلس الكردي: هدنة مرحلية

شكَّل انسحاب الأحزاب الكرديّة من هيئة التنسيق الوطنية وتأسيس كيان كرديّ معارض دافعًا كبيرًا للمجلس الوطنيّ السوريّ الذي تم تأسيسه في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ لاستمالة المعارضة الكردية للانضمام إليه، خصوصًا في ظل طموحاته السابقة في أن يحظى بالاعتراف الدوليّ باعتباره ممثلاً شرعيًا للشعب السوريّ.

في سبيل ذلك ضمّن المجلس الوطنيّ في برنامجه السياسيّ الذي أقره في مؤتمره الأول في تونس بتاريخ ١٧ ـ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ مبادئ عدة تتعلّق بالمسألة الكرديّة، أبرزها: الاعتراف الدستوري بالهويّة القوميّة الكردية، الإقرار بالحقوق القوميّة للأكراد ضمن إطار وحدة سورية أرضًا وشعبًا، رفع الظلم عن الأكراد وتعويض المتضررين منهم، حل المسألة الكردية حلاً ديمقراطيًّا، ورفض التمييز ضد أيّ من مكوّنات المجتمع السوريّ الدينية والمذهبية في إطار دولة المواطنة[٥٣].

على الرغم من التعاطي الإيجابيّ الكرديّ ـ إعلاميًّا ـ مع البرنامج السياسي للمجلس الوطنيّ السوريّ إلا أن الأحزاب الكرديّة، كما تبيّن سابقًا، كانت تَنشد استكمال تأطير نفسها في

---

(٥٢) متابعة فريق البحث للتنسيقيات الكردية في الفيسبوك.

(٥٣) انظر: «مشروع البرنامج السياسيّ للمجلس الوطني السوري،» (أخبار الثورة السورية، ١٧ ـ ١٨/ ١٢/ ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.syrrevnews.com/archives/17145>.

كيان سياسي موحّد تم تأسيسه ـ المؤتمر الوطنيّ الكرديّ ـ وتوحيد خطابها أمام المعارضة السورية.

تأزّمت الحلول السياسيّة للأزمة السورية بعد استخدام روسيا والصين الفيتو ضد مشروع قرار تقدمت به جامعة الدول العربيّة، يعتمد المبادرة العربية الثانية التي أقرّها مجلس وزراء الخارجيّة العرب في ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢. وفي إطار سعي الدول الغربيّة والعربيّة لفرض ضغط على النظام السوري خارج مجلس الأمن تم إنشاء مجموعة أصدقاء الشعب السوريّ التي عقدت اجتماعها الأول في تونس في شهر آذار/ مارس ٢٠١٢.

في أثناء التحضير لـ «مؤتمر أصدقاء سورية الثاني» في إسطنبول بتاريخ ١ نيسان/ أبريل ٢٠١٢، حاولت الدول القائمة على المؤتمر تقريب وجهات النظر بين أطراف المعارضة السورية، وتشجيعها على الانضمام إلى المجلس الوطنيّ السوريّ من أجل الاعتراف به ممثلًا للشعب السوريّ. وفي سبيل هذا الغرض اجتمعت المعارضة السورية في إسطنبول في ٢٧ آذار/ مارس ٢٠١٢، وخرجت بوثيقة العهد الوطنيّ التي أعادت طروحات المجلس الوطنيّ السوريّ وبقية قوى المعارضة السورية، المتمثلة بـ «حل المسألة الكرديّة حلًا ديمقراطيًا عادلًا ضمن وحدة سورية أرضًا وشعبًا». لكن المجلس الوطنيّ الكرديّ انسحب منه مع بقية الأحزاب الكرديّة التي شاركت في الاجتماع، وتذرعوا بأن الانسحاب جاء نتيجة رفض المؤتمِرين تضمين عبارة «سورية دولة متعدِّدة القوميات»، إضافة إلى أسباب أخرى ردَّدتها بعض الشخصيات الكردية، مثل عدم إشراك الأكراد في التحضير للمؤتمر، وأن البيان الختامي المطروح للنقاش لم يأخذ بمطالب الأكراد. وهذا الرأي قاله عبد الحكيم بشار، رئيس الحزب

الديمقراطي الكردي في سورية (البارتي)، أما سردار مراد، ممثل تيار المستقبل الكردي في سورية، فعزا انسحاب الأكراد من المؤتمر إلى أن الاجتماع تراجع خطوات إلى الوراء عن ما تضمنه بيان اجتماع تونس بخصوص المطالب الكرديّة[٥٤].

على الرغم من حجج الأحزاب الكرديّة وذرائعها المختلفة للانسحاب إلا أن ما سيق من كلام على لسان قادتها لا يعبِّر عن الأسباب الحقيقية لما حصل، وأولها الإصرار على كيان كرديّ يمثلها، وحساسيّتها المفرطة تجاه التنسيق التركي مع المعارضة السورية، إضافة إلى ذلك لم ترغب الأحزاب الكرديّة في هذه المرحلة في الإعلان صراحة عن مطلب إسقاط النظام في بياناتها السياسيّة، لذلك وجدت برفع سقف مطالبها السياسيّة إلى أقصاه وسيلة للانسحاب من المؤتمر ووضع اللوم على المعارضة السورية بعدم الاستجابة للمطالب الكردية المتجدِّدة باستمرار والتي تختلف بحسب المكان، ووفق الوضع السياسيّ.

أدى انسحاب المجلس الوطني الكردي من الاجتماع التشاوري الذي عقدته المعارضة السورية بقيادة المجلس الوطني في إسطنبول بتاريخ ٢٦ ـ ٢٧ آذار/ مارس ٢٠١٢، وعدم مشاركته فيه باعتباره ممثلاً للأكراد في سورية ضمن اجتماعات مؤتمر أصدقاء سورية الثاني، إلى احتدام الخلاف إعلاميًّا[٥٥] بين قادة

(٥٤) «الأكراد ينسحبون من اجتماع المعارضة،» (كرد ووتش (Kurd Watch)، ٣١/ ٣/ ٢٠١٢)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.kurdwatch.org/index.php?aid=2490&z=ar&cure=248>.

(٥٥) نركز هنا على مصطلح «إعلاميًّا»، لأن العنصر الإعلامي يُعد أكبر ثغرة في عمل المعارضة السورية التي تنقل خلافاتها من فورها مباشرة إلى الإعلام، الشأن الذي يحدث تجاذبات كبيرة واتهامات سريعة تزيد من واقع الانقسام والشرخ بينها.

المجلس الوطنيّ السوريّ وقادة أكراد في المجلس الوطني الكردي. وكان الأكراد قد اتهموا تركيّا بفرض «وصايتها» على المجلس السوري، ووضع «فيتو» على تمثيل ومشاركة الأكراد والاعتراف بحقوقهم ضمن خطة العمل السياسيّة التي وزّعها المجلس الوطني في أثناء انعقاد مؤتمر أصدقاء سورية الثاني، وهي الخطة التي حدّدت رؤيته للمرحلة الانتقالية بعد سقوط النظام.

حاول المجلس الوطنيّ السوريّ، بعد أن حظي باعتراف دوليّ «ممثلًا للشعب السوريّ» في مؤتمر أصدقاء سورية الثاني، «مغازلة» الأكراد بهدف معاودة المفاوضات معهم، إذ عَمَدَ إلى إصدار «وثيقة وطنية لحل القضية الكردية» خلت من أي بند يشير إلى «عروبة» سورية باعتبارها هويةً للدولة، وعاود التأكيد على الاعتراف الدستوري بهوية الشعب الكردي وإزالة المظالم وضمان الحقوق اللغوية والثقافية للأكراد في سورية[٥٦]. والجدير بالذكر أيضًا أن جماعة الإخوان المسلمين في سورية تجنبت في وثيقة «عهد وميثاق» التي أصدرتها في ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٢ الإشارة إلى هوية سورية «العربيّة»، وذلك ضمن نهج التنازلات السياسيّة التي قدّمتها قوى المعارضة السورية للأحزاب الكرديّة، والتي كانت على فداحتها وتفريطها بالانتماء العربي لأغلبية سكان سورية، تلقى رفض القيادات الكرديّة.

لم يكن المجلس الوطني في وثيقته الوطنية لحل القضية الكردية آنذاك يطمح في تحقيق انضمام الأحزاب الكردية إليه فوراً، نتيجة المغالاة في المطالب السياسية التي أبداها القادة

---

(٥٦) «المجلس الوطني السوري يصدر وثيقة وطنية لحل القضية الكردية،» **الشرق الأوسط**، ٤/ ٤/ ٢٠١٢.

الأكراد عدا التي لم يعلنوها، والمتمثلة بحل القضية الكردية ضمن ما يسمى «المتحد الوطني»، الأمر الذي يعني محاكاة تجربة «الفدرالية» في كردستان العراق. وهو ما لا يستطيع هذا المجلس الإقرار به حتى من منطلق الانتهازية السياسية، وذلك لاختلاف الوضع الجغرافيّ والديمغرافيّ للأكراد في سورية عنه في العراق، وحساسية المجتمع السوري «العربي» تجاه هذه القضية، ووجود قوى سياسيّة معارضة أخرى ترفض بشكل قاطع السير في هذا الاتجاه. وبدا واضحًا أن هدف المجلس الوطني من وثيقته إدامة التفاوض مع الأكراد بغية عدم التأثير في حراكهم الاحتجاجيّ المتزايد عددًا في مدن القامشلي والدرباسية وعامودا وغيرها، ولضمان التزامهم بالشعارات الجامعة التي توحِّد المحتجين في الداخل.

أسهم تعثر المفاوضات بين الأحزاب الكردية وفصائل المعارضة السورية المختلفة، بسبب رفض الإقرار بمطالب الأولى، في حدوث نقاشات ومراجعات ضمن الوسط السياسيّ الكرديّ، تركزت على الأوضاع الدوليّة والمعطيات الميدانيّة التي تدلِّل بشكل واضح، على أن النظام السوريّ لم يعد قادرًا على إجهاض الثورة أو القضاء عليها، وعلى أن مصيره السقوط حتى لو امتدت الفترة اللازمة لذلك، كما أن النظام ذاته لم يعد يرغب في التواصل مع قادة الأحزاب الكرديّة في المجلس الوطنيّ الكرديّ، وفضَّل التوجه إلى فصيل كرديّ واحد يتمتع بشعبيّة جيدة في الشارع الكرديّ، ويملك ميليشيات مسلحة، هو حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي (PYD)، بقيادة صالح مسلم محمد. الأمر الذي اضطر المجلس الوطنيّ الكرديّ إلى توجيه خطابه السياسي إلى الثورة والمعارضة السورية فقط. ولأنَّ أيًا من فصائل المعارضة

السورية لا يستطيع الاستجابة للمطالب التي يطرحها، رأى قادة المجلس الكردي ضرورة التراجع في تلك المرحلة عن قضايا إشكاليّة مثل حق تقرير المصير، أو الفدراليّة. وبناء على ذلك قاموا بصوغ برنامج سياسيّ جديد في ٢١ نيسان/أبريل عام ٢٠١٢ أطلقوا عليه تسمية «البرنامج السياسي المرحلي للمجلس الوطنيّ الكرديّ»، ويختلف عن برنامجه القديم بأنه لا يطالب صراحة بحق تقرير المصير للشعب الكردي وباللامركزيّة السياسيّة. وجاء في البرنامج السياسي المرحلي للمجلس الوطنيّ الكرديّ ما يلي[٥٧]:

ـ يؤكّد المجلس الوطنيّ الكرديّ في سورية أنه يمثل أوسع فئات الشعب الكردي في سورية ويعبّر عن تطلّعاته، ويسعى إلى توثيق وتعزيز العلاقات مع القوى الكرديّة الأخرى خارج المجلس بغيّة توحيد الخطاب الكردي والدفاع عن حقوق شعبنا وتحقيق أهداف الثورة السورية.

ـ التأكيد على استقلالية قرار القوى الوطنيّة المعارضة، وحمايته من تجاذبات بعض القوى الإقليميّة التي قد تتضرّر من الإتيان بنظام ديمقراطي تعدّدي ينعكس على أوضاعها الداخلية.

ـ التأكيد على أهمية سلميّة الثورة السورية وتحميل النظام مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع الحالية من مواجهات مسلّحة بين الأجهزة الأمنية والجيش من جهة، والمنشقين عنه من جهة أخرى.

---

(٥٧) «المجلس الوطني الكردي يتخلى مرحليًا عن حق تقرير المصير،» **أخبار الشرق**، ٢٥/ ٤/ ٢٠١٢، على الموقع الإلكتروني: <http://www.levantnews.com/index.php?option=com_content&view=article&id=11689:-qq-q-q-q-q-&catid=66:syria-politics&Itemid=118>.

ـ سورية دولة ديمقراطية متعدِّدة القوميّات والأديان والطوائف بنظام برلماني، تلتزم المواثيق الدولية ومبادئ حقوق الإنسان، تعتمد مبدأ المواطنة المتساوية وسيادة القانون، وترسم سياستها بما يحقق المصالح العليا للشعب السوري ويصون وحدته وأمنه.

ـ الإقرار الدستوري بوجود الشعب الكردي وهويته القوميّة في سورية، واعتبار لغته لغة رسمية في البلاد، وبحقوقه القومية المشروعة بصفته شريكًا أساسيًّا وفق المواثيق والأعراف الدولية.

ـ الشعب الكردي في سورية جزءٌ من الشعب السوري، وهو يشكِّل قوميّة أساسيّة أصيلة في البلاد، وحركته الوطنية هي جزء من الحركة الوطنية الديمقراطية العامة، وحراكه جزءٌ من الثورة السورية.

ـ إلغاء جميع السياسات والمراسيم والإجراءات والقوانين التمييزيّة المطبَّقة بحق الشعب الكرديّ في سورية، وإزالة آثارها وتداعياتها، وتعويض المتضررين، وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل تلك الإجراءات.

ـ ضمان حرية الأديان والعقائد والمذاهب وصونها دستوريًا.

ـ تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وضمان حقوقها دستوريًا، وإلغاء كافة القوانين التي تعيق حريتها وتقدمها ورعاية الأمومة والطفولة.

ـ مكافحة الفقر، وإيلاء المناطق التي عانت سياسات التمييز الاهتمام الكافي في إطار التنمية وتحقيق العدالة في توزيع الثروة الوطنية، والعمل على رفع مقدّرات ومستوى معيشة المواطنين بمختلف شرائحهم ومناطقهم، وخاصة في

المناطق الكردية التي عانت الاضطهاد والحرمان خلال فترات الأنظمة المتعاقبة.

ـ نبذ العنف واحترام كافة العهود والمواثيق الدولية ومبادئ حقوق الإنسان. وتحييد الجيش والأمن عن السياسة، واعتماد اللامركزية في الدولة بما يحقق التنمية المتوازنة والمستدامة، وإجراء تقسيمات إدارية جديدة تراعي مصالح أبناء المناطق المعنية، وتحديد نسب معينة من عائدات موارد كل محافظة تصرف على البنى التحتية ومشاريع التنمية فيها.

ـ ضمان الحقوق القومية للشعب الكلدو أشوري السرياني والأقليّات الأخرى في البلاد.

ـ إدانة المجازر والجرائم التي ترتكب بحق الشعب السوري ومحاسبة المسؤولين عنها.

على الرغم من أن البرنامج المرحلي ابتعد من مطالب إشكاليّة، إلا أنه ـ وكما يتضح في هذا البيان ـ ركَّز على قضايا الأكراد فقط، وغيَّبَ قضايا الشعب السوري، وتجاهل وجود أكثرية عربيّة، وتجاهل حقيقة أن المناطق الطرفيّة كافة في سورية تعاني الإهمال والتمييز وليست المناطق التي يقطنها الأكراد فقط.

بينما كان برنامج المجلس الوطنيّ الكرديّ يشيع ارتياحًا نسبيًّا لدى فصائل المعارضة السورية، تعرَّض لانتقادات كرديّة عديدة، فاتهم قادة المجلس بالتراجع عن برنامج تأسيس المؤتمر الوطنيّ الكرديّ، والتخليّ عن حق تقرير المصير واللامركزيّة السياسيّة. الأمر الذي اضطر هؤلاء القادة إلى اعتبار هذا البرنامج «مرحليًّا» والتأكيد على أن «حق تقرير المصير» متضمَّنٌ في الفقرة التي تنص على اعتراف دستوري بالشعب الكرديّ وهويته

القومية، واعتبار اللغة الكردية لغة رسمية، بما يتوافق مع المعايير والاتفاقات الدوليّة، وهو ما عبّر عنه رئيس حزب الوحدة الكردي في سورية (يكيتي)، إسماعيل حمي، في تصريحاته في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢[٥٨]. إذ فسَّر حمي مصطلح «وفق المواثيق الدوليّة» بأنه يعني: «حق تقرير المصير بكل ما تعنيه هذه العبارة من دلالات سياسيّة، وهي تتضمن كل ما تتضمنه عبارة حق تقرير المصير من حقوق كالفيدرالية والكونفدرالية والحكم الذاتي وحتى الانفصال، لأنَّ المواثيق الدولية تقر هذه الحقوق جميعها للشعوب، بل تعتبر حق تقرير المصير القاعدة الأساسية لهذه الحقوق». وضمن هذا الفهم شرح حمي أسباب عدم تضمين عبارة «حق تقرير المصير» صراحة في نص البرنامج السياسي للمجلس الوطني بأنه محاولة «لسحب الذريعة من المعارضة السورية التي تربط حق تقرير المصير بالانفصال للتهرب من الاعتراف بحقوق الشعب الكرديّ»[٥٩].

بدا واضحًا من تصريحات القادة الأكراد درجة البراغماتية الموجودة في التفكير الحزبي الكرديّ، فالتصريح السابق ينطوي على تناقضين رئيسين، **أولهما**: الاعتراف الصريح بأن حل القضية الكرديّة وفق المواثيق الدوليّة قد يعني الانفصال في مرحلة من المراحل. و**ثانيهما**: الادعاء بأن المعارضة السورية تربط ما بين مطالب الأكراد والانفصال. وللحقيقة إذا قارنا بين ما طرحته المعارضة السورية في المجلس الوطني، أو في هيئة التنسيق، أو في المنبر الديمقراطيّ، على حد سواء، نجد أنه يتوافق مع

(٥٨) «المجلس الوطني الكردي يتخلى مرحليًا عن حق تقرير المصير».

(٥٩) المصدر نفسه.

البرنامج المرحليّ الذي طرحه المجلس الوطنيّ الكردي، إلا أن الالتباس في المفاوضات يحصل على خلفية المواقف والتفسيرات الكرديّة، فالمعارضة السورية لم تتهرب من التزاماتها تجاه حل المسألة الكرديّة على أسس ديمقراطيّة، بل رفضت تضمين العبارات الكرديّة في بياناتها، التي تفتح الباب على سيناريوهات انفصاليّة أو تقسيميّة لا تنتهي في بلد مثل سورية، ولأنَّ القضية الكرديّة في سورية لم تتخذ شكل مسائل الأكراد في تركيا والعراق وإيران، ولا يوجد في سورية أي جزء من كردستان التي طالب بها الأكراد تاريخيًّا.

يمكن الدلالة على موقف المجلس الوطني الكردي من وثيقة العهد الوطنيّ التي أقرت في مؤتمر القاهرة بتاريخ ٢ ـ ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٢ الذي انسحب منه المجلس الوطنيّ الكرديّ، إذ أخذت الوثيقة بالبنود نفسها تقريبًا التي جاءت في البرنامج السياسيّ المرحليّ للمجلس الوطنيّ الكرديّ، ومع ذلك ظل ممثلوه يرفعون سقف طلباتهم لأن الهدف ليس مضمون البرامج، بل التميّز قوميًّا بعد تحقيق أكبر قدر ممكن من تنازلات المعارضة السورية، من دون أن يقدِّم هو أي تنازل.

الجدير بالذكر أن الذريعة التي قدّمها المجلس الوطنيّ الكرديّ للانسحاب من مؤتمر المعارضة في القاهرة هي رفض المؤتمرين اعتماد مصطلح «الشعب الكردي»، في حين كانت عبارة «سورية دولة متعددة القوميات» هي الذريعة التي تذرع بها المجلس الوطني الكردي للانسحاب من اجتماع إسطنبول التشاوري في ٢٦ آذار/ مارس ٢٠١٢.

شكل مؤتمر القاهرة، وما تمخض عنه من نتائج، المحاولة

الأخيرة التي رعتها جامعة الدول العربيّة لتوحيد المعارضة السورية، ونجم عنه «لجنة متابعة» تضم ممثلين للقوى التي وقّعت وثيقة العهد الوطني، لكنها خلت من التمثيل الكرديّ. بعد ذلك، وفي ظل عدم تنفيذ أيٍّ من مقررات المؤتمر، بقي انقسام المعارضة السورية هو المعطى الراسخ، وتراجع الاهتمام الدولي بالمجلس الوطنيّ السوريّ مقابل التركيز على الكتائب المسلحة بعد أن أصبحت العسكرة هي الظاهرة الرئيسة في الثورة السورية.

و ـ الأكراد في المعارضة: تقويم الأداء

مما لا ريب فيه أن الحركة الكرديّة بمجملها فوجئت بانتفاضة الشعب السوريّ، التي أربكتها، حتى إنها اتخذت موقف المراقب السلبي الذي ينتظر التطورات. وإذا حاولنا تفهّم سلوكها هذا، يمكننا تحديد الأسباب التالية لمخاوفها الممكنة:

ـ عدم وضوح ما بعد عملية التغيير والثورة بالنسبة إليها.

ـ المخاوف الكبيرة من التنسيق التركي مع مجموعات المعارضة السورية، وتحوّل تركيا إلى أحد أهم الأطراف المؤثرة في تطورات ووتائر الثورة السورية.

ـ احتدام الخلاف العراقي ـ الكردي (البارزاني ـ الأوجلاني) حول مصير أكراد سورية في «اليوم التالي» لسقوط النظام، الذي حل محلّ الخلاف البارزاني ـ الطالباني السابق. وليس تأليف الهيئة العليا المشتركة بين المجلس الوطنيّ الكرديّ والاتحاد الديمقراطي إلا تعبيرًا عن هذا الاحتدام.

الأهم من ذلك كله بالطبع فصل الحركات الحزبية الكرديّة

(وليس الأكراد عمومًا) لهمومها عن هموم الشعب السوريّ الثائر، ويعزى ذلك أيضًا إلى حساباتها، ليس فقط الجزئية القومية، بل أيضًا الحزبية الضيّقة.

هناك عدد من المطالب، عرضتها المعارضة الحزبية الكرديّة في سياق هذه الاعتبارات على مدار عام ونصف، في كل اجتماعات المعارضة، في الداخل والخارج، وآخرها كان في لقاء القاهرة الذي حصل في ٢ ـ ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٢، ويمكن على العموم وضع الملاحظات التالية على أداء أحزاب الحركة الوطنيّة الكرديّة التي تأطرت بقسمها الأكبر في المجلس الوطني الكرديّ:

ـ لم تكن هناك رؤية متكاملة واضحة المعالم لدى مجمل الحركة الوطنيّة الكرديّة، حيث سعت الحركة إلى **تقديم مطالب الأكراد على مراحل**، وهذا ما ولّد شعورًا عامًا لدى بقية قوى المعارضة السورية مفاده أن الأكراد كلما أخذوا شيئًا طالبوا في اللقاء التالي بالمزيد.

ـ **تقليد الانسحاب**: لا يكاد يكون هناك لقاء للمعارضة السورية إلا وانسحب منه الأكراد، حتى أصبح الانسحاب فولكلورًا كرديًا معتادًا، وكان لهذا أثره السلبي في قوى المعارضة السورية، وفي نظرتها إلى القضية الكرديّة.

ـ **الاهتمام بالنصوص أكثر من الاهتمام بالإنجاز على أرض الواقع**: إن مهمة المعارضة السياسيّة الرئيسة تنحصر في بلورة رؤية ديمقراطية واضحة لبناء بديل من النظام. أما كتابة الدستور السوري فهي من مهمة جمعية تأسيسية ينتخبها الشعب السوري كله. من هنا، فإنَّ الأوراق والنصوص الصادرة عنها يجب أن تركِّز على هذا البعد، وفي الإطار الوطني الجامع. وهو ما أغفلته الحركة الوطنيّة الكرديّة عندما حدَّدت عملها ضمن الوسط

الكردي، وبالمطالب الكردية فقط، وتجاهلت العمل في الإطار الأوسع، أي الشعب السوري، من أجل إقناعه برؤاها وتصوّراتها.

ـ **الطروحات الاستفزازية غير الواقعية**: على سبيل المثال طرح ممثلو المجلس الوطني الكردي في اجتماع المعارضة في القاهرة في ١ ـ ٢ تموز/يوليو ٢٠١١ ضرورة تضمين وثيقة المرحلة الانتقالية التعبير التالي: «إعادة الأوضاع في المناطق الكردية جغرافيًا وديمغرافيًا إلى الوضع السابق قبل عام ١٩٦٣»، ولم يقبلوا بتعبير «تعويض المتضرّرين من سياسات النظام العنصرية» وحسب. وهذا التعبير الأخير بحد ذاته يمثل تجنيًّا، وتنازلًا تعسفيًا واعتباطيًا ومجانيًا من المجلس الوطني نتيجة جهل بالحقائق والمعلومات والتاريخ، أو تجاهلها. إذ كان النظام متسلطًا تسلطًا صِرفًا على الجميع، عربًا وأكرادًا، وعلى الحرية عمومًا، بل إنه كان أكثر ليونة مع الأكراد منه مع تنظيمات العرب، أي لم يكن هناك قط أي شكل من أشكال السياسات «العنصرية»، ولم يكن توطين الخمسة والعشرين ألف فلاح مغمور، كأقصى تقدير لعددهم، يمثِّل سوى نسبة محدودة من المغمورين الذين أُسكِنوا فوق أراض للدولة السورية وليس للأشخاص، ولم تهدم في المشروع قرية كردية معمورة واحدة. ومن المفهوم أن تبحث الدولة عن أراض تعوّضهم بها. كان «الحزام العربي» أسطورة أكثر منه حقيقة، واستثمِرَ لغايات سياسية أبعد منها[٦٠].

(٦٠) تعرض هذه القضايا التي هي جزئية تاريخية، وتكرر باستمرار باعتبارها وقائع بدهية من دون الاستناد إلى مصادر بحثية تثبت صحتها حتى أصبحت أشبه بالحقائق المطلقة التي لا تحتاج إلى إثبات، وهذا غير صحيح علميًّا، ولا في الواقع أيضًا. ونتيجة تكرار هذه القضايا بشكل دائم بلسان الأحزاب الكردية وبعض قوى =

ـ **الهوية الكرديّة الوطنيّة السورية والهوية الكرديّة الكردستانية**: أدت تفاعلات الثورة السورية على المستوى الأيديولوجي إلى تواري الصيغة الأيديولوجية السابقة للانقسامات الحزبية الكردية التقليدية بين يمين ويسار، لمصلحة بروز الانقسام بين النزعة الكرديّة الوطنيّة السورية والنزعة القومية الكردية الكردستانية.

ـ **التخلص من إرث النظام**: إذ لوحظ أن الأحزاب الكرديّة، كلما وصلت الأمور إلى طريق مسدودة في النقاش، تبدأ بكيل الاتهامات للمعارضة السورية بالشوفينية والعقلية العفلقية (نسبة إلى ميشال عفلق)، مع أن الحركة الوطنية الكردية بذاتها ليست بعيدة من هذه العقلية. وبداهة إن السوريين جميعًا تعرّضوا للقمع مثل الأكراد، ولا يمكن تحميل السوريين عبء ما فعله النظام،

= المعارضة السورية التي تجهل أو تتجاهل الحقائق التاريخية، نجد أن مراكز الأبحاث الغربية تأخذ بهذه الوقائع كأنها مُسلّمات وحقائق بدهية لا تحتاج إلى مرجع يؤكدها. ويمكن ملاحظة ذلك في تقرير كارنيغي بعنوان «أكراد سورية: بين ماضٍ مضطّربٍ ومستقبلٍ غير مؤكّد»، الذي جاء فيه «اتخذت الدولة السورية في مرحلة ما بعد الانتداب الفرنسي تدابير وإجراءات بحق الجزيرة العليا، نظرًا إلى الطموحات القومية للأكراد السوريين في المنطقة، وبدأ المسؤولون السوريون بمكافحة «الخطر الكردي» المزعوم في هذه المنطقة. وهكذا، أعّدت السلطات السورية عام ١٩٦٢ «إحصاءً سكانيًا» في محافظة الحسكة المجاورة، نجم عنه تجريد ١٢٠ ألف كردي من جنسيتهم بحجة أنهم ليسوا سوريين «أصليين»، إنما دخلوا الأراضي السورية بطريقةٍ غير شرعية من تركيا والعراق. وفي عام ١٩٧٣، سعى نظام حزب البعث إلى إرساء حزام عربي على طول الحدود التركية. ونتيجة ذلك، خسر آلاف الأكراد منازلهم وأملاكهم، وفي وقت لاحق احتُلّت قراهم من قبل مستوطنين عرب غُمرت أراضيهم بالمياه عقب امتلاء سدّ الطبقة عام ١٩٧٥». انظر: جوردي تيجيل، «أكراد سورية: بين ماض مضطرب ومستقبل غير مؤكد،» (مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ١٦/ ١٠/ ٢٠١٢)، على الموقع الإلكتروني: <http://carnegie-mec.org/publications/?fa=49704>.

وفرض الشعور بالذنب عليهم تجاه ما لاقاه الأكراد في سورية من عسف وظلم، فالنظام فرض على السوريين ألا يعرفوا أو يتعرفوا إلى بعضهم بعض، وهذا ينطبق على الجميع وليس على الأكراد وحسب، ولم يبدأوا بكسر هذه القاعدة إلا مع بداية الثورة عندما بدأ التواصل وأخذت المدن السورية تهتف الواحدة للأخرى.

ـ **المشاركة في الثورة**: حتى اللحظة هناك انتقادات كثيرة لمستوى المشاركة الكرديّة في الثورة، ولهذا أثره في مستوى تفاعل القوى السياسية المختلفة مع الحقوق الكرديّة، وكانت الأحزاب الكرديّة تواجه هذه الانتقادات في أثناء اجتماعات المعارضة بأثر رجعي بحيث تكون الإجابة أن العرب أيضًا لم يشاركوا في انتفاضة عام ٢٠٠٤ الكردية، أي إن نظرتهم إلى هذه الثورة ليست فقط تصغيرية، بل أيضًا باعتبارها عربية.

ز ـ الأكراد خارج المعارضة: البارزاني من جديد

كان واضحًا أن السقف العالي الذي طرحه المجلس الوطنيّ الكردي في مؤتمر القاهرة جاء ذريعة لانسحابه وعدم التزامه مع المعارضة السورية، أي وثيقة من شأنها أن تشكِّل أرضية لتفاهمات في المستقبل حول المسألة الكرديّة في سورية. ويعزى هذا السلوك في ما يبدو إلى المرحلة الحرجة التي دخلتها الأزمة في سورية، وتوسع دائرة المواجهات العسكريّة والإنهاك الحاصل للجيش العربيّ السوريّ في المعارك الحاصلة على جغرافيّة البلاد كلها، الذي حتّم عليه سحب بعض قواته من المناطق الكرديّة لاستخدامها في مناطق أخرى.

كانت بداية انسحاب الجيش السوريّ من المناطق الكرديّة

في منزلة فرصة للأحزاب الكرديّة لتحقيق الإدارة الذاتية لهذه المناطق، في ظل جهوزيّة العناصر التي تم تدريبها عسكريًّا في كردستان العراق، والتي تضم مئات من المنشقين عن الخدمة العسكرية السورية، أو الفارين من الالتحاق بها بموجب نظام خدمة العلم.

بيد أن الواقع الكرديّ، وعلى الرغم من انضواء أغلبية الأحزاب الكرديّة في المجلس الوطنيّ الكرديّ، ظلّ يشهد انقسامات بين الكتل الكرديّة الفاعلّة، وأبرزها مجلس الشعب في غرب كردستان (وهي لجنة تابعة لحزب العمال الكردستاني (PKK)) الذي ضمَّ أيضًا حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD). وفي محاولة لتنسيق الموقف لمواجهة التطورات الناجمة عن ملامح تؤشر إلى احتمال انسحاب الجيش السوريّ من المناطق الكرديّة، تجدَّد النشاط التنسيقي التدخليّ لرئيس إقليم كردستان العراق مسعود البازراني في المناطق الكرديّة السورية، وكان هدفه نزع التوتر من بين القوى الكرديّة ودفعها إلى التنسيق في ما بينها لاستحالة انضمامها إلى كيان سياسيّ واحد.

بالفعل وقّع المجلس الوطني الكرديّ اتفاقًا مع مجلس الشعب في غرب كردستان (تم تأسيسه في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١) وحزب الاتحاد الديمقراطيّ (PYD) في أربيل بتاريخ ١١ حزيران/ يونيو ٢٠١١، وينص الاتفاق على تحسين العلاقات بين هذه القوى، والعمل على احتواء التوتّرات والمواجهات في المناطق الكرديّة. كما اتُّفق على تأليف لجنة عليا تضم ممثلين للأطراف تضمن التزامها هذا الاتفاق.

جاء هذا الاتفاق على خلفيّة اختطاف عددٍ كبيرٍ من الناشطين والمناهضين للنظام في مناطق يسيطر عليها حزب الاتحاد

الديمقراطيّ، بسبب القيام بنشاط سياسي ضد النظام من دون التنسيق مع اللجان التي شكَّلها حزب الاتحاد الديمقراطيّ. لم يصمد هذا الاتفاق طويلًا، وعاود محازبو الاتحاد الديمقراطيّ عمليات الاختطاف، ما دفع رئيس كردستان العراق مسعود البارزاني إلى دعوة المجلس الوطنيّ ومجلس الشعب في غرب كردستان إلى أربيل من جديد، وتم توقيع اتفاق مكمِّل بتاريخ ١١ تموز/ يوليو ٢٠١٢ لإنهاء التوترات السابقة[٦١].

حمل اتفاق أربيل الثاني بعدًا سياسيًّا وتنظيميًّا عندما دعا إلى تأليف لجنة مشتركة تقوم بتثبيت الأسس السياسيّة العامة، وتتولى قيادة الحركة الكرديّة (الهيئة الكرديّة العليا)[٦٢]، ويكون أعضاء هذه اللجنة بالتساويّ بين المجلسين المذكورين. وفُسِّرت نتائج الاجتماع على أنها مقدّمة لتفاهمات كرديّة ـ كرديّة برعاية ووصاية رئيس إقليم كردستان العراق، لبلورة نوع من التنظيم السياسيّ والإداريّ للمناطق الكرديّة التي سينسحب منها الجيش، أو سيجبر على الانسحاب منها كما حصل لاحقًا[٦٣].

مع بداية شهر آب/ أغسطس ٢٠١٢ بدأ انسحاب الجيش السوري من المناطق الكرديّة في شمال شرق سورية، كما انسحبت

---

(٦١) للإطلاع على وثيقة الاتفاق (اتفاقية هولير)، ١١/ ٧/ ٢٠١١، اتبع الموقع الإلكتروني لـ «مدونة الكردي الحر»: <http://free.kurdish.3abber.com/post/67023>.

(٦٢) يتم الخلط أحيانًا بين الهيئة الكردية العليا والمجلس الوطني الكردي، فالهيئة الكرديّة العليا هي ثمرة اتفاقية هولير، وهي تضم ممثلين للمجلس الوطني الكردي، وممثلين لحزب الاتحاد الديمقراطي ولمجلس الشعب في غرب كردستان.

(٦٣) «المجلس الوطني الكردي ومجلس الشعب في غرب كردستان يعقدان اتفاقًا آخر،» (كرد ووتش (Kurd Watch)، ٢٨/ ٧/ ٢٠١٢)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.kurdwatch.org/index.php?aid=2594&z=ar&cure=248>.

قوى الأمن من مناطق عفرين في حلب، لتتولى المجالس الكرديّة إدارتها[٦٤]. ونفّذ اتفاق أربيل على الأرض بتوحيد الأكراد في التظاهرات التي انطلقت في ١٠ آب/ أغسطس ٢٠١٢ ضمن الجمعة التي أطلقت عليها الهيئات التنظيمية في الثورة اسم «دير الزور.. النصر القادم من الشرق»، والتي رفضتها الأحزاب الكرديّة ورفعت شعار «الوحدة الكرديّة». إذ، أول مرة، تنطلق تظاهرة احتجاجيّة كرديّة يشترك فيها محازبو الاتحاد الديمقراطيّ الكردي، وأحزاب المجلس الوطنيّ الكرديّ، وتنسيقيات شباب الكرد. وبذلك صارت المناطق الكرديّة في شمال شرق سورية وعفرين وبعض قرى حلب تتبع في إدارتها وأمنها هيئات كرديّة تم تأليفها بناء على اتفاق أربيل٢ (هولير). الأمر الذي ترك هواجس عدة لدى العرب السوريين عن نيات وطموحات الأكراد السوريين، والتخوف من استغلال حالة الفوضى الناجمة عن المواجهات العسكريّة للسير في سيناريوهات انفصالية أو تقسيمية، تجعل هذه المناطق تابعة لإرادات إقليمية مثل إقليم كردستان العراق الذي يحاذي محافظة الحسكة، أو تابعة لإرادات حزبيّة مثل حزب العمال الكردستاني (PKK) الذي يشكل حزب الاتحاد الديمقراطيّ الكردي امتدادًا له.

إن ولوج الأكراد هذا السيناريو أو تحفيزه من شأنه أن يفتح الباب لاضطراباتٍ في المستقبل بين مكوِّنات الشعب السوري على أسس قوميّة، ويعطي الذرائع لبعض اللاعبين الإقليميين للتدخل في الشؤون السورية بحجة الحفاظ على أمنهم القوميّ، وهو ما دأبت الأحزاب الكرديّة على المزايدة فيه أمام فصائل المعارضة السورية.

---

(٦٤) «النظام يترك مؤسسات الخدمات والمناطق الريفية تحت سيطرة الـ(PYD) ويستعيد فروع المخابرات،» (كرد ووتش (Kurd Watch)، ٥/ ٨/ ٢٠١٢)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.kurdwatch.org/index.php?aid=2602&z=ar&cure=248>.

خاتمـــة
نحو حل ديمقراطـي

نتج من مجمل صيرورة نشوء المجتمعات الكردية المحلية السورية في بلاد الشام تمييز مجتمع أكراد الدواخل الذين كانوا مندمجين في المنظومة الاجتماعية والإدارية الشامية عن أكراد الأطراف الشمالية من بلاد الشام ومحيطها اللصيق. وتشكل مجتمع الجزيرة السورية الكرديّ في الأساس خلال الأعوام ١٩٢٥ ـ ١٩٧٠ نتيجة الهجرات التي استوعبها المجتمع السوري ووَطَّنها بشكل غدا فيه حال الأكراد هو حال السوريين. وتعرَّض المجتمع الكردي المحلي في الجزيرة لسياسات تمييزية في مجال تداول الأراضي، لكن ذلك تم في سياق وضعية المحافظات الحدودية كافة مع إسرائيل وتركيا، وإن شمل أراضي محافظة الحسكة كافة، لكن القانون المدني السوري كان يبطل مفعول هذه التقييدات عبر قرارات المحاكم، وهو ما يعني أنه لم تكن هناك قط من سياسات «عنصرية» طُبِّقت بالفعل وفق ما ورد في صيغة المجلس الوطنيّ السوريّ، بهدف استيعاب المطالب الكرديّة في الثورة، وأن ما هو عنصري ـ كما شرحنا في الجزء التاريخي من هذه الدراسة ـ كان أفكارًا ورغباتٍ فرديّة، لكن لم تتحوّل قط إلى سياسة وبرامج.

عمل المجال الكرديّ السوريّ في تاريخه من أجل غيره، أي من أجل المجتمعين الكرديين في تركيا وشمال العراق،

وحوصرت رؤيته لنفسه بضغط المؤثّرَين الكردستانيين العراقي والتركي. وبالتالي شغل وظيفة المجال الوسيط، بينما تبرز الآن الضرورات التاريخية لإدراك مكانه في تحولات المجتمع السوري الجارية، التي ستكون فيها سورية مختلفة عما كانت عليه قبل اندلاع حركة الاحتجاجات والثورة. وفي هذا السياق يمكن تحديد بعض المسائل السياسية:

ـ لا يسمح توزّع المجتمعات المحلية الكردية السورية الراهنة، بحكم تباعدها الجغرافي الكبير جدًا، بأي حديث ممكن عن مجتمع كردي متواصل وممتد جغرافيًا ومناطقيًا وبشريًا يشكل ما تم اختراعه باسم «كردستان الغربية»، وأحيانًا «غرب كردستان»، ويسمح بتصور قيام إقليم كردي سوري على غرار إقليم شمال العراق، إذ تفتقد وحدات المجتمع الكرديّ السوري الإجمالي تمامًا إلى ما يتميز به المجتمع الكردي في كل من كردستان تركيا وكردستان العراق من تواصل مناطقي وجغرافي وبشري، وهو ما تنمذجه حالة المجتمع الكردي المحلي في عفرين، بينما الاتصال البشري الكردي ما بين أكراد عين العرب وأكراد الجزيرة يمر بتداخلات سكانية عربية كثيفة، فضلًا عن أن محافظة الجزيرة نفسها متعددة الإثنيات.

ـ لا يسمح هذا التوزّع بأي طرح لحل «المسألة الكردية السورية» على قاعدة مفهوم «كردستان الكبرى» خارج الإطار الوطني السوري، من دون إرباك وإعادة رسم الحدود السياسية القائمة للدول الراهنة. وهذا غير واقعي على المستويات المختلفة في منظور العقود الثلاثة المقبلة على الأقل، فالتماس البشري الجغرافي كاملٌ بين أكراد القامشلي وأكراد كردستان تركيّا، لكنّه ضعيف جغرافيًا وبشريًا مع أكراد إقليم العراق، وتتخلله مناطق

عربيّة كثيفة ومناطق متداخلة عربيّة وكرديّة، كما أن المسألة السورية تختلف عن المسألتين التركية والعراقية، ففي العراق وتركيا يعيش الأكراد فوق أرضهم التاريخية، بينما أكراد الجزيرة في معظمهم مهاجرون من كردستان تركيا إلى الجزيرة السورية. ولا شك في أن من حقهم المطالبة بحقوق المواطنة والحصول عليها مثل بقية السوريين، لكن ليس الادعاء بحقوق إقليمية، وبالتالي فإن صيغ الحكم الذاتي الإقليمي والفدرالية والكونفدرالية تقوم على أساطير أيديولوجية بحت. هذا عدا عدم واقعيتها واستفزازها للشعب السوري الثائر من أجل حقوقه، ومن أجل الديمقراطية للسوريين جميعًا، الذي يدفع ثمنًا باهظًا من أجل إنجازها. إذ تشكلت نقطة تركز المجتمع الكردي المحلي في الجزيرة السورية وتواصله الأساسي في منطقة القامشلي، وعامودا بنتيجة هجرات كرديّة حديثة (١٩٢٥ ـ ١٩٦٥) من تركيّا إلى هذه المناطق، ما يعني أن معظم الأكراد السوريين اكتسبوا الجنسية السورية وغدوا سوريين، ولم يكونوا مجموعة قوميّة تعيش «على أرضها التاريخية» بما يسمح لها بطرح حقوق إقليم كردي في سورية على غرار إقليم شمال العراق، أو «اختراعه» في حقيقة الأمر.

ـ إن «الحق الإقليمي» بالأرض في صيغة أن «الشعب الكردي يعيش على أرضه التاريخية» هو مفهوم حديث جدًا في مفاهيم الحركة الكردية السورية، ولا يتجاوز عمره على مستوى شيوع تداوله في الوسط القومي السياسي الكردي السوري الثلاثة عقود على الأكثر. صاغته الأحزاب الكردية عمومًا في ضوء جدل فكري وسياسي كبير في الثمانينيات، بتعبير ملطف يربط بين الجغرافي الإقليمي المتعلق بالأرض، وبين الاجتماعي المتعلق

بالمجتمعات الكردية باسم «المناطق الكردية». واعتبر مفهوم «المناطق الكردية» بديلًا من مفهوم «الشعب الكردي»، لأنه ينطوي على «التأكيد الصريح على وجود أرض كردية في سورية». وحاول عبد الباسط سيدا أن يكرس هذا المعنى الإقليمي السياسي للحق بالأرض بقوله إن مصطلح «مناطق كردية في سورية» باللغة العربية مطابق للمصطلح الكردي «كردستان سورية»، ويرى سيدا أن «الاتجاه العام لدى الفصائل الكردية هو اعتماد المصطلح العربي، كونه أقل إثارة للنزعات الشوفينية، إلا أنه في ظل السعي المستمر لفرض التعريب الشمولي، ومحاولة إنكار الوجود الكردي، يبدو من المناسب التشديد على المصطلح الكردي، كونه أكثر وضوحًا وتحديدًا، كما أنه من الطبيعي جدًا أن يطلق الأكراد اسمًا بلغتهم على أرضهم»[١].

ـ إن حل «المسألة الكردية» السورية لا يمكن أن يتم إلا في إطار حل وطني سوري محض، خارج اختراعات «كردستان الغربية»، يضع الأكراد السوريين في إطار عضويتهم في المجتمع السوري وتمأسسه الدولي بالجمهورية العربية السورية، والذي هو مجتمع عربي متنوع تنوف نسبة العرب فيه على ٩١ في المئة من إجمالي سكانه. ولا تتعلق المسألة بحدود الاسم: «الجمهورية السورية»، أو «الجمهورية العربية السورية»، ذلك أن المعطى الجوهري يتمثل في أن سورية «جمهورية عربية». وإن إثارة الاسم تتم لدى بعض المجموعات الكرديّة السورية لغايات ومشاريع قومية غير مندمجة وطنيًا.

---

(١) عبد الباسط سيدا، **المسألة الكردية في سورية: فصول منسية من معاناة مستمرة** (أبسالا، السويد: مطبعة نينا، ٢٠٠٣)، ص ٩.

ـ إن «المسألة الكردية السورية» هي مسألة وطنية سورية للسوريين عمومًا وللسوريين الأكراد خصوصًا، وليست مسألة كردستانية، فهي نتجت من إلجاء سورية لموجات اللاجئين المهاجرين الأكراد. وهي بهذا الشكل قابلة للحل الديمقراطي في إطار ما يشتمله هذا الحل بالضرورة من حقوق لغوية وثقافية وتعليمية، وصوغ المناهج التعليمية بحيث تشتمل على التعريف بالتنوع الثقافي واللغوي لأبناء سورية، وتمكين المجتمعات المحلية كافة من إدارة نفسها وفق الإدارة اللامركزية، أو نظام الإدارة المحلية بعد تحريره من سطوة أصحاب الوصاية السابقين الذين كانوا متسلطين عليه، في إطار وحدة الجمهورية العربية السورية باعتبارها دولة بسيطة وليست مركبة من منظور القانون الدستوري.

تشكل الثورة السورية بما تطرحه من حتمية دخول سورية في مرحلة تحوّل تاريخي جديدة نحو سورية جديدة، فرصةً حقيقيةً لإنتاج حل ديمقراطي عادل وواقعيّ للمسألة الكرديّة في سورية باعتبارها مسألة عادلة ومحقّة ضمن هذا الإطار، وللتأكيد على التمسك بوحدة الدولة وهويّتها وطابعها العمومي لكل مواطنيها. وهذا ما يتطلب من قادة الأحزاب الأكراد منخرطين في الثورة أكانوا، أم متحفظين تجاهها طرح المسألة الكردية في إطار البنية البسيطة للدولة السورية، التي هي بنية عربية يتمتع فيها جميع مواطنيها بحقوق المواطنة الاجتماعية والسياسية والثقافية، والتفاعل مع القوى الديمقراطيّة في سورية لبلورة تصورات واقعيّة لبرنامج ديمقراطيّ وطنيّ يضمن مأسَسَة المواطنة، ونظام التعددية الحقيقيّة ويجيب عن الأسئلة المطروحة عن مستقبل سورية ما بعد سقوط نظام الاستبداد. ففي دولة مثل سورية يشكِّل العرب ما لا يقل عن ٩١ بالمئة من سكانها، ليس هناك أي

تعارض بين هوية سورية العربيّة القائمة على أساس الاندماج في دورة الثقافة والتاريخ وحقائق الجغرافيا، وبين تمتع من هم من غير العرب كافة بحقوق المواطنة الكاملة. إن المواطنة الديمقراطية المؤسَّسيّة بمعناها العميق الذي يشمل الحقوق الثقافية الجماعية هي الطريق لحل ما يدعى بالمسألة الكرديّة السورية في إطار دولة عربيّة سورية واحدة موحَّدة يجد مواطنوها كافة محلاً كاملاً لهم ولتطورهم الفاعل والخلاق.

المراجـــع

١ ـ العربية

كتب

الأطرش، منصور سلطان. **الجيل المدان: سيرة ذاتية: من أوراق منصور سلطان الأطرش**. إعداد ريم منصور الأطرش. بيروت: دار الريس، ٢٠٠٨.

باروت، محمد جمال. **التكوين التاريخي الحديث للجزيرة السورية: أسئلة وإشكاليات التحول من البدْونة إلى العمران الحضري**. بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، [قيد النشر].

ـــــــ . **حالة سكان سورية: التقرير الوطني الأول، ٢٠٠٨**. دمشق: الهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٨.

ـــــــ . **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح**. بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢.

ـــــــ [وآخرون]. مشروع «سورية ٢٠٢٥»: **اتجاهات التحول السكانية والمجالية المحتملة خلال العقدين القادمين**. دمشق: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة تخطيط الدولة، ٢٠٠٧.

البخيت، محمد عدنان. **دراسات في تاريخ بلاد الشام: سورية ولبنان**. دمشق: المعهد الفرنسيّ للشرق الأدنى، ٢٠٠٨.

بروينسن، مارتن فان. **الآغا والشيخ والدولة: البنى الاجتماعية والسياسية لكردستان**. ترجمة أمجد حسين. بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧.

بولاديان، أرشاك. **الأكراد في حقبة الخلافة العباسية في القرنين ١٠ ـ ١١م**. ترجمه عن الأرمنية ألكسندر كشيشيان. دمشق: الدار الوطنية الجديدة، ٢٠٠٩.

جميل باشا، قدري. **مسألة كردستان: ٦٠ عامًا من النضال الكردي المسلح ضدّ العبوديَّة**. تنقيح وتقديم عز الدين مصطفى رسول. ط ٢. بيروت: [د. ن.]، ١٩٩٧.

الجميل، سيار. **العثمانيون وتكوين العرب الحديث، من أجل بحث رؤيويّ معاصر**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٩.

الحاج، عبد الرحمن. **الدولة والجماعة: التطلعات السياسية للجماعات الدينية في سورية، ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠**. لندن: مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية، ٢٠١١.

حسين، فاضل. **محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية**. القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٨.

الحلو، عبد الله. **تحقيقات تاريخية لغوية في الأسماء الجغرافية السورية: استنادًا للجغرافيين العرب**. بيروت: بيسان برس، ١٩٩٩.

حنا، عبد الله فايز. **ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي، ونضالهم في القطر العربي السوري**. دمشق: دار البعث للطباعة، [د. ت.].

خصباك، شاكر. **الأكراد: دراسة جغرافية إثنوغرافية**. بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٥.

خوري، فيليب. **سورية والانتداب الفرنسيّ: سياسة القومية العربية، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥**. ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت: [المؤسسة]، ١٩٩٧.

خوين، جكر. **سيرة حياتي**. ترجمة جوان ديلان شوقي؛ مراجعة وتدقيق رضوان إسماعيل. [د. م.]: دار بافت للطباعة والنشر، [د. ت.].

درويش، عبد الحميد. **أضواء على الحركة الكردية في سورية: أحداث فترة، ١٩٥٦ ـ ١٩٨٣**. [د. م.: د. ن.]، ٢٠٠٥.

دليل الجمهورية السورية في فجر السيادة والاستقلال. دمشق: دار ومطبعة اليقظة العربية، [١٩٤٦].

دليل الجمهورية السورية: يصدر سنويًا عن جريدتي الأخبار والنظام بدمشق، ١٩٣٩ ـ ١٩٤٠. دمشق: مطبعة ألف باء الأديب، ١٩٤٠.

زازا، نور الدين. **حياتي الكردية أو صرخة الشعب الكردي**. ترجمة روني محمد دملي. أربيل: دار فارس، ٢٠٠٠.

زكريا، أحمد وصفي. **عشائر الشام**. قدم له أحمد غسان سبانو. ٢ ج في ١. ط ٣. بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٩٧.

السكّان والأحوال المدنية: عدد سكان الجمهورية السورية. حلب: المجموعة الاقتصاديّة السنوية لغرفة تجارة حلب ومطبعة الضاد، ١٩٥٣.

سلامة، غسان. **المجتمع والدولة في المشرق العربي**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨.

سوريا، وزارة الداخلية. **تقرير عن حالة الأمن العام**. دمشق: الوزارة، ١٩٦٣.

السيد، جلال. **حزب البعث العربي**. بيروت: دار النهار، ١٩٧٣.

سيدا، عبد الباسط. **المسألة الكردية في سورية: فصول منسية من معاناة مستمرة**. أبسالا، السويد: مطبعة نينا، ٢٠٠٣.

شيخ الشباب، محمد راشد. **سيرة المناضل الكردي عثمان صبري «آبو»**. بيروت: [المؤلف، ٢٠٠٠].

عبد العاطي، محمد (محرر). **تركيا: بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠.

عيساوي، شارل. **التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، ١٨٠٠ ـ ١٩١٤**. ترجمة رؤوف عباس حامد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

فتح الله، جرجيس. **يقظة الكرد: تاريخ سياسي، ١٩٠٠ ـ ١٩٢٥ مما يتناول النزاع على جنوب كردستان أمام عصبة الأمم مع الوثائق والمذكرات المتعلقة به**. أربيل: دار ئاراس للطباعة والنشر، ٢٠٠٢.

فرا، صونيا ولوك ويلي دوهوفل. **الرقة وأبعادها الاجتماعية**. ترجمة عبد الرحمن حميدة. دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٨٢.

الكوراني، علي سيدو. **من عمّان إلى العمادية، أو جولة في كردستان الجنوبية**. القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٣٩.

لازاريف، م. س. **المسألة الكردية، ١٩١٧ ـ ١٩٢٣**. ترجمة عبدي الحاجي. بيروت: دار الرزاي، ١٩٩١.

لونغريغ، ستيفن همسلي. **سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسيّ**. ترجمة بيار عقل. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٨.

مارديني، أحمد شريف. **محافظة الحسكة: دراسة طبيعية تاريخية بشرية اقتصادية تحولات وأفاق مستقبلية**. دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٨٦.

ماليسانز. **البدرخانيون في جزيرة بوطان: وثائق جميعة العائلة البدرخانية**. ترجمة كولبهار بدرخان ودلاور زنكي؛ مراجعة وتقديم نذير جزماتي. بيروت: مطبعة أميرال، ١٩٩٨.

محجوبيان، إتيان [وآخرون]. **الحوار العربي ـ التركي بين الماضي والحاضر: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة والمؤسسة العربية للديمقراطية ومركز الاتجاهات السياسية العالمية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠.

مردم بك، سلمى. **استقلال سوريا: أوراق جميل مردم بك**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤.

مكدول، ديفيد. **تاريخ الأكراد الحديث**. ترجمة راج آل محمد. بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٧.

ملا أحمد، محمد. **صفحات من تاريخ حركة التحرر الوطني الكردية في سوريا (أو تاريخ البارتي): المرحلة النضالية الأولى من مسيرة بارتي ديموقراطي كردستان سوريا، منذ التأسيس وحتى الانقسام الأول (١٩٥٧ ــ ١٩٦٥)**.

ملا، عز الدين علي. **حي الأكراد في مدينة دمشق بين عامي ١٢٥٠ ــ ١٩٧٩م: دراسة تاريخية، اجتماعية، اقتصادية**. بيروت: دار آسو، ١٩٩٨.

من هم في العالم العربي دمشق: مكتب الدراسات السورية والعربية، ١٩٥٧. ج ١: **سوريا**.

هلال، محمد طلب. **دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية، الاجتماعية، السياسية**. [د.م.: د. ن.]، ١٩٦٣.

وائلي، عصمت شريف. **المسألة الكردية في سورية**. [د. م.]: لجنة الدفاع عن حقوق الشعب الكردي، ١٩٦٨.

ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله. **معجم البلدان**. قدم له محمد عبد الرحمن المرعشلي. ٨ ج. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٨.

دوريـات

«أعفى محافظ حمص من مهمته.» **البعث** (سورية): ٨/ ٤/ ٢٠١١. على الموقع الإلكتروني: <http://www.albaath.news.sy/user/?id=1106&a=98224>.

«أكراد سوريون يتدربون في كردستان العراق: ملء أي فراغ أمني بعد سقوط النظام.» **السفير**: ١/٨/ ٢٠١٢. على الموقع الإلكتروني: <http://www.assafir.com/Article.aspx?ArticleId=30&EditionId=2218&ChannelId=53183>.

الأيام: ٦ ـ ٨/ ١١/ ١٩٦٢.

باروت، محمد جمال. «كيف نشأت مشكلة «أجانب تركيا» في سورية؟» **لوموند ديبلوماتيك** (النشرة العربية): آب/ أغسطس ٢٠٠٩.

بوزان، صالح. «حل المسألة الكردية في سورية استحقاق وطني.» **الحوار المتمدن**: ١٣/ ١/ ٢٠٠٥. على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=29728>.

الجريدة الرسمية (دمشق): العدد ١٩، ١٩٦٢؛ العدد ٤٨، ١٩٦٢؛ والعدد ٥٠، ١٩٦٢.

الحوار: العدد ٥٦، صيف ٢٠٠٧.

حيدر، زياد. «سورية: منح الجنسية قريبًا لمئة ألف كردي.» **السفير**: ٦/ ٤/ ٢٠١١. على الموقع الإلكتروني: <http://www. assafir.com/Article.aspx?EditionID=1815&ChannelID=42675&ArticleID=653>.

«الرئيس الأسد يعتزم الاجتماع بقيادة الأحزاب الكردية.» **دي برس**: ٤/ ٦/ ٢٠١١. على الموقع الإلكتروني: <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=85907>.

علي، بدرخان. «الحراك الكردي في سورية: الانخراط الحذر في الثورة.» **الحياة**: ٢٨/ ١٢/ ٢٠١١. على الموقع الإلكتروني: <http://international.daralhayat.com/internationalarticle/344117>.

«المجلس الوطني السوري يصدر وثيقة وطنية لحل القضية الكردية.» **الشرق الأوسط**: ٤/ ٤/ ٢٠١٢.

«المجلس الوطني الكردي يتخلى مرحليًا عن حق تقرير المصير.» **أخبار الشرق**: ٢٥/ ٤/ ٢٠١٢. على الموقع الإلكتروني: <http://www.levantnews.com/index.php?option=com_content&view=article&id=11689:-qq-q-q-q-q-&catid=66:syria-politics&Itemid=118>.

محمود، رستم. «الأكراد السوريون الصراع الداخلي غير المرئي.» **الحياة**: ٩/ ٨/ ٢٠١٢. على الموقع الإلكتروني: <http://alhayat.com/Details/425073>.

وثائق وتقارير

«١٠٠٠ لاجئ سوري في تركيا.. وأكراد يرفضون دعوة الحوار مع الأسد.» (العربية نت، ٩/ ٦/ ٢٠١١). على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/06/09/152487. html>.

«الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط ثورة الشعب السوري ذات الإيقاع البطيء.» (مجموعة الأزمات الدولية (International Crisis Group)، تقرير الشرق الأوسط؛ الرقم ١٠٨، دمشق؛ بروكسل، ٦ تموز/ يوليو ٢٠١١).

«الأحزاب الكردية تطرح للمرة الأولى مطالبها علانية.» (كرد ووتش (Kurd Watch)، ١٩/ ٥/ ٢٠١١). على الموقع الإلكتروني: <http://www.kurdwatch.org/index.php?aid=1534&z=ar&cure=235>.

«أسباب انسحاب المكون الكردي من مؤتمر الإنقاذ الوطني في إسطنبول بتاريخ ١٦ تموز ٢٠١١.» (صوت الكورد، ١٧/ ٧/ ٢٠١١). على الموقع الإلكتروني: <http://sawtalkurd.blogspot.com/2011/07/16-2011.html>.

«إسماعيل حمي، سكرتير حزب يكيتي الكردي في سوريا: «نحن نطالب بحكم ذاتي لكردستان سوريا».» (كرد ووتش (Kurd Watch)، ٨/ ٩/ ٢٠١١). على الموقع الإلكتروني: <http://www.kurdwatch.org/html/ar/interview5.html>.

«الأكراد ينسحبون من اجتماع المعارضة.» (كرد ووتش (Kurd Watch)، ٣١/ ٣/ ٢٠١٢). على الموقع الإلكتروني: <http://www.kurdwatch.org/index.php?aid=2490&z=ar&cure=248>.

«انسحاب حزب يكيتي الكردي من الهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي.» (كرد ووتش (Kurd Watch)، ١٨/ ٨/ ٢٠١١). على الموقع الإلكتروني: <http://www.kurdwatch.org/index.php?aid=1895&z=ar&cure=235>.

«بلاغ صادر عن اجتماع الأمانة العامة للمجلس السياسي الكردي في سوريا.» (ولاتي مه (Welatê Me)، ١/ ٢/ ٢٠١١). على الموقع الإلكتروني: <http://www.welateme.info/erebi/modules.php?name=News&file=article&sid=7814>.

«بيانات ونشاطات الأحزاب والمنظمات السياسية والتنسيقيات الشبابية في الداخل والخارج بمناسبة الذكرى الثامنة لانتفاضة

١٢ آذار الكوردية.» (أزادي سورية، ١٠/ ٣/ ٢٠١٢). على الموقع الإلكتروني: <http://www.azadi-syria.com/index.php/2011-12-02-12-19-51/654——————12–>.

«تأسيس المؤتمر الوطني الكردي.» (كرد ووتش (Kurd Watch)، ١/ ١١/ ٢٠١١). على الموقع الإلكتروني: <http://www.kurdwatch.org/index.php?aid=2141&z=ar&cure=235>.

«توحيد المظاهرات الكرديّة من جديد.» (كرد ووتش (Kurd Watch)، ٢١/ ١١/ ٢٠١١). على الموقع الإلكتروني: <http://www.kurdwatch.org/index.php?aid=2225&z=ar&cure=235>.

تيجيل، جوردي. «أكراد سورية: بين ماض مضطرب ومستقبل غير مؤكد.» (مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ١٦/ ١٠/ ٢٠١٢). على الموقع الإلكتروني: <http://carnegie-mec.org/publications/?fa=49704>.

الحاج منصور، ناصر. «غرب كردستان وسيناريوهات التفجير.» (حزب الاتحاد الديمقراطي). على الموقع الإلكتروني: <http://www.pydrojava.net/ara/index.php?option=com_content&view=article&id=7582:2012-09-06-19-56-46&catid=53:2011-07-13-17-02-26&Itemid=60>.

«دمشق: تأسيس تحالف معارض جديد بمشاركة كردية.» (كرد ووتش (Kurd Watch)، ٤/ ٧/ ٢٠١١). على الموقع الإلكتروني: <http://www.kurdwatch.org/index.php?aid=1755&z=ar&cure=235>.

«السياسي الكردي مشعل التمو: «يجب أن تتجه كل جهودنا نحو إسقاط النظام».» (كرد ووتش (Kurd Watch)، ٢٠/ ٧/ ٢٠١١). على الموقع الإلكتروني: <http://www.kurdwatch.org/index.php?aid=1809&z=ar&cure=235>.

«القضية الكردية: رؤية جماعة الإخوان المسلمين في سورية.» (مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، ١٨/ ٥/ ٢٠٠٥)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.asharqalarabi.org.uk/barq/b-mawaqif-h-u2.htm>.

«المجلس السياسي الكردي في سوريا.» (سورية السياسية: الحركات والأحزاب والتيارات). على الموقع الإلكتروني: <http://www.syrianparties.info/?page_id=222>.

«المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي يدعو المواطنين الكرد إلى ضبط النفس وعدم الانسياق وراء الإعلام غير المسؤول.» (ولاتي مه (Welatê Me)، ٣/ ٢/ ٢٠١١). على الموقع الإلكتروني: <http://www.welateme.info/erebi/modules.php?name=News&file=article&sid=7823&mode=thread&order=0&thold=0>.

«المجلس الوطني الكردي ومجلس الشعب في غرب كردستان يعقدان اتفاقاً آخر.» (كرد ووتش (Kurd Watch)، ٢٨/ ٧/ ٢٠١٢). على الموقع الإلكتروني: <http://www.kurdwatch.org/index.php?aid=2594&z=ar&cure=248>.

«المرسوم ٤٩: أداة لمصادرة ملكية الأكراد؟: ملاحظات حول الآثار السياسية والاقتصادية لمرسوم.» (كرد ووتش (Kurd Watch)؛ التقرير الرقم ٦، المركز الأوروبي للدراسات الكردية، برلين، ٢٠١٠).

«مشروع البرنامج السياسيّ للمجلس الوطني السوري.» (أخبار الثورة السورية، ١٧ ـ ١٨/ ١٢/ ٢٠١١). على الموقع الإلكتروني: <http://www.syrrevnews.com/archives/17145>.

«من هي المعارضة الكردية السورية: تطور الأحزاب الكردية، ١٩٦٥ ـ ٢٠١١.» (كرد ووتش (Kurd Watch)؛ التقرير الرقم ٨، المركز الأوروبي للدراسات الكردية، برلين، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١).

«مؤتمر أربيل ينهي أعماله ببلاغ ختامي.» (أزادي سورية، ٢٩/١/ ٢٠١٢). على الموقع الإلكتروني: <http://www.azadi-syria.com/ index.php/2011-12-02-12-12-54/434-2012-01-29-22-14-37>.

«المؤتمر الوطني الكردي يوقع على وثيقة تفاهم مع حزب الإتحاد الديمقراطي (PYD).» (كرد ووتش (Kurd Watch)، ١٦/٢/ ٢٠١٢). على الموقع الإلكتروني: <http://www.kurdwatch. org/index.php?aid=2456&z=ar&cure=248>.

«نائب سكرتير حزب يكيتي يطالب بإسقاط النظام.» (كرد ووتش (Kurd Watch)، ١٢/١٠/٢٠١١). على الموقع الإلكتروني: <http:// www.kurdwatch.org/index.php?aid=2086&z=ar&cure=235>.

«النظام يترك مؤسسات الخدمات والمناطق الريفية تحت سيطرة الـ (PYD) ويستعيد فروع المخابرات.» (كرد ووتش (Kurd Watch)، ٥/٨/ ٢٠١٢). على الموقع الإلكتروني: <http://www.kurdwatch. org/index.php?aid=2602&z=ar&cure=248>.

٢ ـ الأجنبية

Book

McDowall, David. *The Kurds*. 4th ed. London: Minority Rights Group, [1985]. (Report/Minority Rights Group; no. 23)

Periodicals

«Interview with Syrian President Bashar al-Assad,» *Wall Street Journal*, 31/1/2011. on the Web: <http://online.wsj.com/article/SB10001424052748703833204576114712441122894.html>.

Winter, Stefan. «Les Kurdes de Syrie dans les archives ottomanes (XVIIIe siècle).» *Etudes Kurdes* (Revue semestrielle de recherches), no. 10: *Les Kurdes: Ecrire l'histoire d'un peuple aux temps pré-modernes*, Avril 2009.

فهـرس عــام

ـ ب ـ

ـ ت ـ

ـ ث ـ

- ج -

- ح -

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

- ن -

- هـ -

- و -